



الشهيد زدور محمد إبراهيم القاسم
قسم: السياسة العامة والنظم المقارنة

التحديات الإقليمية والأمن القومي الجزائري 2011_2025

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة

إشراف:

د. عبد النور زيام

إعداد الطالبة:

نسيمة غالي

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	مؤسسة الانتساب	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أ. حميد رامي
مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أ. عبد النور زيام
عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أ. سامي كعبيش

العام الجامعي: 2025-2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَإِخْرَجْنَاهُمْ مِنْ دَارِهِمْ فِي سَافَرٍ أَهْلٍ
وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ لَحْمٍ ذَلِيلٍ

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقني لقطع أشواط العلم وأنار لي درب المعرفة ويسر لي سبل إتمام هذا العمل المتواضع

تعبيراً عن الامتنان والتقدير، أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان إلى الأستاذ المشرف " محمد النور زيام" الذي لم يبخل عليا بتوجيهاته القيمة، ونصائحه السديدة، فكان لنا خير سند ومنار علم يستضاء به كما أتوجه ببالح الشكر والاحترام، إلى أعضاء " لجنة المناقشة الموقرين" الذين تفضلوا بقبول قراءة هذه المذكرة، وتقييمها والذين سثنري ملاحظاتهم القيمة، وتصويباتهم الدقيقة هذا العمل وتمنحه قيمة علمية أرفع

ولا يسعني في هذا المقام، إلا أن ألتفت بوفاء وامتنان، إلى صرحنا الأكاديمي الشامخ "المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية" الشكر موصول لإدارتها الموقرة، وأساتذتها الأجلاء، وكل القائمين عليها إلى كل هؤلاء وإلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاح هذا العمل نهديهم أسمى عبارات التقدير والوفاء

إِهْدَاء

إلى نفسي العذبة والعصية على الانكسار... التي أوتيت حين غاب الملاح، وظلت تحضن أحلامي
وتحرس طهارتها كلما قست الأيام... إليك يا موطني الآمن، ونبضي الدافئ، أهدي ثمرة هذا الكفاح

وإلى الأرواح الهائمة نقاء، والقلوب النابضة طهرا وحباً، تلك التي تمننت لي النجاح وجعلته ملاك
أمنياتها... وإلى العيون الشغوفة التي لم تلمح في عتمة دربي سوى الضياء، ولكل من تمرني بحبه
الصادق؛ أنتم سر روحي، ونبض قلبي، والأثر الأجل في هذا الإنجاز

الملخص:

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي مهم في شمال إفريقيا، حيث تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا، وتمتد جنوبا نحو عمق القارة الإفريقية، مع حدود واسعة مع عدة دول من منطقة الساحل الإفريقي. ويجعلها هذا الموقع حلقة وصل بين الفضاءين المتوسطي والإفريقي، ويمنحها دورا محوريا في مراقبة التوازنات الأمنية في محيطها الإقليمي. وانطلاقا من هذا الامتداد الجغرافي، ترتبط الجزائر ارتباطا مباشرا بمنطقة الساحل الإفريقي، ما يجعلها متأثرة بالاضطرابات الأمنية التي تعرفها هذه المنطقة، خاصة في مالي وليبيا، حيث تنعكس هذه التوترات على أمنها القومي من خلال التهديدات العابرة للحدود.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل مختلف التهديدات والمخاطر الناجمة عن التحولات في البيئة الإقليمية للجزائر، خاصة في دول الجوار ومنطقة الساحل الإفريقي، وتقييم مدى تأثيرها على أمن واستقرار البلاد، مع إبراز أهم التداعيات التي تفرضها هذه البيئة الإقليمية المضطربة على الأمن القومي الجزائري.

كما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تعامل الجزائر مع هذه التهديدات الإقليمية، من خلال تقييم نجاعة المقاربة الأمنية والاستراتيجيات المعتمدة في مواجهتها واحتوائها، إضافة إلى دراسة مدى تكيف العقيدة الأمنية الجزائرية مع هذه التحولات، بما يضمن تعزيز الأمن والاستقرار على المستويين الداخلي والإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي، الأمن الإقليمي، التهديدات الإقليمية، الجزائر، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية.

Abstract

Algeria enjoys an important strategic position in North Africa, overlooking the Mediterranean Sea to the north and extending southward into the depth of the African continent, while sharing extensive borders with several countries of the Sahel region. This geographical position makes it a link between the Mediterranean and African spheres and grants it a pivotal role in monitoring security balances within its regional environment. Owing to this geographical extension, Algeria is directly connected to the Sahel region, which makes it affected by the security disturbances experienced in this area, particularly in Mali and Libya, as these tensions are reflected in its national security through cross-border threats.

This study aims to analyze the various threats and risks resulting from the transformations occurring within Algeria's regional environment, especially in neighboring countries and the Sahel region, and to assess the extent of their impact on the country's security and stability, while highlighting the major repercussions imposed by this unstable regional environment on Algerian national security. The study also seeks to analyze how Algeria deals with these regional threats by evaluating the effectiveness of the security approach and the strategies adopted to confront and contain them, in addition to examining the extent to which the Algerian security doctrine has adapted to these

transformations in a manner that ensures the enhancement of security and stability at both the domestic and regional levels.

Keywords: National Security, Regional Security, Regional Threats, Algeria, Terrorism, Organized Crime, Illegal Immigration

خطة المذكرة

مقدمة

الإشكالية

الأسئلة الفرعية

الفرضيات

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

أسباب اختبار الموضوع

مناهج الدراسة

المقاربات النظرية للدراسة

حدود الدراسة

الدراسات السابقة

صعوبات الدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري: الأمن الإقليمي والقومي، ديناميات التهديد في منطقة الساحل

الإفريقي

المبحث الأول: الإطار النظري للأمن الإقليمي والتهديدات الأمنية

المطلب الأول: ماهية الأمن الإقليمي: المفهوم، الأشكال، النظريات

المطلب الثاني: أهداف الأمن الإقليمي والعوامل المؤثرة فيه

المطلب الثالث: ماهية التهديدات الأمنية: المفهوم، الخصائص، التصنيفات

المطلب الرابع: التهديدات الأمنية اللاتماثلية: الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: الإطار النظري للأمن القومي والأمن القومي الجزائري

المطلب الأول: ماهية الأمن القومي: المفهوم، المستويات، الأبعاد

المطلب الثاني: محددات الأمن القومي ومراحل صياغة السياسات الأمنية في الدولة

المطلب الثالث: ماهية الأمن القومي الجزائري: المفهوم، الخصائص

المطلب الرابع: طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية

المبحث الثالث: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية والطبيعية لمنطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: البنية الديمغرافية والعرقية لمنطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثالث: الإمكانيات الاقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الرابع: ديناميات التنافس الجيوسياسي الدولي في منطقة الساحل الإفريقي

الفصل الثاني: أزمات الجوار: التداعيات واستراتيجيات المواجهة

المبحث الأول: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر

المطلب الأول: خلفيات الأزمة في ليبيا: المراحل والأسباب

المطلب الثاني: التداعيات السياسية والأمنية للأزمة الليبية على الجزائر

المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الليبية على الجزائر

المطلب الرابع: التداعيات الثقافية والبيئية للأزمة الليبية على الجزائر

المبحث الثاني: الأزمة في مالي وتداعياتها على الأمن في الجزائر

المطلب الأول: جذور الأزمة في مالي: الأسباب الداخلية والتدخلات الخارجية

المطلب الثاني: التداعيات السياسية للأزمة في مالي على الجزائر

المطلب الثالث: التداعيات الأمنية للأزمة في مالي على الجزائر

المطلب الرابع: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة في مالي على الجزائر

المبحث الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية واستراتيجيات مواجهة التهديدات الإقليمية

المطلب الأول: المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

المطلب الثالث: الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة

المطلب الرابع: الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة الهجرة غير شرعية

المطلب الخامس: تقييم الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الإقليمية

الخاتمة

مقدمة

يشهد حقل العلوم السياسية في مجال الدراسات الأمنية تحولاً جذرياً متسارعاً لمفهوم الأمن، حيث لم يعد مقتصرًا على البعد العسكري الضيق القائم على حماية الحدود المادية للدولة، بل تمدد ليشمل أبعاداً حيوية مستحدثة كالأمن الاقتصادي، المجتمعي، البيئي، والسيبراني. وجاء هذا التحول مدفوعاً بظاهرة العولمة وتآكل السيادة الوطنية التقليدية، مما أدى إلى بروز فواعل غير دولانية كشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتنظيمات الإرهابية المسلحة، والهجرة غير النظامية، والتي باتت تعتمد على حروب هجينة وغير تماثلية تهدد الاستقرار والسلم الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق الجيوسياسي المعقد، تبرز منطقة الساحل الإفريقي كواحدة من أكثر بؤر التوتر هشاشة وحساسية في العالم، إذ تحولت هذه المنطقة بفعل غياب الحكم الراشد وترهل البنى المؤسساتية للدول وتفشي الفقر والبطالة إلى بيئة حاضنة وملاذ آمن لتشابك مصالح شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة، وما زاد الوضع تعقيداً هو تصاعد التنافس الدولي والتواجد العسكري الأجنبي في المنطقة، مما خلق محيطاً أمنياً تتداخل فيه التهديدات الداخلية مع الخارجية وتجعل من منطقة الساحل الإفريقي فضاءاً تتقاطع فيه مختلف الأزمات.

إن الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي المحوري كنقطة ارتكاز وتقاطع بين الفضاءين المغربي والساحلي وعمقها الإفريقي، تجد نفسها في قلب هذا التوتر الأمني فلم تكن الجزائر يوماً بمعزل عن محيطها بل إن التحولات الإقليمية المتسارعة بدءاً من سقوط النظام والانقلابات العسكرية المتتالية والاضطرابات السياسية في دول الجوار فقد أفرزت فراغاً أمنياً هائلاً على طول حدودها الشاسعة، مما جعل أمنها القومي يواجه حالة من الانكشاف الأمني في حين أن هذا

الانكشاف حول دول الجوار إلى مصدر مباشر لتهديدات عابرة للحدود تمس مباشرة الأمن القومي الوطني.

وأمام هذا الواقع المعقد أدركت الدولة الجزائرية مبكرا أن المقاربات الأمنية التقليدية المبنية على ردود الأفعال اللحظية لم تعد كافية لمواجهة التهديدات الراهنة. ومن هنا، برزت الحاجة الملحة لبناء عقيدة أمنية جزائرية متطورة تتبنى استراتيجية استباقية ووقائية شاملة وتتجاوز هذه العقيدة المستحدثة الحلول العسكرية فقط بل تدمج أبعادا تنموية ودبلوماسية واقتصادية، حيث تركز على مبدأ تلازم الأمن والتنمية وتسعى إلى تحويل مناطق الحدود من نقاط ضعف وهشاشة إلى أحزمة أمان واستقرار، مع تفعيل التعاون الإقليمي المشترك المبني على احترام السيادة ورفض التدخلات الأجنبية. وبعد هذه التوطئة تمخض لدينا إشكالية تساعدنا على فهم حيثيات هذا الموضوع المراد دراسته وهي:

الإشكالية:

"كيف أثرت التهديدات الإقليمية على الأمن القومي الجزائري؟"

ويندرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية منها:

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما طبيعة التهديدات في منطقة الساحل الإفريقي؟
- ✓ كيف أثرت التهديدات اللاتماثلية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية) القادمة من دول الجوار خاصة ليبيا ومالي على الأمن القومي الجزائري؟
- ✓ ماهي الاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر في مواجهة التهديدات الإقليمية؟

✓ إلى أي مدى نجحت المقاربة الجزائرية في حماية الأمن القومي الجزائري وتحقيق الاستقرار الإقليمي؟

الفرضيات:

تتمثل في أربعة فرضيات أساسية سيتم البرهنة على مدى صحتها:

- تتميز التهديدات في منطقة الساحل الإفريقي بالتعقيد، حيث تجمع بين تدهور الأوضاع السياسية مع وجود التدخل الأجنبي، والتهديدات الأمنية العابرة للحدود مثل (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير النظامية).
- تؤدي التهديدات اللاتماثلية القادمة من دول الجوار إلى التأثير المباشر على الأمن القومي الجزائري، وذلك من خلال زيادة الاختراقات الحدودية وارتفاع نشاط التهريب والاتجار بالمخدرات مما يرفع الضغط الأمني خاصة في المناطق الحدودية.
- تعتمد الجزائر في مواجهتها للتهديدات الإقليمية على استراتيجية شاملة متعددة الأبعاد، حيث تجمع بين التدابير الأمنية والقانونية والدعم الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.
- نجحت المقاربة الجزائرية إلى حد معتبر في حماية أمنها القومي من التهديدات الإقليمية، واستطاعت أن تحقق قدر نسبي من الاستقرار الإقليمي.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع راهن وبالغ الحساسية حيث تتمثل في:

العلمية: تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في أن موضوع الأمن أصبح من أكثر المواضيع اهتماما في الوقت الحالي، خاصة مع ظهور تهديدات جديدة لم تعد تقتصر على الجانب العسكري فقط، بل شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما جعل دراسة الأمن الوطني ضرورية لفهم هذه التهديدات الحديثة وكيفية مواجهتها.

العملية: تكمن الأهمية العملية للدراسة في إبراز تأثير التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن الوطني الجزائري، خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، لما لها من تداعيات سلبية على استقرار الدولة والمجتمع، كما تساعد الدراسة على فهم الجهود والاستراتيجيات التي تعتمدها الجزائر لمواجهة هذه التهديدات والحفاظ على أمنها واستقرارها.

أهداف الدراسة:

لدراسة جملة من الأهداف يمكن تلخيصها كالتالي:

- ✚ محاولة فهم طبيعة وجذور التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.
- ✚ تحليل تداعيات التهديدات الإقليمية القادمة من دول الجوار التي تمس الجانب الأمني، السياسي، الاقتصادي والاجتماعي على الأمن القومي الجزائري.
- ✚ إبراز الاستراتيجيات والإجراءات التي اعتمدها الجزائر في مواجهة هذه التهديدات على المستوى الداخلي والخارجي.
- ✚ تقييم مدى فعالية ونجاعة المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمات وتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي وتأمين محيطها الإقليمي.

أسباب اختبار الموضوع:

موضوع التهديدات الإقليمية والأمن القومي الجزائري يطرح العديد من الإشكاليات التي تدفع أي باحث لمحاولة الإجابة عنها، وقد كان وراء اختيار الموضوع أسباب موضوعية وأخرى ذاتية تمثلت فيما يلي:

الموضوعية: يرجع البحث في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية الإقليمية ذات الطبيعة اللاتماثلية التي ميزت دول منطقة الساحل الإفريقي، واحد من بين أهم المواضيع التي تحمل حقبة مستجدات حديثة، أين ما يمكن إبراز طبيعة هذه التهديدات وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري بمختلف مستوياته، مع تسليط الضوء على وجود أطماع من طرف الدول الكبرى للسيطرة على المنطقة والتي تحتم على الدولة الجزائرية ترتيب أولوياتها لتحقيق استراتيجية شاملة وفعالة لضمان الاستقرار على المستويين الداخلي والإقليمي.

الذاتية: تتمثل في عامل الرغبة الشخصية والاهتمام بالمواضيع التي ترتبط مباشرة بمصلحة الجزائر، ومحاولة التعرف على ملامح مستقبل أمن الجزائر في ظل التحولات الراهنة كخطوة نحو تركيز الجهود والبحوث العلمية للطلبة بما يخدم البلاد. كذلك بحكم الانتماء القيمي والحضاري للقارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي.

مناهج الدراسة:

تستعين الدراسة بشكل انتقائي بجملة من المناهج التي تخدم أهداف الدراسة وهي كالتالي:

المنهج الوصفي التحليلي: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توظيفه في مرحلتين متكاملتين، حيث تم في المرحلة الأولى وصف مختلف التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ودول الجوار مع التركيز على طبيعتها وأشكالها ومصادرها. أما في المرحلة الثانية، فقد تم الانتقال إلى تحليل هذه التهديدات من خلال دراسة انعكاساتها على

الأمن القومي الجزائري، خاصة في ظل الأزمات التي تعرفها بعض دول الجوار على غرار ليبيا ومالي، وما ترتب عنها من تداعيات أمنية وإقليمية كما سمح هذا المنهج بتفسير العلاقات القائمة بين تطور هذه الأزمات وتزايد حدة المخاطر الأمنية، إضافة إلى تحليل مختلف الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر لمواجهة هذه التحديات والحفاظ على استقرارها الإقليمي.

منهج دراسة الحالة: تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على حالة الجزائر باعتبارها من أكثر الدول تأثرا بالأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، بحكم موقعها الجغرافي وامتداد حدودها مع عدد من دول المنطقة، وقد تم توظيف هذا المنهج لدراسة التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن أزمات دول الجوار على الجزائر، خاصة في ظل انتشار ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. كما ساهم هذا المنهج في تحليل الاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر لمواجهة هذه التهديدات والحفاظ على أمنها القومي، إضافة إلى دراسة دورها في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي من خلال التعاون الأمني والجهود الدبلوماسية مع مختلف الدول.

المنهج الجيوبوليتيكي: اعتمدت الدراسة على المنهج الجيوبوليتيكي باعتباره من أهم المناهج المناسبة لدراسة القضايا الأمنية والاستراتيجية، حيث يركز هذا المنهج على تحليل العلاقة بين الجغرافيا والسياسة وتأثير الموقع الجغرافي في توجيه السياسات الأمنية للدول. وقد تم توظيفه في هذه الدراسة لفهم الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي باعتبارها منطقة ذات موقع استراتيجي وحساسة أمنيا، إضافة إلى تحليل انعكاس الخصائص الجغرافية للمنطقة كاتساع الحدود وضعف الرقابة الأمنية والطبيعة الصحراوية على انتشار التهديدات الأمنية المختلفة. كما ساهم هذا المنهج في دراسة المكانة الاستراتيجية للجزائر داخل محيطها الإقليمي، بالنظر إلى موقعها الجغرافي وامتداد حدودها مع دول الساحل الإفريقي، الأمر الذي جعلها تتأثر بشكل مباشر

بالتحديات الأمنية في المنطقة ويدفعها إلى تبني مقاربات أمنية واستراتيجية للحفاظ على أمنها القومي وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

المقاربات النظرية للدراسة:

تم توظيف مجموعة من المقاربات النظرية التي ساعدت على تفسير تداعيات التهديدات الإقليمية على الأمن القومي الجزائري وكذا الأداء الاستراتيجي الجزائري تجاهها كالتالي:

الواقعية: اعتمدت هذه الدراسة على نظرية الواقعية باعتبارها الإطار النظري الأنسب لتحليل قضايا الأمن القومي، حيث تركز الواقعية على الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي في النظام الدولي، وعلى مفهوم القوة بوصفه العنصر المركزي في تفسير السلوك السياسي والأمني للدول. ومن خلال هذا المنظور تم تفسير السياسة الأمنية الجزائرية باعتبارها استجابة مباشرة لمجموعة من التهديدات الإقليمية، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي حيث تسعى الجزائر إلى تعزيز أمنها القومي عبر أدوات القوة الصلبة والناعمة، مثل التعاون الأمني، مراقبة الحدود، والدبلوماسية الوقائية. كما ساعدت النظرية في فهم منطق الجزائر كيف تتصرف عندما تواجه بيئة إقليمية غير مستقرة تتسم بتزايد الفواعل غير التقليدية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

مركب الأمن: تم اعتمادها لتفسير الترابط الأمني بين الجزائر ودول الجوار خصوصا في منطقة الساحل. وتقوم على فكرة أن الأمن لا يفهم بشكل منفصل لكل دولة، بل هو مترابط إقليمي، بحيث أن أي تهديد في دولة ما ينعكس مباشرة على الدول المجاورة. وبناء على ذلك تم تحليل التهديدات الإقليمية (مثل الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة) باعتبارها جزءا من ديناميكية أمنية مشتركة بين دول المنطقة وليس كتهديدات معزولة، كما ساعدت هذه المقاربة النظرية في إبراز دور الجزائر كفاعل محوري داخل منطقة الساحل الإفريقي وسعيها إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي باعتباره شرطا لحماية أمنها القومي الداخلي.

حدود الدراسة:

ضبطت الحدود المكانية والزمانية للدراسة كالتالي:

المجال المكاني: يشمل منطقة الساحل الإفريقي التي تحظى بموقع جيوسياسي مهم يجعلها مجال تنافس للقوى الغربية والأجنبية، كما أنها تعتبر الامتداد الجغرافي المباشر للأمن القومي الجزائري. فهذه المنطقة ترتبط بالجزائر ارتباطا وثيقا بحكم القرب الجغرافي والتداخل الحدودي، مما يجعلها المصدر الرئيسي لمختلف التهديدات الأمنية. كما أن طبيعة التفاعلات السياسية والأمنية في هذه المنطقة تؤثر بشكل مباشر على استقرار الجزائر، خاصة في ظل الأزمات الداخلية التي تعرفها بعض الدول المجاورة. وقد ركزت الدراسة بشكل خاص على دول الجوار التي تتقاسم حدودا مع الجزائر، وعلى رأسها مالي وليبيا باعتبارهما نموذجين بارزين للتهديدات الإقليمية، نظرا لما تشهده هاتان الدولتان من تدهور للأوضاع السياسية داخل الدولة والتي تنتج عنها اضطرابات أمنية منها انتشار للجماعات الإرهابية المسلحة والجريمة المنظمة. الهجرة غير الشرعية. وبالتالي، فإن فهم الأوضاع في هذه الفضاءات الإقليمية يساعد على تحليل التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، خاصة في ظل ارتباط هذه التهديدات أيضا بتدخلات دولية وصراعات إقليمية أوسع. إضافة إلى تسليط الضوء على المقاربة الوطنية المنتهجة في مواجهة هذه التهديدات والتطرق إلى الاستراتيجيات المعتمدة في ذلك.

المجال الزمني: تتحدد الفترة الزمنية للدراسة من عام 2011 إلى غاية عام 2025، ويرتبط هذا النطاق بالتحويلات الميدانية التي مست منطقة الساحل الإفريقي منذ 2011 والتي تعتبر نقطة التحول، انطلقت الدراسة من هذا التاريخ باعتباره بداية التدهور السياسي في دول الجوار، خاصة بعد سقوط الدولة في ليبيا وانفجار الأزمة في شمال مالي مما حول المنطقة إلى مصدر تهديد

مباشر. حيث ركزت الجزائر جهودها على حماية حدودها الممتدة من انعكاسات الفوضى الأمنية في الساحل، وتزايد حدة التهديدات العابرة للحدود التي لم تشهد استقرارا طوال هذه الفترة.

المجال الموضوعي: تهتم هذه الدراسة بالتهديدات الإقليمية القادمة عن منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري.

لضبط المجال الموضوعي تتحدد الدراسة بالمتغير المستقل الذي يتمثل في التهديدات الإقليمية والمتغير التابع وهو الأمن القومي الجزائري.

الدراسات السابقة:

ولإثراء هذا البحث، تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، بهدف الاستفادة من نتائجها وتوظيفها في دعم التحليل ومن أهمها لدينا:

(1) دراسة للباحثة فيروز مزياني، " تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الاستراتيجية الأمنية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، (2021)، تناولت فيها التغيرات الأمنية والسياسية في البيئة الإقليمية خاصة بعد أزمات دول الساحل، وكيف أثرت هذه التحولات على توجهات واستراتيجيات الجزائر الأمنية.

(2) دراسة للباحث سليم بالحاج، "التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، أطروحة دكتوراه، (2021)، تطرق فيها إلى طبيعة التهديدات الجديدة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وبنيت الدراسة على مدى انعكاس هذه التهديدات على الأمن الوطني الجزائري والإجراءات المعتمدة لمواجهتها.

(3) دراسة الباحثة إكرام بالعربي، "دور الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة ماستر، (2021)، ركزت في دراستها على السياسة الأمنية والدبلوماسية

الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، كما أوضحت جهود الجزائر في مكافحة التهديدات الإقليمية وتعزيز التعاون الإقليمي لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

(4) دراسة الباحثة سهايلية سماح، "استراتيجية الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة"، (2023)، مقال، تطرقت الباحثة إلى استراتيجية الأمن القومي الجزائري الساعية للتكيف مع التهديدات الأمنية المعاصرة، مع التركيز على تعزيز الدفاع الوطني وحماية الاستقرار الإقليمي في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة.

صعوبات الدراسة:

إن البحث الأكاديمي يكاد لا يخلو من صعوبات سواء على مستوى المادة العلمية أو على مستوى موضوع الدراسة، فمن أبرز ما واجهته أثناء عملية البحث هو الشح في الموارد الرسمية التي تمكن الباحث من الوصول مباشرة للمصدر الأصلي، أو صعوبات في الاقتراب من مراكز البحث أو حتى المراكز الأمنية باعتبار أن الموضوع حساس يتعلق بالأمن القومي الجزائري.

الفصل الأول:

الإطار النظري:

**الأمن الإقليمي والقومي، ديناميات
التهديد في منطقة الساحل الإفريقي**

تمهيد:

يشهد العالم المعاصر تحولات في طبيعة التهديدات الأمنية، حيث لم تعد تقتصر على الحروب التقليدية، بل امتدت إلى تهديدات إقليمية معقدة مما جعل الأمن الإقليمي إطارا مهما لفهم طبيعة هذه التحديات داخل المحيط الجغرافي للدول، وفي هذا السياق، يرتبط الأمن الإقليمي ارتباطا وثيقا بالأمن القومي الذي يعكس قدرة الدولة على حماية مصالحها والتعامل مع التهديدات القادمة من محيطها الإقليمي، وهو ما يبرز أهمية هذا المفهوم بالنسبة للجزائر في ظل موقعها الجغرافي، حيث تكتسي منطقة الساحل الإفريقي أهمية خاصة كونها تمثل مجالا إقليميا حساسا تتقاطع فيه مختلف التهديدات الأمنية، مما يجعلها مؤثرة بشكل مباشر على الأمن الإقليمي والأمن القومي للدول المجاورة.

المبحث الأول: الإطار النظري للأمن الإقليمي والتهديدات الأمنية.

المطلب الأول: ماهية الأمن الإقليمي: المفهوم، الأشكال، النظريات.

مفهوم الأمن الإقليمي:

يعرف "باري بوزان" الأمن الإقليمي بأنه ارتباط بين مجموعة من الدول في اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيًا بمعزل عن بعضها البعض.¹

ويعرفه الدكتور "حامد ربيع" على أنه مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الإقليم، إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم، ويكمن جوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث.

كما طرح "سليمان عبد الله الحربي" مفهومه للأمن الإقليمي بأنه تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن وإذا ما توافقت مصالح وغايات هذه المجموعة، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب وإنما يتوافق إرادات تنطلق من مصالح ذاتية لكل دولة ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام.²

¹ فاتح النور رحموني، "الأنماط الجديدة للتعاون وبناء الأمن الإقليمي في منطقة المتوسط"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، م 06، ع 01، (2022)، ص 321.

² نوال بوليميك، زهرة تيغزة، "الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، م 05، ع 02، (2021)، ص ص. 465-466.

كما يعرف على أنه المحور الذي يشكل درجة من الحماية للعلاقات المتبادلة بين كوكبة من الدول ضد الا إستقرار، مما يترتب عليه تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير مشترك لمصادر التهديد وتحديد سبل مواجهتها.¹

ومنه يمكن حوصلة مفهوم الأمن الإقليمي على أنه مجموع السياسات والتدابير المشتركة بين دول منطقة جغرافية معينة بهدف حماية إستقرارها الجماعي، والتصدي للمخاطر والتهديدات التي قد تمس أمنها الداخلي أو الخارجي، مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، والنزاعات الإقليمية، بما يضمن تحقيق التوازن والإستقرار والتنمية داخل الإقليم.

أشكال الأمن الإقليمي:

- الدفاع الجماعي: يتمثل في محاولة الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك خاصة التهديد العسكري.
- الأمن المتحد: تقوم به مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون لصد أي اعتداء من خلال إعداد إجراءات أمنية بشكل رسمي.
- الأمن المشترك: يختص بالجانب العسكري من خلال التركيز على القوات الدفاعية ولذلك لوجود مصلحة مشتركة لدول المنطقة، قائما على استراتيجيات الثقة ونزع السلاح والتخلي عن الردع.
- الأمن الشامل: أوسع من الأمن العسكري حيث يتبنى العديد من الجوانب الإقتصادية والاجتماعية.

¹ قشني عاشور، *نظرية مركب الأمن الإقليمي: دراسة مقارنة بين إقليمي جنوب شرق آسيا والساحل الإفريقي*، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2017)، ص. 42.

➤ الأمن التعاوني: يشمل كل المجالات ولا يقتصر على البعد العسكري فقط، حيث يتم فيه تطبيق مجموعة مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليه.

➤ الأمن التنسيقي: يظهر في بيئة إقليمية لا يسودها تعاون كامل ولا صراع مباشر، حيث تلجأ الدول إلى التنسيق فيما بينها بشكل محدود وحذر من أجل تقليل التوترات وتفادي النزاعات، مع الحفاظ على قدر من الاستقرار دون الوصول إلى مستوى تحالف أو تعاون عميق.¹

النظريات المفسرة للأمن الإقليمي:

1 نظرية مركب الأمن:

ترتبط هذه النظرية بالنزعة الإقليمية الجديدة حيث ظهرت سنة 1983 وتم الانتقال فيها من التحليل الوطني إلى الإقليمي، تتأسس النظرية على مجموعة أركان متمثلة في الأمن المتبادل، التهديدات الأقوى نتيجة القرب الجغرافي والتفاعل الذي تحكمه كل من الفوضى، توزيع القوة وعلاقات الصداقة والعداوة، وتكمن أهمية النظرية في كونها أداة لفهم الأمن إقليمي وإبراز أهمية المستوى الإقليمي، وتتفرع هذه الأخيرة أربع مستويات للتحليل وهم المستوى الداخلي للدول، علاقات الدول داخل الإقليم، تفاعل الإقليم مع الأقاليم المجاورة ودور القوى العالمية.

2 نظرية الجماعات الأمنية:

ظهرت نظرية الجماعات الأمنية سنة 1957 وتعني مجموعة دول لا تستخدم القوة في حل نزاعاتها وتعتبر شكل من أشكال التعاون الدولي الذي يقود إلى الاندماج، ويشترط في تكوينها وجود فكرة الشعور "نحن" حيث تتحقق هذه الأخيرة عبر الاتصالات، المعرفة المشتركة والتفاعلات المختلفة، ويقسمها "دوتش" إلى نموذجين وهما:

¹ دهبية أودرار، دور الإقليمية في بناء الأمن الإقليمي: دراسة حالة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مذكرة ماستر، (جامعة تيزي وزو، 2020/2021)، ص ص. 31 32.

✓ نموذج الجماعات الأمنية الموحدة: وتعني إندماج رسمي وحكومة واحدة مع التأكيد على مركز القرار الموحد.

✓ نموذج الجماعات الأمنية التعددية: تعني دول مستقلة قانونيا تحتفظ بحكوماتها تخلق ترابطاً آمناً بينها، حيث تقوم طبيعتها على عدم وجود الحرب والحل السلمي للنزاعات، كما أنها تنقسم لجماعات مترابطة بشكل لين تكون فيها الدول ذات سيادة وتوقعاتها سلمية موثوقة ذات هوية مشتركة وأخرى جماعات مترابطة بشكل صارم يكون فيها وجود مجتمع العون المتبادل ومؤسسات مشتركة.¹

المطلب الثاني: أهداف الأمن الإقليمي والعوامل المؤثرة فيه:

أهداف الأمن الإقليمي:

يهدف الأمن الإقليمي إلى تحقيق طموحات وتطلعات الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية التابعة لها، كما يسعى للتصدي للتدخلات والتحديات التي تمثل تهديداً خارجياً لأمن دول المنظمة الإقليمية وسيادتها، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم ومنع التدخل الخارجي في شؤونها، وإيجاد الحلول العملية والحاسمة لما قد ينشأ بين دول المنظمة من صراعات ونزاعات. إضافة إلى تعزيز العلاقات بين دول المنظمة على كافة الأصعدة وتشجيع التعاون والتكامل في مختلف الأنشطة، وتحقيق التفاعل مع القوانين والمواثيق الدولية المتعلقة بإحترام حقوق الإنسان والحريات العامة، إضافة إلى إشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والأمنية والاقتصادية. في حين يؤكد على إلزام دول المنظمة بالمواثيق الدولية فيما يتعلق بامتلاك الأسلحة المحظورة دولياً، أو إتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح.²

¹ عشور قشي، "الأمن الإقليمي: إطار نظري"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، م 11، ع 02، (2022)، ص ص. 49-52.

² يوسف كامل خطاب، "متطلبات لتحقيق الأمن الإقليمي في إطار الجامعة العربية... وبقاء الجامعة مهم"، 2024، *مجلة إراء حول الخليج*، في:

https://araa.sa/index.php?Itemid=172&catid=4748&id=6991%3A7&option=com_content&view=article، 196

تاريخ الإطلاع: (2026/04/07).

العوامل المؤثرة في الأمن الإقليمي:

1 العوامل الداخلية:

تشكل العوامل الداخلية تهديداً لأمن الدولة وقد تشمل هذه العوامل العديد من الجوانب، فنجد العوامل السياسية مثل عدم الاستقرار، التأثير الخارجي على صنع القرار، ضعف السلطة وعدم رضا الشعب على الحكومة، كما نجد كذلك ضعف السلطة التنفيذية وعدم استقلالية القضاء كوجود ضغوطات معينة خاصة في جرائم الفساد وتبديد أموال الدولة، ومن ناحية أخرى نجد ضعف الجيش الداخلي والنزاعات العسكرية مما يجعلها محل أطماع للدول الكبرى، ضف إلى ذلك وجود عوامل إقتصادية مثل الفقر والبطالة وضعف الإنتاج الزراعي والصناعي والذي يخلق بدوره تدهور ملحوظ في المستوى المعيشي.

2 العوامل الخارجية:

العوامل الخارجية هي كل مؤثر دولي أو إقليمي يهدد الأمن الوطني، ولعل أبرز هذه العوامل نجد دول الجوار تتصدر القائمة وذلك في حالة عدم وجود إستقرار سياسي ونزاعات داخلية وهروب أهلية تتغلغل داخل دول الجوار والمتمثلة في إنتشار الجماعات الإرهابية، الجريمة المنظمة وبرزو الهجرة الغير الشرعية لمواطني هذه الدول هرباً من ويلات الحرب والصراع، كما نجد ظهور التهديدات الحديثة والتكنولوجيا كالقرصنة والجوسسة، هذا مما يخلق توتر للأمن الداخلي للدولة.¹

المطلب الثالث: ماهية التهديدات الأمنية: المفهوم، الخصائص، التصنيفات.

مفهوم التهديد الأمني:

¹ ليندة شرابشة، "الأمن الإقليمي والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائري"، مجلة الحوار المتوسطي، م 10، ع 03، (2022) ص ص. 317-318.

إن التهديد يعني تعارض المصالح والغايات القومية مع تعذر وجود حل سلمي يضمن لأطراف الحد الأدنى من أمنها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدرتها لموازنة الضغوط الخارجية.¹

يرى "تيري ديبيل" على أن التهديد عمل نشاط وفعال تقوم به دولة معينة للتأثير في سلوك دولة أخرى، ويشترط نجاحه توفر عدة عوامل منها المصادقية والجدية والقدرات التي تتناسب مع التهديد، وهناك ثلاث سمات يتميز بها التهديد وهي: درجة الخطورة ومدى احتمالية وقوع التهديد وعنصر التوقيت.

كما يعرف "باري بوزان" التهديد بأنه تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الإيديولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهددا بضرر أو غزو أو احتلال، ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل، كما يعتقد "باري بوزان" أن الدول القوية عادة ما تتعرض لتهديدات خارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج.²

التهديد بالمعنى الاستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاجتماعي والعسكري، فدراسة التهديدات ينبغي التمييز بين عدد من العناصر بدءا بمستوى التحليل لتهديد فردي وجماعي وإقليمي، مروراً بمصادر التهديد داخلي وخارجي وطبيعة مصادر التهديدات.³

¹ محمد أمين ديداوي، "تأثير التهديدات اللاتماثلية على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، م 02، ع 02، (2023)، ص 64.

² نوال بالحربي، "التهديدات الأمنية الجديدة وسبل مواجهتها: أي دور للحدود الذكية"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، م 07، ع 01، (2022)، ص. 1170.

³ نور الدين خديم، أثر التهديدات الأمنية الراهنة على الأمن الوطني الجزائري، مذكرة ماستر، (جامعة مستغانم، 2023/2022)، ص. 41.

ومنه يتجه تعريف التهديدات الأمنية بأنها تتركز على إلحاق الضرر والأذى قصد الإخلال بالأمن حيث تتأثر بالمستجدات والتغيرات التي تحدث على أرض الواقع، حيث تتداخل بتفاعل البيئة الراهنة مع عدة تهديدات أخرى.¹

وعليه يمكن القول بأن التهديدات الأمنية هي كل فعل أو مجموعة أفعال داخلية أو خارجية من شأنها أن تحدث خللاً أو اضطراباً في استقرار الدولة أو سلامة مؤسساتها أو أمن أفرادها، سواء كانت هذه التهديدات عسكرية أو سياسية أو إقتصادية أو اجتماعية أو رقمية، وتستدعي تدخل أجهزة الدولة المختصة للحد منها.

ويوجد ثلاثة أنواع من التهديدات ونذكر منها:

- التهديدات الفعلية: أي وقوع التهديد فعلاً بمعنى أن تتعرض الدولة لخطر ما يستوجب عليها استخدام القوة العسكرية.
- التهديدات المحتملة: وجود الأسباب الحقيقية للتهديد دون الوصول إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية، ويرجع الأمر في النهاية إلى صانع القرار عن طريق نوع الخطر ومدى تأثيره على الأمن الوطني للدولة.
- التهديدات الكامنة: هي عدم وضوح قضية النزاع بين دولتين أو أكثر وربما يكون هذا راجع إلى أسباب خفية غير معلنة ممكن أن تكون تاريخية.
- التهديدات المتصورة: التهديدات الخالية من المظاهر الحقيقية أو الملموسة أي تكون عبارة عن تخيلات أو إستشرافات من طرف خبراء أمنيين.²

¹ جارش عادل، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، المركز الديمقراطي العربي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 01، (2017)، في: <https://democraticac.de/?p=43831>. تم الإطلاع: (2026/05/10).

² كلثوم كرفة، التحديات الإقليمية وأثارها على الأمن الوطني الجزائري، مذكرة ماستر، (جامعة بسكرة، 2016/2015)، ص ص. 20-19.

خصائص التهديدات الأمنية:

من حيث الطبيعة تظهر التهديدات الأمنية أن لها بعد غير عسكري مدني، وتحولت من طبيعة عسكرية إلى غير عسكرية، وأصبحت أكثر تأثيراً من التهديدات العسكرية التقليدية. أما من حيث الانتشار والحدودي فهي عابرة للحدود عبر الوطنية، مرتبطة بالعلومة وتدفق الأموال والأفراد والسلع، وتطور الاتصالات والتكنولوجيا، مما جعل الحدود مسامية. ومن ناحية التعقيد والغموض نجدها غامضة المفهوم، متعددة الأبعاد والعوامل والأشكال، وقد تكون بدون قصد مباشر لإحداث الضرر. وفي الشكل والمظهر فقد تتجسد في عمليات غير مستقرة مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، وممارسات عنيفة وغير شرعية، إضافة إلى ظواهر طبيعية وإجتماعية وإقتصادية. ومن جهة أخرى في امتدادها الزمني تظهر عبر مسارات غير مراقبة وتلقائية، وتمتد على المدى الطويل نتيجة اختلال توازنات العالم المعاصر. وجغرافيا تبرز لنا خاصة في الدول الصناعية التي تراجعت فيها الحروب التقليدية.¹

تصنيفات التهديدات الأمنية:

- التهديدات التي تستهدف القطاع العسكري: هذا النوع من التهديدات يلحق الضرر مباشرة على القدرات العسكرية والقوات المسلحة مما يهدد أمن التراب الوطني.
- التهديدات التي تستهدف القطاع السياسي: حيث تنقسم لقسمين فتمتد أحدهما على المستوى الداخلي لتشمل المساس بقيم الديمقراطية والنشاطات السياسية لمؤسسات الدولة ورموزها، أما القسم الثاني فيكون خارجيا حيث يتعلق بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية.

¹ ليندة عكروم، التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية من منظور المقاربتين الأمنيتين الجزائرية والفرنسية منذ نهاية الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة، 2021/2020) ص ص. 34-35.

• التهديدات التي تستهدف القطاع الإقتصادي: تكمن هذه فيما مدى قدرة الدولة على تلبية احتياجات المواطنين ومتطلبات السكان من توفير الموارد الطبيعية لتحسين المستوى المعيشي، وإذ لم تتمكن الدولة من هذا يخلق في ذلك مشاكل مثل الفقر والبطالة مما يهدد أمنها واستقرارها.

• التهديدات ذات الطابع الاجتماعي: وهي كل أمر يتعلق بالهوية الثقافية والوحدة الاجتماعية مما يشمل الدين، اللغة، العادات والتقاليد، حيث يشكل خطر على الدولة خاصة من خلال وجود إثنيات وعرقيات مختلفة ومتعددة في الدولة فقد يؤدي إلى حروب أهلية أو تمرد على الدولة من أجل المطالبة بإقامة دولة جديدة من طرف إحدى الإثنيات.

• التهديدات البيئية: تتمثل في الكوارث الطبيعية من فياضات وزلازل وتصحر وجفاف، إضافة إلى نشاطات الإنسان المدمرة للطبيعة من منشآت عمرانية، كما يمكن أن تكون بعض الأسلحة التي تحتوي على مواد كيميائية ضارة للبيئة والطبيعة.¹

المطلب الرابع: التهديدات الأمنية اللاتماثلية: الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية.

مفهوم التهديدات اللاتماثلية:

يذهب "كورمو وريبنيكار" في كتابهما عن "الحروب غير المتناظرة" إلى أن: التماثل من منظور استراتيجي هو القتال بأسلحة متساوية، أما اللاتماثل فهو سعي طرف إلى استغلال كل نقاط ضعف الخصم، لرفع حجم الإضرار به وتلجأ المجموعات المسلحة إلى وسائل غير متماثلة متفادية نقاط قوة الخصم ومحاولة مواجهته في ميدان أقل ملاءمة له... ويضيفان إن: اللاتماثل يعني رفض قواعد القتال المفروضة من الخصم، جاعلا بذلك كل العمليات غير متوقعة تماما.

¹ بن ميرة بوكربطة، "التهديدات الأمنية وتأثيرها على الاقتصاد في إفريقيا"، مجلة صوت القانون، م 11، ع 01، (2024)، ص. 178.

كما يعرفها "فرانك هوفمان" بأنها: تتضمن مجموعة كاملة من الوسائط المختلفة من الحرب بما في ذلك القدرات النظامية والتكتيكات غير النظامية والأعمال الإرهابية، بما في ذلك العنف العشوائي والإكراه والإجرام، ويمكن وصف النمط اللاتماثل للتهديد بالسلح الضعيف الذي هو سمة فاعلين لا يملكون إلا وسائل محدودة، لكن قدرتهم على الإضرار كبيرة جدا.¹

ومن هنا نتوصل إلى أن التهديدات اللاتماثلية هي الأنماط الغير التقليدية التي تصدر عن فاعلين غير دولتيين في الغالب (مثل الجماعات الإرهابية أو الشبكات الإجرامية)، حيث تعتمد هذه التهديدات على أساليب مباشرة وغير مباشرة بهدف إضعاف الدولة أو زعزعة إستقرارها، دون تدخل عسكري مباشر.

أشكال التهديدات اللاتماثلية:

1. الإرهاب:

مفهومه:

لغة: يرى بعض المفكرين أن الإرهاب هو من الرهبة، أي الخوف، أو هو التخويف، وإشاعة عدم الاطمئنان وبث الرعب والفرع. ورغم ورود كلمة الرهبة في القرآن الكريم في قوله تعالى "يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون"، وكذلك وردت في عدة سور أخرى من القرآن الكريم، ورد في لسان العرب في مادة رهب بالكسر، يرهب رهبة ورهبا بالضم، ورهبا، أي خاف، ورهب الشيء رهبا ورهبة خافه، وقد أقر المجمع اللغوي كلمة الإرهاب ككلمة حديثة في اللغة العربية وأساسها "رهب" أي خاف، وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل أرهب، وأرهب بمعنى خوف.

¹ سليم بالحاج، "التهديدات اللاتماثلية في حسابات الأمن الوطني الجزائري"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م 09، ع 01، (2022)، ص. 366.

اصطلاحاً: الإرهاب بهذا التحديد هو جريمة دولية سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة، كما يشمل أيضاً أعمال التفارقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول. إلا أن الإرهاب هو اصطلاح يستخدم في الأزمنة المعاصرة للإشارة إلى الإستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي، وبصفة خاصة جميع أعمال العنف (حوادث الاعتداء الفردية أو الجماعية أو التخريب) التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين وخلق جو من عدم الأمن، أكان ذلك في صورة إختطاف للأشخاص أو أخذ للرهائن، وخاصة منهم الممثلين الدبلوماسيين وقتلهم ووضع متفجرات أو عبوات ناسفة في أماكن تجمع المدنيين أو وسائل النقل العامة، والتخريب وتغيير مسار الطائرات بالقوة.¹

كما يمكن تعريفه على أنه التهديد باستخدام العنف من فرد أو مجموعة تعمل من أجل أو ضد النظام القائم، حين يراد من هذا العمل خلق هاجس أو تأثيرات باعثة على الخوف عند جماعة مقصودة تكون أكبر حجماً من الضحايا المباشرين، وبهدف قسر تلك الجماعة على قبول المطالب السياسية لمرتكبي العمل.²

ومنه نستنتج مفهوم الإرهاب على أنه كل فعل عنيف أو تهديد بالعنف يرتكب بشكل فردي أو جماعي، ويستهدف زرع الرعب في المجتمع أو الضغط على السلطات أو المؤسسات السياسية ويتم غالباً لتحقيق أهداف سياسية أو إيديولوجية أو دينية، وبطريقة غير شرعية.

خصائص الإرهاب:

يعتمد الإرهاب أساساً على السرية التامة والدقة في التخطيط والتنفيذ. كما يشمل تحقيق أهداف سياسية وإجتماعية ويركز على الاعتداء على المدنيين الأبرياء بغير حق مما يحدث موجة عارمة من الخوف والرعب والذعر والقلق. كما يؤمن القائمين على العمل الإرهابي بأنه مبرر من

¹ صبري عفيف، "الإرهاب مفهومه والجهود التشريعية العربية والدولية لمكافحته"، مجلة بريم، (2024)، في: <https://perimjournal.com/1436>.
تم الإطلاع (05/05/2026).

² حكيم غريب، "الإرهاب بين إشكالية التعريف والغموض المنطقي للمكافحة"، مجلة ملف استراتيجي، ع 06، (2016)، ص. 130.

وجهة نظرهم ويخدم توجهاتهم وقيادتهم. في حين ينطلق من إيدلوجية لها قناعاتها وأهدافها وخطتها ومناطق أعمالها. إضافة إلى خضوعه إلى التقليد والمحاكاة، بمعنى أنه إذا ارتكب بعض الإرهابيين جريمتهم ونجحوا في تنفيذها، فإنها قد تتكرر بنفس الأسلوب والمستوى¹.

دوافع الإرهاب:

تتعدد الأسباب والدوافع لدى العمل الإرهابي حيث نجد الجانب الاجتماعي المتدهور يساهم في التفكك الأسري وغياب التوجيه في إنتشار الإرهاب، حيث يصبح الفرد أكثر عرضة للتأثر بالأفكار المتطرفة في غياب بيئة إجتماعية سليمة. أما عن العامل الاقتصادي فهو من أهم أسباب الإرهاب، حيث يؤدي إنتشار الفقر والبطالة وضعف مستوى المعيشة إلى شعور الأفراد بالإحباط والتهميش، مما يجعلهم أكثر قابلية للإجذاب نحو الجماعات الإرهابية التي تستغل هذه الظروف. في حين تلعب الظروف السياسية المتقلبة دورا مهما في ظهور الإرهاب، خاصة في ظل غياب الإستقرار السياسي أو إنتشار الفساد وغياب العدالة، حيث يشعر بعض الأفراد بالظلم، فيلجؤون إلى العنف كرد فعل على هذه الأوضاع. ومن ناحية أخرى نجد ظهور الحركات المتطرفة كذلك يساهم وبشكل مباشر في تنامي ظاهرة الإرهاب، لأنها تعتمد على نشر أفكار متشددة وتفسيرات منحرفة، وتستقطب الأفراد خاصة الشباب وتدفعهم إلى تبني العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها.²

2. الجريمة المنظمة:

مفهومها:

لغة: توحى كلمة جريمة لغة جرم جريمة وأجرم عليه، أذنب ويقال جرم جريمة عظم جرمه وتجرم عليه، أنهمم بجرم وبذلك فإن الجريمة هي الجرم والذنب. أما المنظمة لغة فهي مشتقة من

¹ عمر العيسو، مفهوم الإرهاب واسبابه وأساليب معالجته من منظور إسلامي، رابطو ادباء الشام، (2022)، في: <https://www.odabasham.net>. تم الإطلاع: (2026/05/05).

² عبد الودود نفيس، "الإرهاب ومفهومه المعاصر واسبابه وسبل مواجهته"، *مجلة الحكمة*، ع 18، (2020)، ص ص. 8-12.

المنظم مكان النظم ومجموعة منازم والمنظم يستدل عليه في منظم الحركة وهي آلة معدة لتنظيم حركة جهاز رقااص أو حركة منتظمة، ويقال تنظم تنظيما الأمر استقام.

اصطلاحا: ظهر اصطلاح الجريمة المنظمة حديثا بعد التطور الذي شهده الإجرام الدولي وهذا كبديل لكلمة "مافيا" التي تطلق على اسم الجماعة الإجرامية، ويقال بأن "المافيا" اشتقت من كلمة عربية تعني مكان للملاذ، وهذا أثناء مدة الحكم العربي "لصقلية"، وقد عرفت كلمة "مافيا" عدة تعريفات فقهية نجد منها بأنها تعني: مجتمع هرمي التكوين، يضم مجموعة من الخارجين عن القانون من أصل صقلي أو إيطالي.¹

عرفت مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة بالاتحاد الأوروبي الجريمة المنظمة بأنها جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس نشاطا إجراميا بارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو مدة غير محددة ويكون لكل عضو فيها مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي، وتهدف للحصول على السطوة أو تحقيق الأرباح وتستخدم في ارتكابها العنف والتهديد، والتأثير على الأوساط السياسية والإعلامية والاقتصادية والهيئات القضائية.

أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتي عرفت هذه الجريمة في مادتها الثانية بأنها جماعة ذات هيكل تنظيمي تتألف من ثلاثة أشخاص فأكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المحرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.²

¹ عماد عبد الرزاق، "اشكال الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها"، *مجلة الراصد العلمي*، م 08، (2022)، ص. 49.
² عبد المنعم هبن أحمد، "الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتطبيقاتها على الجرائم الواردة في التشريع الجزائري"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، ع 10، (2012)، ص. 342.

كما تعرف بأنها مجموعة من الجرائم يرتكبها الأفراد بمحض إرادتهم. ويشكلون تنظيم إجرامي هيكلي يتكون من شخصين فأكثر تحكمه قواعد معينة. ويعمل هذا التنظيم بشكل مستمر لفترة غير محدودة. ونشاطه يعبر الحدود الوطنية كما يستخدم العنف والإبتزاز والرشوة لتحقيق أهدافه، ويسعى للحصول على الربح المادي بإستعمال كل الوسائل الحديثة، وكذا الأنشطة غير المشروعة كتنبييض الأموال لإضفاء الصفة الشرعية على عائداته الإجرامية.¹

ومنه نستخلص أن الجريمة المنظمة هي نشاط إجرامي تقوم به جماعة منظمة تتكون من عدة أفراد، تعمل بتنسيق وهيكلي هرمي، بهدف تحقيق الربح المادي غير المشروع من خلال أنشطة مثل الإتجار بالمخدرات، تهريب الأسلحة، تنبييض الأموال مع الاعتماد على السرية والتخطيط أثناء العملية.

خصائص الجريمة المنظمة:

✓ عدد الأعضاء: تختلف القوانين في تحديد عدد أفراد الجماعة الإجرامية، فبعضها يشترط وجود ثلاثة أشخاص على الأقل حتى تُعتبر منظمة، بينما لا يحدد البعض الآخر عدداً معيناً. لكن وفق الاتفاقيات الدولية، فإن الحد الأدنى هو ثلاثة أفراد، لأن ذلك يتماشى مع طبيعة التنظيم الجماعي.

✓ التنظيم: تقوم الجريمة المنظمة على وجود تنظيم محكم، حيث يتم العمل بطريقة مرتبة ومنهجية، من خلال تنسيق الأدوار بين الأعضاء داخل هيكل واضح، ويخضع الجميع لقيادة شخص أو مجموعة تتميز بالسرية.

¹ نبيلة قيشاح، "الجريمة المنظمة ومكافحتها دولياً ووطنياً"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، م 02، ع 08، (2017)، ص. 950.

✓ التخطيط: تعتمد على التخطيط المسبق وذلك عبر تقسيم المهام بين الأعضاء ودراسة الإمكانيات المتوفرة، ووضع خطط دقيقة لتنفيذ الجرائم بكفاءة، مع الاستعانة بأشخاص ذوي خبرة في مجالات مختلفة.

✓ الإحتراف: تعتبر الجريمة المنظمة نشاطاً إجرامياً محترفاً يعتمد على المهارة والخبرة، حيث يتخصص كل فرد في مجال معين مثل المخدرات أو السلاح، ويستعملون أساليب ذكية ومنظمة لتحقيق أهدافهم.

✓ التدرج الهرمي: تتميز بوجود هيكل هرمي يقوم على الطاعة والولاء، حيث تكون القيادة في القمة وباقي الأعضاء في مستويات أدنى، مما يصعب الوصول إلى القادة بسبب السرية الشديدة، وتُفرض عقوبات صارمة على إفشاء الأسرار.

✓ الإستمرارية: لا تتوقف الجريمة المنظمة على أشخاص معينين، بل تستمر حتى مع تغيير الأعضاء أو القادة، لأنها قائمة على النشاط الإجرامي نفسه وليس على الأفراد.

✓ إستعمال العنف: تلجأ هذه الجماعات إلى العنف مثل القتل أو الإختطاف، وقد يستهدف هذا العنف الأشخاص مباشرة أو ممتلكاتهم أو حتى أفراد عائلاتهم.

✓ الفساد: تعتمد الجريمة المنظمة على إفساد بعض الموظفين والمسؤولين، ويعد الفساد وسيلة أساسية لضمان استمرار نشاطها وحمايتها من المتابعة القانونية.¹

أنواع الجريمة المنظمة:

¹ محمد بن عمارة، "مفهوم الجريمة المنظمة دولياً ووطنياً"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، م 02، ع 04، (2016)، ص ص. 4 - 7.

➤ الإلتجار بالأشخاص: هو القيام بتجنيد الأشخاص أو نقلهم أو استقبالهم أو إيوائهم باستخدام وسائل مثل التهديد أو القوة أو الخداع واستغلال حالة ضعفهم في أمور شخصية أو حتى غير قانونية.

➤ تبييض الأموال: هو سلسلة من العمليات المالية التي تهدف إلى إخفاء المصدر غير القانوني للأموال وتحويلها إلى أموال تظهر وكأنها مشروعة وقانونية.

➤ تجارة المخدرات: تعد الأرباح الكبيرة الناتجة عن تجارة المخدرات المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه منظمات الجريمة المنظمة في تمويل نشاطاتها واستمرارها.¹

أثار الجريمة المنظمة:

تتجم عن الجريمة المنظمة جملة من الآثار فمن الناحية السياسية والأمنية نجد بأنها تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدول وإستقرارها، نظرا لإرتباطها بأنشطة إجرامية متعددة. كما أن طبيعتها العابرة للحدود تجعل من الصعب حصرها داخل نطاق دولة واحدة، الأمر الذي يستدعي تنسيق الجهود والتعاون بين الدول لمكافحتها. إضافة إلى ذلك فإنها تؤثر على الاستقرار السياسي من خلال ارتباطها بمختلف صور الفساد والأنشطة غير المشروعة التي تضعف مؤسسات الدولة. أما اقتصاديا تنعكس سلبا على الاقتصاد من خلال إضعاف جهود التنمية وتقليص فعاليتها، كما تؤدي إلى عرقلة السير العادي للنشاط الاقتصادي وتعقيد عملية تسييره. وتساهم كذلك في انتشار الفساد داخل النظامين المالي والمصرفي، خاصة عبر الأنشطة غير المشروعة، مما يهدد استقرار المؤسسات الإقتصادية ويقوض الثقة فيها، إضافة إلى ذلك تشكل خطرا حقيقيا على اقتصاد الدول بإعتبارها قائمة على تحقيق أرباح بطرق غير قانونية. ونجد كذلك من الناحية الاجتماعية أنها تتمثل في المساس بتوازن المجتمع وتؤثر على استقراره العام. كما تساهم في انتشار بعض الظواهر

¹ سالم شرمط، "الجريمة المنظمة عبر الوطنية: مفهومها أثارها ومعوقات مكافحتها"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، م 05، ع 02، (2021)، ص ص. 541-538.

الخطيرة وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية التي أصبحت مرتبطة بأنشطة إجرامية منظمة. إلى جانب ذلك، فإن تأثيرها لا يقتصر على المجتمع فقط بل يمتد ليشمل الأفراد، مما يؤدي إلى نتائج وخيمة تمس الحياة الاجتماعية بشكل عام.¹

3. الهجرة غير الشرعية:

مفهومها:

عرفت المنظمة العالمية للهجرة الهجرة على أنها تنقل شخص أو مجموعة أشخاص سواء بين البلدان أو داخل نفس البلد بين مكانين فوق ترابه، ويشمل مفهوم الهجرة جميع أنواع تنقلات الأشخاص بتغيير محل الإقامة المعتاد.²

تعد الهجرة غير المشروعة هي الهجرة غير النظامية أو المنظمة التي تتم سرا ودون علم السلطات المعنية، وتعني انتقال فرد أو جماعة بطريقة غير شرعية وتكون عبر الحدود البرية والبحرية والجوية.³

عرفها التقرير الكوني الموجه للمنظمة العالمية للهجرة سنة 2004: على أنها حركة تتم خارج المعايير التنظيمية لدول المصدر، أو العبور أو المقصد. فمن منظور دول المقصد تعني الهجرة غير الشرعية الدخول أو البقاء أو العمل غير الشرعي في بلد ما. ومن وجهة نظر دول المصدر تكمن اللاشعورية في الحالات التي يعبر فيها الشخص الحدود الدولية دون جواز أو وثيقة سفر صالحة، أو لا تتوفر فيه الشروط الإدارية لمغادرة البلد. غير أن الاتجاه العام يكمن في اعتبار الهجرة غير الشرعية تتعلق أساسا بظاهرة الإتجار بالبشر أو تهريب المهاجرين فقط.⁴

¹ الطيب بلوضاح، "الجريمة المنظمة بين الآثار وسبل المواجهة"، *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، ع 04، (2013)، ص ص. 66-69.

² احمد بورزق، "مليكحة حجاج، أسباب الهجرة الغير الشرعية وأثارها"، *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، م 01، ع 09، (2018)، ص 280.

³ حكيم شعيب، "الهجرة الغير الشرعية: المفهوم والأسباب"، *مجلة البحوث والدراسات الإنسانية*، م 15، ع 01، (2021)، ص ص. 246-247.

⁴ مسيح الدين تسعديت، "مصطلح الهجرة الغير الشرعية: دراسة نقدية على ضوء الحالة الجزائرية"، *مجلة أبحاث قانونية وسياسية*، م 05، ع 01، (2020)، ص. 171.

كما يعرفها القانون الدولي العام بأنها انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً، وفي تعريف آخر بأنها تعني أولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدول التي يهاجرون إليها والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممرا للوصول إلى دولة أخرى.

كما عرفت من طرف المفوضية الأوروبية بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، يتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة، فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيراً هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.¹

ومنه نتوصل على مفهوم شامل للهجرة الغير الشرعية بأنها انتقال أفراد أو جماعات من بلد إلى آخر بطريقة مخالفة للقوانين والتنظيمات المعمول بها في الدولة المستقبلة أو المرسل، سواء عبر التسلل غير القانوني للحدود أو الإقامة غير المرخصة، بهدف البحث عن العمل أو تحسين الظروف المعيشية.

خصائصها وأثارها:

تتسم الهجرة الغير الشرعية على أنها ظاهرة معقدة وصعبة الفهم بسبب غموض تعريفاتها بين الدول وتعدد دوافعها. حيث تنظم عن طريق شبكات تهريب منظمة. في حين يصعب فيها تماماً تحديد عدد المهاجرين غير الشرعيين بسبب صعوبة دقة البيانات.²

¹ عبد الصديق شيخ، "الهجرة غير الشرعية بين تداعياتها وآليات معالجتها"، مجلة صوت القانون، م 07، ع 01، (2020)، ص 1101.
² دلال بوالظمين، "الهجرة الغير الشرعية: مقارنة مفاهيمية وإنسانية"، مجلة السياسة العالمية، م 09، ع 01، (2025)، ص ص. 481-482.

تترتب عن الهجرة الغير الشرعية مجموعة من الآثار المتنوعة التي تمس مختلف الجوانب، فمن الناحية الأمنية تتمثل في ارتكاب السلوك الإجرامي وإمكانية زرع عملاء وعناصر مخربة، إضافة إلى ظهور الخلايا الإرهابية من خلال انتشار أصحاب الفكر المتطرف، مما قد يشكل تهديد أمني للدولة خاصة من طرف الدول الأخرى لاختراق وغزو داخلي للدولة. أما سياسيا فتتسبب في زعزعة الاستقرار السياسي نتيجة النزاعات على مراكز السلطة، صف إلى ذلك جلب تكتلات تضغط على النظام السياسي القائم في الدولة. واقتصاديا تساهم في تفاقم عدد اليد العاملة الذي يؤدي إلى عدم التوازن في قانون العرض والطلب مع إنتاجية منخفضة للمهاجرين الغير شرعيين، الضغط على المرافق العامة وانتشار البطالة. أما من الناحية الاجتماعية تشمل انتشار الأفات الاجتماعية مثل السرقة والدعارة والمخدرات، كما تخترق النسيج الثقافي للدولة بدخول عادات وديانات ولغات جديدة غير الوطنية، ظهور الأحياء الشعبية وتدني الخدمات الضرورية. كما يجب تسليط الضوء على الأخطار الصحية التي تخلفها هذه الظاهرة حيث تؤدي إلى تفشي أمراض وأوبئة من طرف المهاجرين الغير شرعيين مثل الإيدز، السل، التهاب الكبد الوبائي.¹

¹ نبار ربيجة، "الهجرة الغير الشرعية_ الأسباب والانعكاسات"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م 14، ع 01، (2023)، ص ص. 376- 377.

المبحث الثاني: الإطار النظري للأمن القومي والأمن القومي الجزائري.

المطلب الأول: ماهية الأمن القومي: المفهوم، المستويات، الأبعاد.

مفهوم الأمن القومي:

لقد ظهر مفهوم الأمن القومي في كتابات المؤلفين، حيث بعد الحرب العالمية الثانية، ويختلف في مفهومه فهناك من يرى أنه مرادفا للسياسة الخارجية وهناك من يعتبره مفهوما عسكريا خالصا بمعنى الدفاع عن الدولة ضد الأخطار الخارجية.

1. عند المفكرين الغربيين:

يعرف "والتر ليبمان" الأمن القومي: على أنه يقتضي على أربع عناصر أساسية وهي: تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الدولة أو المجتمع إلى تحقيقها وحمايتها، تحديد التحديات التي تواجه الدولة أو الأمة، رسم السياسات وتحديد الأدوات واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق المصالح ومواجهة الأخطار المحتملة، بناء المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات وتحقيق هذه المتطلبات يقتضي وجود سلطة سياسية تملك حق الحسم والتوجيه وتعبئة الموارد.

كما عرفه "لاسويل" و"كابلان" على أنه: القيم العليا المتوقعة الوصول إليها كوضع حقيقي وقوة محتملة تعزز التأثير والفاعلية للدولة.

ونجد تعريف آخر "البينبول هارتلا نونبرغ" على أنه: قدرة أمة على متابعة مصالحها الوطنية

كما تراها في أي مكان في العالم.¹

2. عند المفكرين العرب:

¹ أحمد إيدابير، المشكلة الأمنية في مالي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر، 2018/2019)، ص ص. 41-43.

"صباح محمود محمد" يعرفه على أنه: تأمين الأمة من الداخل ودفع تهديدات العدوان الخارجي، بما يكفل للأمة حياة مستقرة تساعد على النهوض والتقدم.

ويرى "علي الدين هلال" الأمن القومي بأنه: تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تحددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة إقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع.

ويقول "أمين هويدي" الأمن القومي على أنه: الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية¹.

كما يعرف على أنه قدرة الدولة على حماية حدودها وشعبها ومصالحها وكيانها السياسي حاضرا ومستقبلا داخليا وخارجيا، ويكمن ذلك من خلال اعتماد مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات التي تضمن إستقرارها واستمراريتها، إما بالطرق السلمية أو بالقوة العسكرية، خاصة في مواجهة التهديدات التي تمس سيادتها و مصالحها الحيوية، فالأمن القومي أوسع وأشمل من الأمن الوطني الذي يفهم للوهلة الأولى أنه يعنى بالأمن الداخلي فقط، بل يمتد ليشمل مختلف الأبعاد السياسية والإقتصادية والاجتماعية والعسكرية، حيث يؤخذ بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية في إطار رؤية استراتيجية شاملة².

ومن خلال هذا نستنتج بأن الأمن القومي هو مجموعة السياسات والإجراءات والاستراتيجيات التي تعتمد عليها الدولة لحماية كيانها السياسي، ومصالحها الحيوية، وسكانها، من مختلف التهديدات الداخلية والخارجية، سواء كانت عسكرية أو إقتصادية أو إجتماعية، بهدف ضمان الإستقرار والسيادة الوطنية.

¹ المرجع نفسه، ص ص. 44-45.

² مصطفى تاهي، مستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التطورات التكنولوجية وحروب المعلومات، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر، 2023/2024)، ص. 26.

مستويات الأمن القومي:

- الأمن الفردي: يقصد به تأمين الفرد ضد ما يهدد أمنه واحترام حقوقه وسلامته الشخصية.
- الأمن القومي الإقليمي: يركز على قضايا تجنب الاستقطاب الدولي والتقسيم الإقليمي والتجزئة.
- الأمن الجماعي: يشير إلى الاستقرار والهدوء وغياب التهديد ليس لدولة واحدة فقط أو مجموعة من الدول وإنما للمجتمع الدولي كله.
- الأمن الدولي: تتولاه المنظمات الدولية يتمثل دوره في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ومن بين هذه المنظمات نذكر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي¹.

أبعاد الأمن القومي:

تتجلى أبعاد الأمن القومي في مجموعة من المستويات المتداخلة التي تهدف إلى حماية الدولة وضمان استقرارها الداخلي والخارجي، فنجد البعد السياسي الذي يسعى إلى حماية النظام السياسي في الدولة وحماية النظام العام وأجهزة الدولة التي تساهم في عملية الربط بين المواطن والدولة. وكذلك لدينا البعد الاقتصادي الذي يتمثل في حماية موارد الدولة وتطويرها من أجل توفير متطلبات المعيشة للمواطنين. ومن ناحية أخرى نرى البعد العسكري على أنه يكمن في حماية الدولة من الاعتداء الخارجي عليها كما يركز على حماية استقلال الدولة وسلامة أراضيها ضد أي عدوان قد يقع عليها عن طريق القوات المسلحة. في حين أن البعد الاجتماعي يتمثل في توفير الرفاهية ومستوى جيد من الحياة للمواطنين من أجل زيادة الشعور بالانتماء والولاء للدولة، ويكون هذا عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع المتساوي للفرص بين الأفراد. ومن ناحية أخرى

¹ عادل حسن محسن، محمد ترابي، داود كياني، "الأمن القومي في ظل المدارس الفكرية"، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، م 02، ع 77، (2024)، ص. 59.

نتطرق إلى البعد البيئي الذي يتمثل في التعامل مع المخاطر البيئية التي قد تهدد الدولة مثل الكوارث الطبيعية، والتي يجب على الدولة أن تسيطر عليها كي تحد من مخاطرها على المواطن¹.

المطلب الثاني: محددات الأمن القومي ومراحل صياغة السياسات الأمنية في الدولة.

المحددات الداخلية والخارجية للأمن القومي:

1. المحددات الداخلية:

- النظام العقائدي القيمي الاجتماعي: يعتمد عليها في تحديد معايير الفكرية والسلوكية، فإنها تساهم بشكل مباشر في تحديد مفهوم المجتمع وشروطه وعوامل تهديده ومصادرها وتقوم على معالجتها.
- التجارب والخبرات التاريخية: التجارب التاريخية خاصة الحروب أسهمت في تشكيل مفاهيم الأمن وتطوير السياسات الأمنية، مما يستوجب أخذ هذه التجارب بعين الاعتبار.
- القدرات المتاحة: تمثل القدرات ركنا أساسيا وأوليا في صياغة المجتمع لما تشتمل من إمكانات مادية، بشرية ومعنوية، جغرافية اقتصادية واجتماعية، حيث أن الافتقار لأية قدرات يشكل عائق في تعطيل تنفيذ السياسات وتحقيق الأهداف، كما يمكنه أن يكون مصدرا للتهديد.
- طبيعة النظام السياسي: تتجسد الدولة عمليا ورسميا في النظام السياسي الذي يحكمها ويعبر عنها ويحدد خصائصها، والأهم في النظام السياسي أنه يحتكر الدولة ولا يسمح لأي طرف آخر التدخل في شؤونها سواء داخليا أو خارجيا، حيث يمارس مسؤوليته الأمنية

¹ عبد المعطي زكي، "مفهوم الأمن القومي: التطور والأبعاد"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (2020)، في: <https://eipss-eg.org>، تم الإطلاع : (2026/05/07).

على مستوى المفاهيم والتطبيقات وفقا لطبيعتها وخصائصها وكذلك تلبية لاحتياجات الأفراد.

■ طبيعة البيئة المجتمعية: يتحدد مفهوم الأمن القومي بتأثير القوى الاجتماعية الناشطة في الدولة، حيث كلما كانت السياسات والأهداف متطابقة لدى النظام السياسي مع القوى والجماعات الضاغطة، كلما كان اتفاقهما وعملهم المشترك أكثر يسرا وسهولة، أما إذا كانت هناك معارضة يمكن أن تمس أمن الدولة¹.

2. المحددات الخارجية:

تشمل المحددات الخارجية للأمن القومي عدة مجموعات بداية من البيئة الخارجية للدولة وخصائصها الإقليمية والدولية والعالمية ومكوناتها وتفاعلاتها، إضافة إلى وحدات البيئة الخارجية مثل الدول أو المنظمات أو الشركات، كذلك تعدد وتنوع المفاهيم والسياسات الأمنية التي قد تتوافق أو تتعارض مع الدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتمادية المتبادلة بين هذه الوحدات وما تفرضه من قيود سلوكية والتغيرات في البيئة الخارجية التي قد تخلق فرصا أو قيودا أمنية، ضف إلى ذلك الأحداث التاريخية المؤثرة مثل انهيار الأنظمة الاستعمارية وظهور منظمات الأمن والسلم ، كما يجب توسيع نطاق مفاهيم وسياسات الأمن لتصبح عالمية².

مراحل صياغة السياسات الأمنية في الدولة:

تمر عملة رسم سياسات الأمن القومي للدولة بعدة مراحل متتابعة فتبدأ بمرحلة تحديد أهداف الأمن القومي حيث تعتبر الخطوة الأولى التي تؤخذ بعين الاعتبار، وتكلف بها وزارة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني وتشمل هذه الأخيرة المجال العسكري، السياسي والاقتصادي.

¹ مراد علي عباس، الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية – ناشرون، (2017)، ص ص. 48-53.

² المرجع نفسه، ص ص. 54-55.

ثم تليها مرحلة رصد التهديدات التي يتم فيها تحديد ما هو رئيسي من مصادر التهديد وما هو ثانوي، حيث تقوم الأجهزة الأمنية والدبلوماسية بتجميع المعلومات من مصادرها المختلفة ثم تقوم بتصنيفها وتأكيدا وتحليلها وتداولها مع الأجهزة المناظرة الأخرى. بعدها مباشرة تأتي مرحلة التنقيح والمراجعة حيث يتم فيها مراجعة سياسة الأمن القومي نتيجة تغيرات طارئة وقعت في البيئة الاستراتيجية، وفي غالبية الدول تتكلف السلطة التنفيذية بهذه المهمة. وصولا إلى مرحلة التوافق والموافقة التي تعتمد على مساهمات الفاعلين وتداول الوثائق، مع ضرورة موافقة السلطة التشريعية أو التنفيذية، وكذلك مع اختلاف صلاحيات البرلمانات بين الاكتفاء بالأخذ أو تعديل النص¹.

المطلب الثالث: ماهية الأمن القومي الجزائري: المفهوم، الخصائص.

1. مفهوم الأمن القومي الجزائري:

يمكن تعريف الأمن القومي الجزائري. على أنه حماية الدولة أو الأمة من أي خطر أو تهديد خارجي قد يمس سيادتها أو يعرضها للقهر. وهو ليس مجرد مصطلح عسكري، بل يشمل جميع الإجراءات التي تتخذها الدولة لضمان بقاء المجتمع واستمراره. هذه الإجراءات تهدف إلى حماية المؤسسات والقيم الجوهرية للدولة من الأخطار المحدقة بها نتيجة التهديدات الأمنية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. ومن خلال هذه الحماية، تسعى الدولة إلى تأكيد سيادتها والحفاظ على استقرار المجتمع، بحيث يصبح الأمن القومي إطارا يضمن استمرار الدولة والمجتمع في مواجهة أي تهديد خارجي².

2 خصائص الأمن القومي الجزائري:

يتميز الأمن القومي الجزائري بجملة من الخصائص التي تعكس طبيعة البيئة الجيوسياسية للبلاد، فهو كقيمة سياسية ديناميكية يعني أنه ليس ثابتا، بل يتغير بتغير الظروف السياسية

¹ محمد عمرو، "مسار وتحديات رسم سياسات الأمن القومي للدول"، *مجلة دراسات استراتيجية*، ع 20، (2014)، ص ص. 26-28.

² وليد عبد الحي، *الأمن القومي الجزائري من مخلى الأمن الوطني والدفاع الوطني*، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، ط الأولى، (2015)، ص ص. 66-65.

والجغرافية والزمنية، فهو يعتمد على طبيعة الدولة الجزائرية، موقعها الاستراتيجي والحسم السياسي الذي يحمله، حيث يتفاعل مع المستجدات الإقليمية والدولية، لذلك تختلف أولوياته وأساليبه بحسب كل مرحلة أو تهديد جديد يظهر على الساحة. ونجده كمحور تقابل بين السياسة الداخلية والخارجية حيث يعكس هذا أن الأمن القومي الجزائري نقطة التقاء بين ما يحدث داخل الدولة وما يحدث في الخارج. أي أن القرارات والسياسات الخارجية للجزائر ترتبط مباشرة بحماية الأمن الداخلي والعسكري بشكل صحيح، بحيث لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن المحيط الدولي الذي تتفاعل معه الدولة. في حين يضيف على أن السياسة الداخلية هي امتداد للسياسة الخارجية وهذا يعني أن أي قرار داخلي في الجزائر يأخذ بعين الاعتبار تأثيراته على العلاقات الخارجية، خاصة مع القوى الدولية والإقليمية المؤثرة في المنطقة، ومنه إن السياسة الداخلية تتكيف مع التوازنات الدولية والإقليمية لضمان حماية الأمن القومي وحفظ السيادة الوطنية. ومن جهة أخرى يكمن على أنه محور الترابط بين القيم الجماعية والفردية فهو الأساس الذي يربط بين حقوق الأفراد والمصلحة العامة، ويضمن تكاملهما ضمن الدولة، ومن خلال هذا التكامل يتم الحفاظ على استقرار الدولة والمجتمع، ويصبح الكيان الجزائري قادرا على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية مع الحفاظ على وحدة أراضيه واستمرارية مؤسساته. كما أنه يتسم بالمرونة والتكيف مع التهديدات الجديدة حيث يتطلب القدرة على التكيف مع كل تهديد حديث أو غير متوقع، سواء كان إرهابيا، اقتصاديا، أو اجتماعيا. فالمرونة هنا تسمح للدولة بالتعامل مع مستجدات البيئة الداخلية والخارجية بسرعة وكفاءة، مع ضمان عدم المساس بالسيادة الوطنية أو القيم الجوهرية للمجتمع. إضافة على أنه يركز على حماية المصالح الحيوية الأساسية للدولة والمواطنين، مثل الأمن الاجتماعي، الإقتصادي والسياسي، وهذا ما يعزز ثقة المجتمع في الدولة ويضمن استقرارها على المدى الطويل.¹

¹ المرجع نفسه، ص ص. 77-78.

المطلب الرابع: طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية:

أولاً: مفهوم العقيدة الأمنية:

العقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدول وصناع القرار فيها، كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا واصلت. النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع ويترتب على ذلك تبني القوى الناقدة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى.¹

يمكن تحديدها على أنها مجموعة الآراء، والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة والدول تتبناها عند تعاملها مع التحديات التي تواجهها. وبمعنى آخر هي الأداة التي بإمكان الدولة استعمالها لتعريف أخطاء والتهديدات التي تمس بأمنها فالعقيدة الأمنية هي المقاربة التي من خلالها تتمكن الدولة من الحفاظ على أمنها عمليا، ويكون مصدرها، إما النظريات المطروحة وتتبناها الدولة، وإما من خلال الإيديولوجية التي تحدد التوجه الفكري للنظام السياسي الذي يتم من خلالها تفسير الواقع، ووضع الخطط الاستراتيجية الكفيلة بالحفاظ على أمن الأفراد والدول.²

إن العقيدة الأمنية مهمة انطلاقا من أنها دليل يوجه قرار عبر القادة السياسية الأمنية للدولة لبعدها الداخلي والخارجي، ومن هذا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي العقيدة الأمنية على توجهات السياسة الخارجية، باعتبارها تمثل مجموعة المبادئ التي تساعد السياسة والاستراتيجيين على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم، وتحديد الأولويات

¹ سليم بوسكين، "العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م 10، ع 02، (2019)، ص 1330.

² صالح زباني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، ع 05، (2010)، ص 290.

منها، كما تساعدها على تحديد أهم التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية المختلفة.¹

يمكننا القول بأن العقيدة الأمنية تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي، وذلك من خلال كيف ترى وتعرف الدولة نفسها، مختلف الفاعلين الأمنيين وأهداف السياسة الأمنية، كيف تنفذ هذه السياسات وما هي وسائل تنفيذها.²

ثانيا: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية:

لكل عقيدة أمنية لأي دولة جملة من المرتكزات التي تنطلق منها وتساهم في تشكيلها وبلورتها، فالعقيدة الأمنية الجزائرية تقوم على معرفة القضايا التي تواجهها، وتقوم بالتعرف على التهديدات والمخاطر التي تواجهها فهي تمثل تصور أمني تحدد بها منهجياتها التي تقارب بها أمنها كما يحدد أفضل السبل لتحقيقه عادة ما تكون أطروحات صناع القرار وعليه فإن العقيدة الأمنية الجزائرية نشأت من جملة عوامل تاريخية وجيوبوليتيكية وأيدولوجية.

1. العامل التاريخي:

فمن الناحية التاريخية نجد أن الاحتلال الفرنسي للجزائر عمل على محاولة طمس ومسح الهوية والشخصية الجزائرية، إلا أن مشروعه فشل بسبب مقاومة الشعب الجزائري وتمسكه بالهوية العربية الإسلامية وثبت على أصوله ومبادئه الوطنية، وتعد الثورة التحريرية الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي بأفكارها ومبادئها وقيمها، أهم روافد ومنطلقات العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال، حيث ساهمت الثورة التحريرية الجزائرية في رسم المشهد السياسي والاجتماعي

¹ بوحنفية قوي، "الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، (2012)، ص 02.

² نور الدين فلاك، "دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م 04، ع 02، (2019)، ص. 1091.

والاقتصادي الذي ميز الجزائر بعد الاستقلال، فوجد عملية بناء الدولة الوطنية الجزائرية وبناء عقيدتها الأمنية والعسكرية، ورسم التزاماتها الداخلية والخارجية، وحدود ومجالات الحركة والفعل السياسي والأمني، خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي، فرغم التحولات التي عرفت الجزائر في ظل تنامي ظاهرة العولمة وما صاحبها من فرص وتحديات وتهديدات ومخاطر إلا أن هاجز التاريخ أو المتغير التاريخي يظل حاضرا بقوة ولا يزال يطبع العقيدة الأمنية الجزائرية، مثل رفض التواجد الأجنبي على التراب الجزائري أو على الحدود، ورفض تطبيع وإقامة علاقات مع المحتل الصهيوني لفلسطين، ودعم حركات التحرر في العالم ضد الاستعمار والوقوف إلى جانب الشعوب المستضعفة خاصة دول العالم الثالث.¹

2. العامل الجيوبوليتيكي :

كما تلعب العوامل الجيوبوليتيكية دورا بارزا في تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية، فموقع الجزائر الاستراتيجي في نقطة تقاطع استراتيجية مهمة بتوسطها المغرب العربي الكبير، واعتبارها نقطة التقاء بين كتلتين كبيرتين جغرافيا واستراتيجيا هما الاتحاد الأوروبي والإفريقي، وباعتبارها دولة متوسطة محورية، كما أنها الدولة الأكبر مساحة في إفريقيا والعالم العربي، فهذه المعطيات الجغرافية جعلت من الجزائر دولة مهمة و محورية جيوبوليتيكية، ولكن هذا المنعطف الجغرافي كان له تداعيات على الأمن الوطني الجزائري، حيث جعلته يكون منكشف على عدة جهات، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية ظلت تأخذ بعين الاعتبار هاته الانكشافات الأمنية، إن مستويات تأثير العامل الجيوبوليتيكي على طبيعة العقيدة الأمنية للجزائر متنوعة، فإلى غاية نهاية الحرب الباردة هناك قضايا دعم حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عناصر العقيدة الأمنية الجزائرية أما في ظل التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الانكشافات الأمنية للجزائر وزيادة درجات الاعتماد المتبادل والترابط وتشابك

¹ سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، رسالة ماجستير، (جامعة باتنة، 2014/2015)، ص. 230.

على العديد من المستويات، اتجهت العقيدة الأمنية الجزائرية للارتكاز على عناصر ومعطيات جديدة تجعلها تتكيف وتواكب التطورات الجارية دوليا، وكان من بين أهم تلك العناصر قضايا تتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وأمن الدولة، أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها.¹

3. العامل الإيديولوجي:

كما كان البعد الأيديولوجي أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المناهضة للاستغلال والاستعمار والإمبريالية الغربية مصدرا قيما لهذه العقيدة الأمنية واستمر ذلك لعدة عقود، كما أن الخيارات السياسية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال كخيار الحزب الواحد كان له دور في بلورة هذه العقيدة الأمنية، فحسب هذا الاختبار والإيديولوجية تم النظر إلى حزب جبهة التحرير الوطني على أنه وعاء جامع لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات السياسية الأولى التي عرفت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، وعليه أكدت المواقف الوطنية لسنوات 1976 و1986 وهي مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر آنذاك أن الاشتراكية كنظام وإيديولوجية هي النهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال.²

لقد رسمت الإيديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب عقود منذ الاستقلال، ولعل من أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية، ودعم النزاع العربي ضد الكيان الصهيوني الغاصب، والعمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية، والاستعانة بالمؤسسة العسكرية والجيش الوطني الشعبي في جهود التنمية وبناء الوطن. وأثرت التحولات العالمية وحتى الداخلية للجزائر مع نهاية الثمانينات

¹ صالح زباني، مرجع سابق، ص. 291.

² سليم بوسكين، "تحولات البيئة الإقليمية وإنعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري"، مرجع سابق، ص. 231.

على التوجهات الإيديولوجية التي ظلت مصدرا للعقيدة الأمنية الجزائرية لعقود طويلة، فأحداث أكتوبر 1988 التي شهدتها الجزائر، وضعت الأمن الوطني أمام محك صعب، لاسيما أن الجزائر كانت تمر بتحولات عميقة ضمن مستويات مختلفة خاصة السياسية والاجتماعية إذ يعبر الانفجار الداخلي الذي عرفته الجزائر بعد احتقان طويل، وبشكل واضح، عن العزلة والترهل الذي كان يعاني منه النظام ككل، فقد كان من أهم مؤشرات توسع القوة بين النخبة الحاكمة وعموم المواطنين، وبحكم تزامن ذلك الانفجار مع تحولات هامة على مستوى الدولي كانهيار المعسكر الشرقي وزوال ايديولوجيته، لتحل محلها الليبرالية، فإن ذلك انعكس بشكل واضح على طبيعة الايديولوجية التي ظلت مصدر الهامل للعقيدة الأمنية للجزائر منذ الاستقلال.¹

فمن أجل الحفاظ على الأمن الجزائري والرغبة في مباشرة العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، حدث تحول هام في العقيدة الأمنية للجزائر لتتلاءم مع عملية التحول المرن والسلس نحو الديمقراطية، ومواكبة المتطلبات الجديدة التي أخذت تفرضها التحولات التي يمر بها النظام الدولي ككل، وتزامنت عملية إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية لتواكب الترتيبات السياسية والاقتصادية الجديدة، بروز ظاهرة العنف الذي تزامن مع أزمة سياسية واقتصادية حادة، تحديد حقيقيا للأمن الوطني الجزائري، وهو ما استلزم بلورة عقيدة أمنية في الجانب الأمني الصلب واللين للتعاطي مع هذه الظاهرة المعقدة، فظاهرة العنف والإرهاب وارتباطها مع قضايا أخرى مثل تجارة المخدرات والجريمة المنظمة وتهريب السلاح، ساهمت كلها في إعادة تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية وفق مدركات التهديدات الجديدة، وذلك بالتركيز والبحث عن سبل وصيغ وميكانيزمات التعاون والتنمية والتنسيق محاصرة لهذه التهديدات والمخاطر الجديدة.²

¹ صالح زباني، مرجع سابق، ص. 291.

² سليم بوسكين، مرجع سابق، ص. 232.

إن هذه المرتكزات والعوامل هي التي ساهمت في تحديد معالم العقيدة الأمنية للجزائر منذ إعلان الدولة الوطنية الجزائرية إلى غاية الوقت الراهن كانت متنوعة، فإن التعاطي مع هذه التهديدات هي التي شكلت هذه العقيدة ويبقى أن الإطار العام لتلك العقيدة هو أنها انتقلت مع مرور الوقت من كونها تعتمد أكثر على مفهوم الضيق للأمن وهو الأمن الصلب إلى المفهوم الواسع للأمن وهو الأمن الواسع وذلك في ظل التحولات التي تعرفها البيئة الداخلية والخارجية للجزائر والتي يشهدها العالم ككل خلال العقدين الآخرين¹.

ثالثا: تطور العقيدة الأمنية الجزائرية:

1. مرحلة ما بعد الاستقلال:

ارتكز التصور الأمني في هذه المرحلة حول الثقل التاريخي والسياسي والاجتماعي والديمقراطي، فمنه تمكنت الجزائر من أداء دور قيادي على المستوى الإقليمي، فشكلت على إثره معضلة الدفاع كمدد ثابت في السياسة الخارجية الجزائرية مع التأكيد على رفض أي تدخل أجنبي في شؤون الدفاع الوطني، ومن ناحية أخرى قد ارتبط أساس المنظومة الأمنية الجزائرية، بطبيعة مصادر التهديد منذ الاستقلال، حيث ينظر من الناحية الجيوسياسية إلى أولوية تطوير وتحديث القوة البرية لكن سرعان ما تغير الموقف بعد سقوط المعسكر الشرقي خلال الحرب الباردة².

2. مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة:

بعد التوتر الداخلي الذي شهدته الجزائر خلال ما يعرف بالعشرية السوداء، خضعت الجزائر بدورها إلى توفير موارد ضخمة لتطوير سياسة مكافحة الإرهاب والتطرف، ضف إلى ذلك بلورة مقاربة لإدارة الأزمة الداخلية وكذا حماية العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين، ومع مجيء الرئيس

¹ صالح زباني، مرجع سابق، ص. 292.

² ساعد طيايية، عبد الرحمان بورنان، "تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، م 06، ع 01، (2022)، ص. 538.

عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999، عمل على تهدئة الأوضاع الداخلية الأمنية عن طريق تكثيف النشاط الدبلوماسي، من أجل عودة الجزائر بقوة للساحة الدولية، وظهر ذلك جليا من خلال حركات التمرد في شمال مالي والتي سعت الجزائر فيه إلى احتواء الأزمة دبلوماسيا، كذلك ضمن هدف آخر وهو منع التدخل الأجنبي الذي يساهم في تفاقم الوضع.¹

3. مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر 2001:

عرفت الجزائر إبان أحداث 11 سبتمبر 2001 عدة تحولات سياسية خلال هذه الفترة تمثلت في مبادرات أهمها: الوئام المدني والمصالحة الوطنية، وقد نجحت هذه الأخيرة في تراجع العنف الإرهابي وخضوع الإرهابيين إلى الهدنة والحلول السلمية إضافة إلى تحسين صورة الجزائر خارجيا، وقد سعت الجزائر إلى تبني خيارات استراتيجية قائمة على الحوار والشراكات مع الأطلسي، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، كما أن الجزائر طورت مقاربتها الأمنية دون الخضوع إلى أي قوى كبرى في العالم حتى خلال الحرب الباردة، ورغم التقارب الإيديولوجي مع الإتحاد السوفياتي إلا أنها تمسكت بصمودها المنفرد في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية الأمنية وغيرها من القطاعات الأخرى بنفسها، وساهم رفع الحظر العسكري على اقتناء الجزائر لأحدث الأسلحة الغربية المتطورة إضافة إلى استخدامها للحوار مع الأطلسي ومشاركة التفكير الاستراتيجي، وهذا ما عزز من قوتها أكثر في الساحة الدولية.²

4. مرحلة الثورات العربية:

عرفت العقيدة الأمنية الجزائرية تغيرا نوعيا بسبب الأزمات في المغرب العربي والساحل الإفريقي، فأضحت تكن اعتبارا خاصا للبعد الإفريقي الساحلي الصحراوي مؤكدة على مركزية الأمن الحدودي، لما شهدته المنطقة من توتر وصراع أمني مثل دول الجوار: الثورة التونسية،

¹ سليم بوسكين، "تحولات البيئة الإقليمية وإنعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري"، مرجع سابق، ص ص. 234-237.

² ساعد طيايية، عبد الحمان بورنان، مرجع سابق، ص. 539.

الحرب الأهلية في ليبيا و الانقلابات العسكرية في مالي، ومع ذلك تتحفظ الجزائر بإدارة الأزمات دبلوماسيا دون أي تدخل عسكري خارج الإقليم، حيث أن هذا المبدأ يعزز مكانة الجزائر إقليميا لأن أي تدخل عسكري لدولة ما اتجاه أخرى قد يخلق عداوة ويتناقض مع مبدأ حسن الجوار، ولكن حاليا مع بروز مصطلح العولمة تفاقمت التهديدات والمخاطر وأصبحت أكثر تطورا من السابق ناهيك عن الأوضاع المتوترة التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي.¹

¹ سليم بوسكين، "تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري"، مرجع سابق، ص. 240.

المبحث الثالث: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي:

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية والطبيعية لمنطقة الساحل الإفريقي.

الموقع الجغرافي:

تعد منطقة الساحل الإفريقي من أهم الأقاليم الجغرافية في القارة حيث تقع شمال قارة إفريقيا ما يمنحها أهمية جيوسياسية كبيرة باعتبارها حلقة وصل بين شمال وجنوب القارة، كما يكتسب الموقع أهمية بالغة كونها منطقة انتقالية بين الصحراء الكبرى والمناطق المدارية.

وتمتد منطقة الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة سافانا جنوبا، وتقدر مساحتها بثلاثة ملايين كلم مربع، وتقع بين خطي العرض 12 و22 درجة¹، يمكن القول بأن منطقة الساحل الإفريقي هو ذلك الحزام الفاصل بين دول شمال إفريقيا ودول إفريقيا الوسطى والجنوبية حيث تضم داخل هذا الشريط عدة بلدان وبعض الأجزاء من دول تقع في القارة الإفريقية وتتمثل هذه الدول في: (السنغال، الكوديفوار، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، شمال نيجيريا، جنوب الجزائر، جنوب ليبيا، شمال السودان وجنوبه، إريتريا).²

¹ نوال منصوري، حليلة حقاني، "الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي ومكانتها لدى القوى الدولية"، مجلة المفكر، م 20، ع 01، (2025)، ص. 392.

² حسينة دحمان، مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر، 2018/2019)، ص. 13.

الخريطة رقم (1) : توضح الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي



المصدر: ماهي دول الساحل الإفريقي، "الموسوعة العالمية كيوبيديا"، في:

<https://www.qpedia.org/topics/10480.html>. تاريخ الإطلاع : (2026/05/07).

توضح الخريطة الامتداد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي، التي تبدأ من موريتانيا غربا مرورا ب مالي، النيجر، تشاد، السودان وصولا إلى إريتريا شرقا، حيث تقع جنوب الصحراء الكبرى مما تشكل منطقة انتقالية بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء الغربية.

ويمكن تقسيم منطقة الساحل الإفريقي إلى ثلاثة مستويات:

- دول المركز وعمق الساحل: وتتمثل في كل من مالي وجمهورية النيجر وتشاد.
- دول الحواف الساحلي: تتمثل في موريتانيا والسودان.

- الدول الثانوية: هم الدول التي تمس جغرافية منطقة الساحل الإفريقي ونجد كل من الجزائر، بوركينا فاسو، نيجيريا، إريتريا، السنغال، جزر الرأس الأخضر.¹

التضاريس:

1. الصحراء والغطاء النباتي:

تمثل منطقة الساحل الإفريقي منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى شمالا والسافانا الرطبة جنوبا، ويتميز الجزء الشمالي من الساحل بأنه قريب من الصحراء الكبرى حيث يغلب على الأراضي فيها الرمال وغطاء نباتي منخفض مكون من الأشجار الشوكية المتفرقة وأشجار "الأكاسيا" والبوباب" مع الأعشاب القصيرة،²

2. الجبال:

توجد عدة سلاسل جبلية ومرتفعات صخرية على طول الحزام الساحلي، وسجلت أعلى قمة بتشاد والتي يبلغ علوها 3415 متر والمتمثلة في جبل "إيمي كويسي"، كما توجد في السودان إحدى القمم المتمثلة في مرة التي يصل علوها 3042 متر، ضف إلى ذلك قمة "باغزان" وأندوكات تاغلاس" بالنيجر والتي يصل علوها إلى 2022 متر، وفي نفس الإطار توجد جبال صخرية بالأراضي الموريتانية لا تتجاوز أعلى قمة بها 950 متر على غرار: "كدية الجبل"، "أشتف"، "العصابة"، كما يطلق على هذه الجبال الصخرية إسم "القلابة"، أما أدنى مستوى على سطح الأرض بنفس المنطقة هي "سبخة" بالأراضي الموريتانية، أما في دولة مالي نجد بعض المرتفعات المتوسطة ما بين 200 إلى 650 متر، تتمثل في هضاب مكونة من الصخور الرملية إضافة إلى بعض السهول الواسعة.

¹ سمير قلاع الضروس، "منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الاستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية"، *مجلة أكاديمية للعلوم السياسية*، م 06، ع 02، (2020)، ص ص. 338-339.

² موسوعة بریتانیکا، منطقة الساحل، في: <https://www.britannica.com/place/Sahel>، (2026/04/03).

3. المجاري المائية:

من أشهر الأنهار بالمنطقة الساحلية نجد نهر "النيل" الذي يمر جزء منه بالأراضي السودانية على طول يقدر ب 1700 كلم مربع والذي يعتبر ثاني أطول نهر في العالم بعد نهر "الأمازون"، إضافة إلى ذلك نجد نهر النيجر الذي يتجاوز طوله 4180 كلم مربع والذي يحتل المركز الثالث في أطول نهر في إفريقيا بعد نهر "النيل" ونهر "الكونغو"، ومن ناحية أخرى يعتبر نهر "شاري" من أهم المجاري المائية بالساحل حيث يبلغ طوله 1200 كلم مربع، كذلك نجد بحيرة "تشاد" التي تقع على ارتفاع 280 متر من على مستوى سطح البحر، ومن أكبر الأحواض المائية يوجد حوض "أرون" المرتبط من نهر النيجر على مستوى "تومبوكتو" مساحته حوالي 50000 كلم مربع، حوض "الأزواك"، وكذلك مجرى "تيليمسي" القادم من الأدرار مروراً بنهر النيجر والذي يصب ب "غاو" بمالي.¹

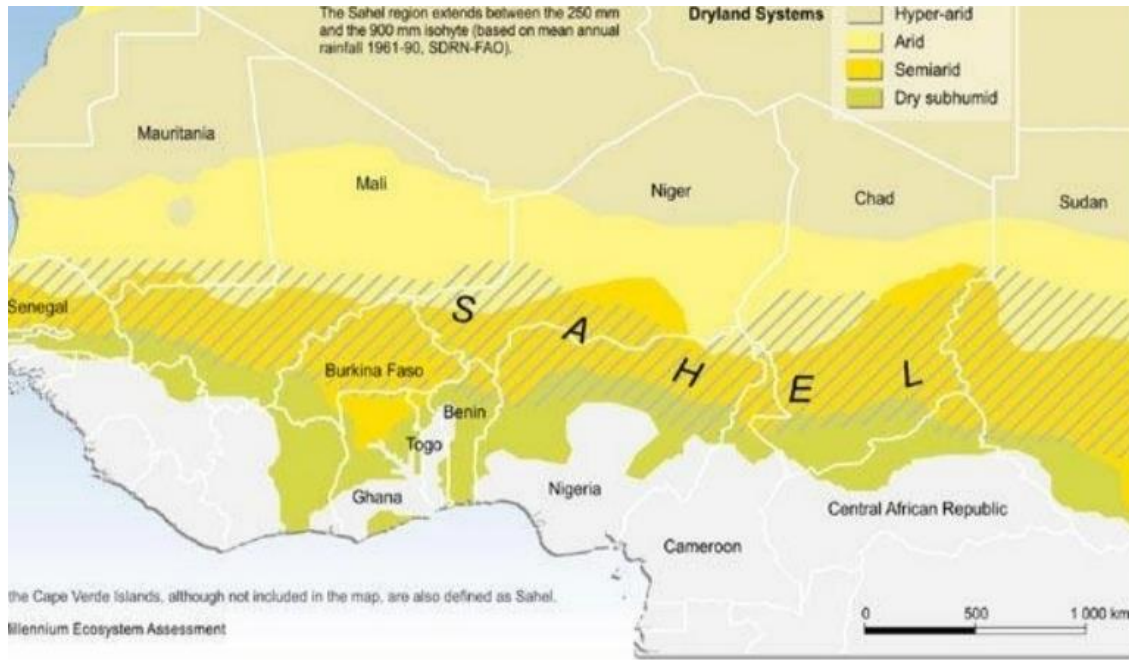
المناخ:

يتميز مناخ منطقة الساحل الإفريقي بالحرارة الشديدة حيث يتراوح متوسط درجات الحرارة بين 21 و 33 درجة مئوية، وموسم مطري واحد والتذبذب السنوي والعقدي في نسب الهطولات المطرية وتكرار حالات الرطوبة النسبية ودورات الجفاف، حيث تسقط أمطاره صيفا تدوم تقريبا خمسة أشهر وتبلغ ذروتها شهري جويلية وأوت وتتجاوز كميتها 600 ملم، بفعل تلاقي الرياح الشمالية الشرقية مع الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، ومنه يمكن القول بأن مناخ المنطقة يتميز بدرجة عالية من التقلب الزمني أي تتأوب فترات الرطوبة النسبية والجفاف الشديد كذلك التقلب المكاني أي مناطق قد تشهد موجات من الفيضانات والهجول الشديد في مقابل مناطق من نفس الإقليم تعاني من موجات جفاف متكرر، ويتمثل متوسط الإشعاع الشمسي السنوي يتراوح عادة

¹ رضوان بوهديل، جيوستراتيجية الإرهاب في منطقة الساحل وتأثيرها على الجزائر منذ 2001، أطروحة دكتوراه، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016/2017) ص. 85 - 87.

بين 5 و 7 كيلواط متر مربع، خاصة في الشمال شبه الصحراوي، ففي فصل الصيف يزداد الإشعاع بسبب طول النهار وسمو الشمس في السماء، مما يؤدي إلى حرارة عالية وتبخر قوي، ومن ناحية أخرى نجد الضغط الجوي يتأثر بنظم الضغط الموسمية في الصيف، يتكون منخفض حراري شبه دائم فوق المنطقة بسبب ارتفاع الحرارة، ما يؤدي إلى اندفاع الرياح الرطبة من المحيط الأطلسي نحو الداخل الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، في الشتاء، يغلب المرتفع شبه المداري الشمالي، ما يؤدي إلى سيطرة الرياح الجافة الشمالية الشرقية "الرياح التجارية" ويزيد من الجفاف في المنطقة.¹

الخريطة رقم (2) : توضح الطبيعة المناخية لمنطقة الساحل الإفريقي



, in : [http](http://tinyurl.com/4e5vbw84) : "Source : Nate Miller, "Climate Change in the Sahel", the world bank (13/02/2009).seen the (07-05-2026).

¹ وليد خلف، "تداعيات التغير المناخي على الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي: نحو أمانة التغير المناخي"، *مجلة أبحاث قانونية وسياسية*، م 09، ع 01، (2024)، ص. 614.

من خلال الخريطة أعلاه نلاحظ أن منطقة الساحل الإفريقي، يسودها المناخ الجاف والرطب، حيث يشير اللون الأصفر الغامق إلى المناخ الرطب، أما الأصفر الفاتح فيشير إلى المناخ الجاف.

المطلب الثاني: البنية الديمغرافية والعرقية لمنطقة الساحل الإفريقي.

1. الكثافة السكانية:

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بكثافة سكانية منخفضة نسبياً، حيث يبلغ متوسط عدد السكان نحو 15 إلى 30 نسمة لكل كيلو متر مربع، تتميز المنطقة بوجود كثافة سكانية ضعيفة جداً في المناطق الشمالية الصحراوية تكاد تكون شبه خالية مقابل ارتفاعها الهائل بالجزء الجنوبي على ضفاف الأنهار حيث تتوفر المياه والظروف الطبيعية الملائمة للزراعة والرعي، وقد توجد خاصية مشتركة بين دول المنطقة فيما يخص توزيع السكان حيث نجد تباين واضح بين الجهات فمثلاً في العاصمة نلاحظ أعلى نسبة سكانية مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث تعاني المناطق الحدودية من قلة التمرکز السكاني.¹

الجدول رقم (1): يوضح بطاقة فنية لدول منطقة الساحل الإفريقي

إسم الدولة	المساحة	عدد السكان
الجزائر	2.381.741	48.028.334
مالي	1.220.190.0	25.932.275
موريتانيا	1.030.700.0	25.943.000
النيجر	1.266.700.0	28.814.878
تشاد	1.260.000.0	21.560.380
السنغال	192.530.0	19.366.548
بوركتينا فاسو	273.600.0	24.601.700

¹ دليلة غدير، الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة حالة مالي، مذكرة ماستر، (جامعة ورقلة، 2014/2015)، ص. 25.

Source : Worldometer, "World Population by Country," [https://www.worldometers.info/world-](https://www.worldometers.info/world-population/population-by-country)
Seen the (08-05-2026).. [population/population-by-country](https://www.worldometers.info/world-population/population-by-country)

2. التركيبة العرقية:

تعد التركيبة العرقية في منطقة الساحل الإفريقي غنية بالتنوع الإثني ومن أكثر السمات تعقيدا وتنوعا، حيث تضم مجموعات عديدة مثل "الطوارق"، "الفولاني"، "الهوسا"، "الزنوج" "الأفارقة"، "الزما"، "البامبارا"، "العرب والأمازيغ".¹

حيث نجد في النيجر قبيلة "الهوسا" ذات الأغلبية الإثنية إضافة إلى قبائل "الدجيرما" و"السونغاي" و"الفولاني" وقبائل "التوارق" و"الكانوري" و"التوبو" إضافة إلى العرب المسلمين الذين يمثلون نسبة 20 بالمئة، وتستقر هذه القبائل في شمال نيجيريا وجنوب النيجر وتشاد وبعض أجزاء من جنوب مالي حتى السودان والسنغال عبر رحلات الحج والتجارة. وفي تشاد وموريتانيا تضم أكثر من 200 إثنية وأبرزها قبيلة "الباري جمبي" و"الغولا" و"الكوري" و"الكانوري"، حيث نجد العرب السودانيون الأكثر انتشارا بحوالي 30.3 بالمئة، أما في موريتانيا فهم ينقسمون بين العرب والتوارق ذات الجنس الأبيض والأسمر التي تعتبر كأغلبية عرقية في موريتانيا بحوالي 80 بالمئة، إضافة إلى قبائل "البامبارا" و"زنوج إفريقيا" تجتمع كلها بنسبة 20 بالمئة². وفي مالي نجد 23 عرقا موزعة على مجموعات رئيسية: "الماندينغ"، "بامبرا"، "سونينكي"، "البولزار"، "بال"، "توكولور"، "طوارق" عرب و"سوغاي" ويجتمع 9 من 10 السكان السود المسقرين جنوب البلاد فيما يعرف المصطلح الفلاحي مالي الصالحة. وكذلك في بوركينا فاسو والسودان تتشكل من "توليفية" إثنية متنوعة تضم

¹ وفاء بوراس، "سامي بخوش، منطقة الساحل الإفريقي: قراءة في ديناميات التحولات الجيوسياسية الجديدة"، *مجلة المفكر*، م 20، ع 02، (2025)، ص. 65.

² إبراهيم بديرة، *أثر الصراع الجيوسياسي في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري*، مذكرة الماستر، (جامعة المسيلة، 2019/2020)، ص ص. 15-16.

الموسي، "البامبار"، "الموري"، كذلك هو الشأن بالنسبة للسودان فحوالي 52 بالمئة من السكان السود و39 بالمئة من العرب.¹

3. السمات الثقافية:

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بتعدد ديني ولغوي يعكس عمقها التاريخي وتنوعه، إذ تعد فضاءا تلتقي فيه ديانات ولغات مختلفة، حيث تتعايش في منطقة الساحل الإفريقي الديانات المسيحية والإسلام والوثنية ويقدر عدد السكان في دولة مالي والنيجر بنسبة 94 بالمئة من المسلمين حيث يعد الدين الغالب في المنطقة منذ القرون الوسطى مقابل 4 بالمئة من الوثنيين و2 بالمئة من المسيحيين خصوصا في المناطق الجنوبية هذا يكمن مع استمرار المعتقدات التقليدية، أما اللغات المنتشرة في المنطقة تتمثل في العربية، اللغة المحلية للقبائل المختلفة مثل "الفولانية" و"الهوسا"، "الطوارقية"، إلى جانب اللغات الموروثة من الاستعمار وهي الفرنسية والإنجليزية.²

ففي موريتانيا ينص الدستور على التمسك بالدين الإسلامي كمصدر وحيد للقانون، ويؤكد أن موريتانيا جمهورية إسلامية وأن الإسلام دين الشعب والدولة، مع كون 99 بالمئة من السكان مسلمين. أما لغويا فالعربية هي اللغة الرسمية، إلى جانب لغات وطنية مثل "البولارية" و"السوننكية" و"الولوف"، حيث تنتشر "الحسانية" في الشمال ولهجات إفريقية في الجنوب. أما في مالي: يدين 94 بالمئة من السكان بالإسلام، مقابل 4 بالمئة مسيحيين و2 بالمئة من أتباع المعتقدات الوثنية. أما لغويا فتوجد أكثر من ثلاثين لغة، منها 13 لغة وطنية معترف بها، مع تحول الفرنسية من لغة رسمية إلى لغة عمل بعد تعديل 2023. ومن جهة أخرى نجد في النيجر: الغالبية المطلقة

¹ عادل محساس، *المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمات الحوارية، دراسة حالة مالي 1996-2015*، أطروحة دكتوراه، (جامعة تيزي وزو، 2023/2024)، ص ص. 82-83.

² بن زيان بن يطو، *مراجع سابق*، ص. 89.

من السكان مسلمون بنسبة تتراوح بين 95 بالمئة و99 بالمئة وقدرت سنة 2022 بـ 98 بالمئة، أغلبهم من السنة المالكية، مقابل أقلية مسيحية ومعتقدات أخرى. أما لغويا فالفرنسية لغة رسمية لكن لا يتقنها إلا نحو 10 بالمئة من السكان، بينما تنتشر لغات محلية أبرزها "الهوسا"، إلى جانب "الجارما" و"التماشاك" و"الكانوري". وفي تشاد يشكل المسلمون أكثر من 50 بالمئة من السكان، بينما يتوزع الباقي بين المسيحيين وأصحاب المعتقدات التقليدية، مع تركز المسلمين في الشمال والمسيحيين في الجنوب. أما لغويا فتعد من أكثر الدول تعددا لغويا، إذ تعتمد الفرنسية والعربية رسميا، لكن أغلب السكان يتحدثون لهجات محلية مثل "الهوسا" و"الصارا" و"التيدا". في حين نجد في بوركينا فاسو يدين حوالي 60 بالمئة من السكان بالإسلام، مقابل نحو 30 بالمئة مسيحيين (كاثوليك وبروتستانت)، وحوالي 10 بالمئة يتبعون المعتقدات التقليدية. أما لغويا فالفرنسية هي اللغة الرسمية، في حين يتحدث معظم السكان لغات محلية أبرزها "الموري" إلى جانب "الديولا" و"الفولانية".¹

المطلب الثالث: الإمكانيات الاقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي.

1. الموارد الطاقوية:

تتوفر أغلب دول الساحل الإفريقي على احتياطي مهم من النفط والغاز الطبيعي، فغالبية الاحتياطي النفطي لقارة إفريقيا يتركز في منطقة الساحل بحوالي 60 بالمئة هذا مما يجعلها محور اهتمام قوي.

¹ محمد سفيان بوخيرة، *السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي التحديات والفرص 2014*، أطروحة دكتوراه، (جامعة بومرداس، 2025/2024)، ص ص. 94 - 96.

النفط:

✓ موريتانيا: يوجد بها حقل "شنقيط" النفطي وسط البلاد اكتشف عام 2001 وانطلقت عملية الاستغلال فيه سنة 2006 ويحتوي على احتياطي بحوالي مليار برميل، استغلالا لأبار أخرى يصل الإنتاج اليومي للبتروك حوالي 100 ألف برميل، ونجد كذلك حقل "تاوديني"، "بانا"، "تيفيل".

✓ النيجر: تتوفر فيها احتياطات نفطية معتبرة خاصة في مناطق "أوجاديم" و"دجاو" حيث تم فتح 11 بئر إلى غاية 2012 بقدرة إنتاجية وصلت إلى 200000 برميل يوميا، وتمتلك النيجر احتياطات من النفط تقدر ب 324 مليون برميل.

✓ تشاد: بدأت في إنتاج النفط منذ جويلية 2003 من حوض "دوبا" في جنوب البلاد، وقد حققت مداخيل من صادرات النفط بحوالي 103 مليون أورو بإنتاج يقدر ب 200 ألف برميل يوميا، ضف إلى ذلك خط أنبوب تشاد الكامبيرون الذي يضخ 25 ألف برميل من النفط يوميا.

✓ مالي: تتوفر على خمسة حقول بترولية ذات احتياطات مهمة وهي حوض "تاودني" قرب الحدود الموريتانية، حوض "قراين" بها بئر واحد، حوض الحدود مع النيجر بها بئرين، منطقة "ناره" في الوسط، حيث تبقى في ذلك الثروة النفطية في مالي طور الاستكشاف.¹

وقد يتميز نفط منطقة الساحل الإفريقي بخصائص مهمة وهي قربها من أسواق الاستهلاك في أمريكا وأوروبا. كونه أفضل في الجودة وأحسن في النوعية. كما أنه يتواجد الاحتياطي من

¹ محمد سفيان بوخبة، مرجع سابق، ص ص. 86-87.

النفط في مواقع بعيدة عن الإضرابات السياسية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى يجدر الذكر إن إستهلاك النفط في إفريقيا منخفض مقارنة بمناطق العالم، ما يزيد فرصة تصديره¹.

الغاز:

تبلغ احتياطات الغاز المثبتة في القارة حوالي 8 بالمئة من نسبة الاحتياطات العالمية، ويتوزع أكثر من 50 بالمئة في دولتين نيجيريا والجزائر، ومن مميزات الغاز الإفريقي سهولة استخراجهِ وتسويقه بسبب موقع القارة الاستراتيجي بين قارات العالم من جهة وبسبب تركز محطات بكميات كبيرة من النفط على السواحل أو في المياه الإقليمية لدولها كما تعتبر المنطقة منطقة عبور استراتيجي لأنبوب الغاز النيجيري نحو أوروبا، كما نجد كذلك موريتانيا الذي يقدر احتياط الغاز فيها ب 30 مليار متر مكعب هذا ما أدى إلى قبولها في منتدى الدول المصدرة للغاز في قمتها المنعقدة بالجزائر في مارس 2024.²

2. الموارد المعدنية:

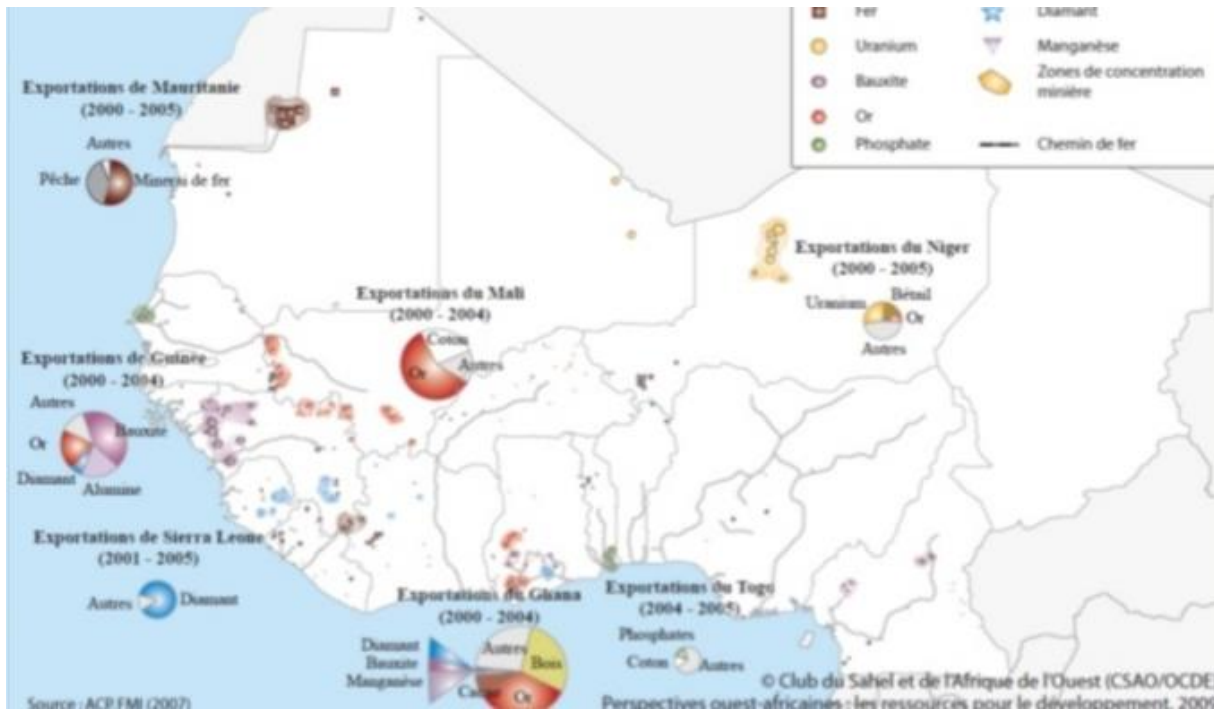
تتميز منطقة الساحل الإفريقي بنسبة عالية من وجود المعادن الحيوية اللازمة في العديد من الصناعات. فالنيجر والسنغال والسودان تشتهر بوجود الذهب والألماس حيث تعد من أهم الدول الإفريقية والعالمية المصدرة لهذا المعدن، حيث تقدر نسبة الصادرات من الذهب في السودان ب 65 بالمئة سنة 2012 وبطاقة إنتاج قدرت ب 42 مليون طن. كما نجد مالي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا في إنتاج الذهب إضافة إلى الألماس والأحجار الكريمة، كما تمتك أكثر من 2 مليون طن من احتياطي حديد وتتوفر على حجم كبير من احتياطي البوكسيت الذي قدر ب 1.5 مليون طن، ونجد كذلك النحاس والرخام والملح والرصاص في شمالها. وكذلك بوركينا فاسو تتمتع بإنتاج

¹ أمينة بوبصلة، "التنافس الدولي على الموارد: نموذج منطقة الساحل والصحراء الإفريقية"، *مجلة أكاديميا للدراسات السياسية*، م 07، ع 01، (2024)، ص. 222.

² صيفي مشاور، "نور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي"، *مجلة الحوار الفكري*، م 11، ع 12، (2016)، ص. 221.

الذهب، اليورانيوم، النحاس، الكهرباء حيث بلغ إنتاج الكهرباء فيها سنويا 220 مليون كيلو واط ساعي. ومن ناحية أخرى تتميز موريتانيا بإنتاج الحديد حيث يقدر إنتاجها بـ 100 مليون طن سنويا، إضافة إلى وجود النحاس الذي يقدر احتياطه بـ 27.3 مليون طن من النحاس العالي الجودة.¹

الخريطة رقم (3): توضح حجم الموارد الرئيسية المنتجة من طرف دول منطقة الساحل الإفريقي



المصدر: خالد بشكيط، المقاربة التنموية في مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر، (2018/2019)، ص. 65.

من خلال الخريطة نلاحظ البنية الاقتصادية لدول منطقة الساحل الإفريقي كخزان للموارد المعدنية، حيث نلاحظ أن وجود خام الحديد في موريتانيا، كما نجد غينيا تبرز كأحد أهم مناطق إنتاج البوكسيت والذهب والماس، في حين تشتهر مالي والنيجر بوجود الذهب واليورانيوم.

¹ نوال منصوري، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل الإفريقي، الهجرة الغير شرعية أنموذج 2011 2021، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر (2020/2021)، ص ص. 48-49.

الجدول رقم (2): يوضح حجم صادرات المعادن من دول الساحل الإفريقي إلى فرنسا والاتحاد الأوروبي والصين سنة 2024

الشركاء التجاريون	مالي	النيجر	بوركينافاسو
فرنسا	6.71 مليون دولار	41.44 ألف دولار	39.4 ألف دولار
الاتحاد الأوروبي	6.73 مليون دولار	389.677 ألف دولار	1.77 ألف دولار
الصين	67.28 ألف دولار	50.30 ألف دولار	23.6 ألف دولار

المصدر: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. "تأميم الموارد المعدنية في الساحل الإفريقي: بين التحرر الاقتصادي وإعادة تشكيل النفوذ الخارجي". في: <https://share.google/b3OeQqvWLU6Poh2Jf>. تم الإطلاع: (2026/05/07).

يبرز الجدول أن دول الساحل الإفريقي تُعد من الدول الغنية بالمعادن والمصدرة لها، خاصة الذهب واليورانيوم، ما يمنحها أهمية اقتصادية وجيوسياسية معتبرة. وتتركز صادراتها المعدنية بشكل واضح نحو أوروبا، خصوصا فرنسا والاتحاد الأوروبي، حيث تستحوذ فرنسا على حصة مهمة من صادرات المعادن للدول خاصة مالي.

3. الثروة الزراعية والحيوانية:

إفريقيا تعد القارة الأولى في العالم من حيث مساحة الأراضي الزراعية، حيث تمثل نسبة الأراضي الصالحة للزراعة 60 بالمئة من إجمالي الأراضي الزراعية في العالم، وتشكل حوالي 35 بالمئة من مساحة القارة¹، فيوجد نشاط زراعي قوي في منطقة الساحل الإفريقي حيث نجد في موريتانيا أن النشاط الزراعي من أهم النشاطات الاقتصادية إذ يتجاوز نسبة المشتغلين بالقطاع

¹ مركز الدراسات الإفريقية، "النشاط الزراعي في أفريقيا: هل ستزدهر يوماً ما؟"، في: <https://africansc.iq/posts/details/57>، تم الإطلاع: (2026/04/04).

حوالي 55 بالمئة حسب إحصائيات التنمية البشرية، أما في مالي فقد يتجاوز نسبة المشتغلين في هذا القطاع بحوالي 75 بالمئة، كما ينتج أنواع عديدة من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية مثل الكاوكاو، الشاي، القهوة، زيت النخيل، الفواكه، الصمغ العربي وصناعة النسيج، كما أن الحكومة شجعت هذه الاستثمارات بصفة مباشرة خاصة في القطن الذي يعتبر المحصول الاقتصادي الأول للتصدير خاصة لدول غرب إفريقيا¹.

في منطقة الساحل الإفريقي، تتكوّن الثروة الحيوانية من الإبل والأبقار والأغنام والماعز، ويتمّ تربية هذه الحيوانات في نظم الإنتاج الرعوية والزراعية الرعوية، حيث يمثل الإنتاج الحيواني ما لا يقل عن 25 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في دول مثل بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد، ويوفر قطاع الثروة الحيوانية فرص عمل لحوالي 80 بالمئة من السكان، ويعد المنتج الحيواني سلعة أساسية ضمن تجارة الصناعات الغذائية، كما يوفر اللحوم وسلعا أساسية أخرى إضافة إلى طاقة الجر².

4. الطاقات المتجددة:

إن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر مصدرا واعدة للطاقات المتجددة لاسيما الطاقة الشمسية، وهذا لما تتوفر عليه من أراضي شاسعة من الصحاري غير المستغلة في الفلاحة وغير مأهولة بالسكان من جهة، ومن جهة أخرى كونها عرضة لكميات كبيرة من أشعة الشمس طوال أيام السنة. فهي تعد من أكثر مناطق العالم جفافا وأقلها تساقط للأمطار، وهذا يزيد من إمكانية إقامة حقول للطاقة الشمسية على مساحات كبيرة لتوليد طاقة كهربائية تكفي سكان المنطقة وتصدير

¹ سمير قلاع الضروس، مرجع سابق، ص. 345.

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "إفريقيا الغربية والوسطى | محور المعرفة عن الرعاة"، محور المعرفة عن الرعاة، منظمة الأغذية والزراعة

للأمم المتحدة في: <https://www.fao.org/pastoralist-knowledge-hub/pastoralist-networks/regional-networks/west-and-central-africa/ar>

. تم الإطلاع: (2026/04/04).

الفائض¹، حيث تشير الإحصائيات إلى قدرة كامنة تزيد عن 10 آلاف غيغاواط، رغم أن الإنتاج الفعلي لا يتجاوز مئات الميغاواط من مشروعات صغيرة. فمحطة دياس في السنغال بقدرة 23 ميغاواط تزود دكار بجزء من احتياجاتها، بينما تنتج محطة زاغولي في بوركينا فاسو 33 ميغاواط تغطي نحو 40 ألف أسرة، وشبكات مصغرة في مالي توصل الكهرباء لمليون مواطن. وفي النيجر، ركبّت 250 ألف لوحة شمسية منزلية خلال 3 سنوات، ما مكن 1.5 مليون مواطن من الحصول على الكهرباء. كما يهدف مشروع صحراء إلى طاقة لتوليد 10 غيغاواط عبر 11 دولة لتغطية احتياجات 250 مليون شخص بحلول 2030، مما يوضح أن الحلول اللامركزية والمتجددة هي الأكثر فاعلية لتلبية احتياجات السكان المحليين وتعكس ثراء المنطقة بإمكانات ضخمة للطاقة المتجددة.²

¹ محمد سفيان بوخبرة، "أهمية منطقة الساحل الإفريقي بين المصادر الدولية للإمداد بالطاقة في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة"، مجلة أكاديمية للدراسات السياسية، م 07، ع 01، (2024)، ص 302.

² منال سخري، "تحول الطاقة في الساحل الأفريقي. أزمات تهدد الطموحات الخضراء"، <https://attaqa.net/2026/01/08/%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AA>. تم الإطلاع: (2026/04/04).

الجدول رقم (3): يوضح مشاريع الطاقة المتجددة المنطلقة حديثا او في طور الإنجاز في دول الساحل الإفريقي

اسم المشروع	البلد	القطاع	تاريخ التمويل	تاريخ الإعلان	الطاقة الإجمالية (MW)	تقدم الأشغال	الشركة المالكة
Centrale photovoltaïque Kodéni Africa REN	بوركينا فاسو	الطاقة الكهروضوئية	22/12/2020	21/11/2018	38	توفر الغلاف المالي/ في طور الإنجاز	Société de développement des énergies renouvelables SASU
Centrales photovoltaïques I et II Merlin Solar de Gaoui	التشاد	الطاقة الكهروضوئية	21/11/2020	غير متوفر	100	توفر الغلاف المالي/ في طور الإنجاز	Merlin Solar Technologies Inc.
Centrale photovoltaïque Akuo Kita	مالي	الطاقة الكهروضوئية	10/11/2018	24/07/2013	50	مبرمج	Akuo Energy SAS, Pash Global Ltd
Centrale éolienne Somelec de Boulénouar	موريتانيا	طاقة الرياح	03/07/2018	06/06/2016	102,57	توفر الغلاف المالي/ في طور الإنجاز	Société mauritanienne d'électricité
Centrale photovoltaïque hybride NIGELEC d'Agadez	النيجر	الطاقة الكهروضوئية	15/10/2020	غير متوفر	18,90	توفر الغلاف المالي / في طور الإنجاز	Société nigérienne d'électricité

المصدر: محمد سفيان بوخبزة، "أهمية منطقة الساحل الإفريقي بين المصادر الدولية للإمداد بالطاقة في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة"، مرجع سابق، ص. 303.

من خلال الجدول نلاحظ أهم مشاريع الطاقة المتجددة في منطقة الساحل الإفريقي نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما تصدر موريتانيا والتشاد القائمة من حيث القدرة الإنتاجية، لتعزيز الأمن الطاقوي وتحقيق التنمية، في حين لا تزال أغلب المشاريع في طور الإنجاز أو مبرمجة، هذا ما يعكس أهمية المنطقة كمجال واعد للطاقات النظيفة.

المطلب الرابع: ديناميات التنافس الجيوسياسي الدولي في منطقة الساحل الإفريقي:

1. الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي:

عملت فرنسا منذ الحقبة الاستعمارية على بلورت مجموعة من الاستراتيجيات الثقافية الاقتصادية والعسكرية في منطقة الساحل الإفريقي وتمثلت في:

الفرنكوفونية: حيث تسعى فرنسا في تحويل الفرنكوفونية من مجرد تعاون ثقافي إلى حركة سياسية تهدف لإنشاء تجمع سياسي فرنكفوني له صوت دولي للحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية، حيث شاركت في ذلك الاتحاد الأوروبي من أجل بناء استراتيجية طويلة المدى مع دول الساحل الإفريقي، و أعرب عن هذا من خلال قمة التيمن في 18 فيفري 2023 في بروكسل والتي تضم 27 عضو من الاتحاد الأوروبي و55 عضو من الاتحاد الإفريقي بما فيه دول الساحل الإفريقي.

الدبلوماسية الاقتصادية: من أهم مظاهر التبعية الاقتصادية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي نجد الفرنك الإفريقي الذي جعل 14 دولة إفريقية مرتبطة بالاقتصاد الفرنسي و50 بالمئة من احتياجات مودعة بالبنوك الفرنسية.

العمليات العسكرية: أطلقت فرنسا عدة عمليات عسكرية في منطقة الساحل الإفريقي بهدف مواجهة تصاعد التهديدات الإرهابية وحماية استقرار حلفائها في المنطقة، وتمثل ذلك من خلال عملية سيرفال 2013 في مالي لوقف تقدم الجماعات المسلحة و عملية برخان في 2014 كامتداد إقليمي لتشمل عدة دول في منطقة الساحل مثل النيجر، تشاد، بوركينا فاسو وموريتانيا، وكذلك تدويل النزاع والحرب بالوكالة حيث شكلت فرنسا وساطة دائمة في حل النزاعات القائمة في منطقة الساحل الإفريقي حيث تمكنت من تشكيل حكومة انتقالية.¹

2. الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي:

¹ ابتسام طلبس، فريدة حموم، "إشكالية بناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي"، *مجلة السياسة العالمية*، م 08، ع 01، (2024)، ص ص. 331-333.

يشكل الحضور الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي نموذجاً لسياسة شاملة تقوم على تنويع أدوات التدخل بين الأمن والتنمية والدبلوماسية حيث ركزت على:

المقاربة الأمنية: تقوم الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم مساعدات أمنية تشمل دعم مكافحة الإرهاب وتعزيز أمن الحدود، إضافة إلى الاستثمار في أنظمة الإنذار المبكر في منطقة الساحل الإفريقي.

الجانب التنموي والمساعدات الإنسانية: تقدم الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المساعدات الإنسانية الفورية لدول المنطقة من غذاء وأموال، كما تخضع في تنشيط استثمارات طويلة الأمد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ضف إلى ذلك الاستثمار في مجال البنية التحتية.

الجهود الدبلوماسية: تسعى الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز الحوار والعلاقات المدنية العسكرية، كما تتجه إلى توسيع نطاق التعاون مع الضباط العسكريين والجهات الفاعلة في المجتمع.¹

3. الاستراتيجية الصينية في منطقة الساحل الإفريقي:

يمثل الاهتمام الصيني بمنطقة الساحل الإفريقي جزءاً من سياستها الشاملة التي تجمع بين الاعتبارات الاقتصادية والأمنية والدبلوماسية وتمثلت في:

المنطلق التاريخي: تمثل اهتمام الصين بالمنطقة إبان الحرب الباردة من خلال دعم حركات التحرر، وقد تجسد في مؤتمر بان دونغ الذي طرح مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في

¹ محمود البشير، أحمد ربيعي، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياته الجيوسياسية"، *مجلة البحوث الأكاديمية*، م 02، ع 29، (2025)، ص 04.

شؤونها، وسرعان ما تحولت العلاقات بين الصين ودول المنطقة من طابع إيديولوجي إلى علاقات اقتصادية قائمة على المصالح المتبادلة.

التغلغل الاقتصادي والاستثماري: تجسد ذلك من خلال وصول صادرات الصين على النيجر لأكثر من 100 مليون دولار، حيث أصبحت المنطقة شريكا مهما للصين في التزود بالبترول والقطن، إضافة إلى أن الصين ألغت الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من دول الساحل، كما أنها منحت عدة قروض مالية مسيرة لتطوير البنى التحتية الزراعية والصناعية والاستثمار اللوجستي مع التأكيد على إرسال خبراء وعمال صينيين.

الدبلوماسية والأمن: أصبحت الصين تلعب دورا دبلوماسيا في المنطقة بسبب عدم الاستقرار والتوترات الداخلية، تجسد ذلك من خلال عمليات الإنقاذ في ليبيا والتدخل في الحل السلمي في النزاعات داخل السودان، مالي ونيجيريا، هدف هذا الدور إلى حماية مصالحها الحيوية.¹

4. الاستراتيجية الروسية في منطقة الساحل الإفريقي:

تركز روسيا في منطقة الساحل الإفريقي على تعزيز نفوذها العسكري والاقتصادي والسياسي مستغلة الفراغ الذي تركه التراجع الجزئي للدول الغربية حيث تعتمد على:

النفوذ العسكري والأمني: بدأ الاهتمام الروسي بالمنطقة منذ عام 2014 وتجسد ذلك عن طريق نشر مجموعة " فاغنر " لتأمين الفجوات الأمنية بعد انسحاب القوات الفرنسية والأمريكية في كل من: إفريقيا الوسطى، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، مالي، إضافة إلى حماية القادة المحليين وتمركز المدربين الروس قرب القصور الرئاسية لتعزيز الأمن الداخلي.

¹ خديجة بن سعيد، "محدودية دور الأطراف الإقليمية في منطقة الساحل الإقليمي في ظل التنافس الدولي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م 13، ع 01، (2022)، ص ص. 80-81.

المصالح الاقتصادية والموارد: تمثل ذلك من خلال التحكم في مناجم الذهب، الماس، اليورانيوم، الليثيوم في كل من مالي، بوركينا فاسو والنيجر، ضف إلى ذلك سحب تراخيص الشركات الغربية لدعم الشركات الروسية في المنطقة، كما أنها تبنت استخدام الموارد في تمويل العمليات العسكرية وتجنب العقوبات الدولية.

الدعم الدبلوماسي والسياسي: تمثلت الدبلوماسية الروسية في منطقة الساحل الإفريقي من خلال حماية الأنظمة الانقلابية سياسيا عبر مجلس الأمن، تزويد 6 دول إفريقية بالقمح من بينها بوركينا فاسو وإريتريا، عقد شراكات الطاقة النووية والطاقة الشمسية مع كل من مالي وبوركينا فاسو، كما أكدت على عدم فرض أية قيود إيديولوجية أو أخلاقية لتعزيز النفوذ مقابل القوى الغربية.¹

¹ ليلي قارة، نور الدين دخان، "ديناميكيات التغير الجيوسياسي في منطقة الساحل واثارها على أنوار الفواعل الدولية الرئيسية: حالة كونفدرالية دول الساحل"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 10، ع 02، (2025)، ص ص. 645-647.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على أن فهم الأمن القومي لأي دولة لا يمكن أن يتم بمعزل عن محيطها الإقليمي، خاصة في ظل بروز تهديدات جديدة غير تقليدية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، التي تجاوزت حدود الدول وأصبحت تمثل خطرا مشتركا يهدد أمن واستقرار المنطقة بأكملها. وقد تبين لنا أن الأمن القومي الجزائري يرتكز على عقيدة أمنية واضحة تقوم على حماية وحدة الدولة واستقرارها، مع محاولة التأقلم المستمر مع التحديات المتزايدة التي تفرضها منطقة الساحل الإفريقي. كما اتضح لنا أن منطقة الساحل الإفريقي، تزخر بثروات طبيعية متنوعة مثل النفط والغاز موارد معدنية ثمينة مثل الذهب واليورانيوم، إضافة إلى امتلاكها لإمكانات معتبرة في مجال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ما جعلها مجالا للتنافس القوي الدولية من أجل تحقيق مصالحها.

الفصل الثاني:

أزمات الجوار: التحديات

واستراتيجيات المواجهة

تمهيد:

تمثل أزمات دول الجوار تحديًا مباشرًا للأمن القومي الجزائري، إذ تتداخل تأثيراتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية بل وحتى الجوانب الثقافية والبيئية على استقرار البلاد، فقد أظهرت الأزمات في ليبيا ومالي كيف يمكن لتدهور الأوضاع السياسية والأمنية في دول الجوار أن تمتد لتؤثر على الجزائر في عدة مستويات، وللتصدي لهذه التحديات اعتمدت الجزائر مقاربة شاملة تركز على تعزيز التعاون الأمني والدبلوماسي في منطقة الساحل وتطبيق استراتيجيات فعالة على المستوى المحلي والإقليمي وحتى الدولي، لمكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، الناجمة من توترات المحيط الإقليمي، مع الحفاظ على الاستقرار وحماية مصالحها الوطنية في مواجهة هذه التهديدات.

المبحث الأول: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر:

المطلب الأول: خلفيات الأزمة في ليبيا: المراحل والأسباب:

تقع ليبيا شمال قارة إفريقيا وتعد من بين دول المغرب العربي وضمن منطقة الساحل الإفريقي بحكم امتدادها الجنوبي نحو الصحراء الإفريقية. يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وشرقا مصر وجنوبا السودان والتشاد أما غربا تونس والجزائر.

الخريطة رقم (4): توضح الموقع الجغرافي لدولة ليبيا



المصدر: جامعة تكساس، "ليبيا"، في: *University of Texas Arabic Learning Resources*، تم الإطلاع:

(2026/05/10).

من خلال الخريطة نلاحظ أن الموقع الجغرافي لليبيا يمنحها أهمية جيواستراتيجية كبيرة، كونها تمثل حلقة وصل بين شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، كذلك بحكم انها تطل على البحر

الأبيض المتوسط، هذا مما يجعلها منطقة عبور نشطة للجماعات الإرهابية، وفضاء مفتوحاً لحركة الجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية. ونظراً لقربها من أوروبا وامتلاكها لحدود واسعة خاصة ومجال صحراوي كبير يجعلها ممر جغرافي مهم في الإقليم مما يفعل التنافس الدولي للقوى الكبرى عليها.

لكل أزمة دخيلة ودولية تكون هناك بدايات وإرهاصات أولى تكون سبباً في اندلاعها، وهذا هو حال الأزمة الليبية هذه الأخيرة التي أخذت شكلها المعروف من خلال ظهور قيادات، حيث بدأ الحوار ما بين الأطراف المتنازعة في ليبيا حول أحقية من يحكم البلاد، مما أصبح كل طرف يدعي شرعيته وأولويته في الحكم وأنه الممثل الشرعي والوحيد للجمهورية الليبية، إضافة إلى التدخل الأجنبي الذي ساهم في تأزم الوضع، والذي بدوره تسبب في تداعيات على المستوى الإقليمي وحتى الدولي.

تعود جذور الأزمة الليبية إلى الحالة التي سادت البلاد عقب إنهاء حكم الزعيم الراحل معمر القذافي. إثر ما سمي بالربيع العربي. مما أدى إلى انهيار هيكل النظام الشمولي السابق. وما ترتب عن ذلك هو فراغ أمني وسياسي وانتشار الميليشيات المسلحة مع تصارع القوى الإقليمية والدولية على النفوذ والثروة النفطية. وقد تفاقمّت الأزمة أكثر بسبب غياب مؤسسات الدولة الموحدة والانقسام القبلي الجهوي إضافة إلى التدخلات الخارجية التي أنهكت التوافق الداخلي.¹

¹ طارق أبو السعد، أبرز ملامح الازمة الليبية وجذور ها واهم القوات المصارعة، في:

<https://hafryat.com/ar/blog/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AC%D8%B0%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D8%B9%D8%A9>

كما أن الثورة الليبية كانت مفاجأة سارة لكل من كان يحلم بالتخلص من تسلط حكم القذافي، بقدر ما كان هناك الكثير من المخرجات السلبية، للإطاحة بالنظام وذلك راجع إلى طبيعة هيكل الدولة، والنظام السياسي الذي ابتدعه القذافي، ونتيجة أيضا لسنوات القمع السياسي، وتجويف قوى المعارضة وإقصاء النخب السياسية والاجتماعية عن المشهد السياسي خلال فترة الحكم إلى الطريقة المؤسفة التي تدخل بها حلف الناتو دون أدنى تفكير في وضع استراتيجية للخروج منها.

مراحل الأزمة الليبية:

المرحلة الأولى: مرحلة الانتفاضة الشعبية وإسقاط النظام السياسي برئاسة القذافي

بدأت بوادر هذه التناقضات الداخلية، في فترة الحراك الليبي ومحاولة إسقاط نظام القذافي فرفض هذا الأخير الاعتراف بحقيقة الثورة ضده، واستخدامه للعنف ضد المحتجين. أدى تحول الحركات الاحتجاجية السلمية إلى حركات مسلحة، فتحول أغلب المحتجين إلى مقاتلين دخلوا في حرب مع كتائب القذافي، وذلك انطلاقا من انقسام القبائل بين مؤيد للثوار ومؤيد للنظام الحاكم.

إن الرد العنيف للنظام على المنتفضين، دفع بالمسؤولين الليبيين في الداخل والخارج، إلى إدانة النظام ودعم الانتفاضة الشعبية، ليتم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي كناطق رسمي باسم الثوار. والمكلف بحشد الدعم الدولي ضد النظام. وقد فرض هذا الأخير إلى جانب جامعة الدول العربية من مجلس الأمن بفرض حظر جوي على ليبيا. ومنه صدر القرار من مجلس الأمن بتاريخ 10 مارس 2011 رقم 1973 والذي ينص على:

ـ إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية.

ـ حظر السفر إلى ليبيا وتجميد الأصول الليبية في البنوك الغربية.

ـ حظر الطيران في الأجواء الليبية.

إضافة إلى ذلك جاء التدخل القوي من حلف الناتو بمشاركة قوى دولية مختلفة، ومنذ هذا الحدث تواصلت المعارك مع القذافي والثوار المدعومين دولياً إلى أن تم قتل القذافي يوم 20 أكتوبر 2011.¹

المرحلة الثانية: الفترة الانتقالية بقيادة المؤتمر الوطني العام

تمثل هذه المرحلة منعطفاً مهماً في مسار التحول السياسي الليبي واتسمت بالتعقيد بداية من احتجاجات 07 جويلية 2012 للمؤتمر الوطني العام حسمت النتائج بفوز تحالف القوى الوطنية، هذا مما أدى إلى نشوب صراعات قوية بين التيارات الحزبية التي عرقلت المسار الدستوري وقد اتسمت هذه المرحلة بوجود جدل حول قانون العزل السياسي الذي نص على إقصاء 36 فئة من الأشخاص المرتبطين بالنظام السابق. ومنه قد انحصر هذا الأخير ضمن ضغوطات من طرف الميليشيات المسلحة خاصة الموالية لمدينة مصرانه، والجدير بالذكر في هذه المرحلة منعطف مهم وهو موافقة المؤتمر الوطني العام على سحب الثقة من حكومة زيدان في 03 فيفري 2014، وهذا مما أدى بطبيعة الحال إلى خلق رهان قوي في الوضع السياسي.

شهدت هذه المرحلة سلسلة من الأزمات المتوالية والمتمثلة في:

_ إعلان الفيدرالية في برقة 06 مارس 2012 في مدينة بنغازي حيث نظمت مجموعة مسلحة هجمة شرسة واستولت على موانئ لاستيراد النفط، ورغم إغلاق الحكومة للمنافذ البحرية لمنع التصدير. إلا أن هذه العملية كشفت صورة لضعف الحكومة.

_ المحاولات الانقلابية 2014، تمثلت في اندلاع احتجاجات تطالب برحيل المؤتمر لعدم تمكنه من إعداد دستور جديد، وفي إطار هذا الوضع سجلت أول محاولة من طرف اللواء حفتر،

¹ أسماء رسولي، "إشكالية بناء الدولة ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، م 06، ع 01، (2021)، ص.ص. 278-279.

الذي أعلن عن تجميد عن عمل المؤتمر لكنها بائت بالفشل. ثم المحاولة الثانية التي قام بها اللواء القعقاع والصاعقة من الزنتان، إلا أنها فشلت كذلك لأن الحكومة تمسكت بالحفاظ على البلاد ومنع أي فراغ دستوري مدعماً من قوى أخرى.¹

المرحلة الثالثة: انتخاب مجلس النواب 25 جوان 2014.

أطلق اللواء المتقاعد خليفة حفتر حملة الكرامة في مدينتي بنغازي ودرنة لغرض استهداف ما وصفه بمعاقل الإرهاب والتطرف، حيث بسط نفوذه العسكري والسياسي في شرق ليبيا ونجح معسكره لاحقاً في الانتخابات البرلمانية. وفي جويلية 2014 ظهرت حملة فجر ليبيا التي نفذتها مجموعة من الميليشيات الإسلامية والقبلية في غرب ليبيا لدعم شرعية المؤتمر الوطني والحد من مكاسب عملية الكرامة ما أدى إلى تصاعد النزاع العسكري بين معسكري الشرق والغرب، وفي 25 جوان 2014 انتخب مجلس النواب الجديد وتأجلت الانتخابات الرئاسية المبكرة حتى إتمام الدستور بسبب الخلافات بين التيارين الإسلامي والليبيرالي مع نهاية 2015 سعى الحوار الأممي لتوحيد السلطة إلى توقيع اتفاق الصخيرات بهدف دمج الأطراف المتنازعة وتعزيز الاستقرار الأمني والسياسي، إلا أن الانقسامات استمرت حتى جويلية 2017 وفي بداية 2019 توسعت العمليات العسكرية لتصل إلى طرابلس، ما دفع حكومة السراج للرد بحملة بركان الغضب دفاعاً عن العاصمة، في 19 جوان 2020 انعقدت قمة برلين لإيجاد حلول سياسية واقتصادية وعسكرية للأزمة الليبية، تضمنت وقف دائم للإطلاق النار ومنع التدخل الخارجي ورصد أي خروقات، إلا أن بعض الأطراف لم تلتزم بالاتفاق، واستمر النزاع السياسي والعسكري حتى اليوم، مع بقاء القوى الإقليمية والدولية في دعم الأطراف المختلفة سواءاً بطريقة مباشرة أو خفية.²

¹ المرجع نفسه، ص. 280_282.

² المرجع نفسه، ص. 283_284.

الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة الليبية:

أولاً: الأسباب الداخلية:

أولاً: نوع وطبيعة النظام السياسي الليبي:

عندما نتحدث عن النظام السياسي الليبي حتماً سوف نتطرق إلى شخصية معمر القذافي، الذي كان يلعب دوراً كبيراً في خلق أزمة سياسية في ليبيا من خلال النظام الجماهيري والقمع الداخلي ونظام الحزب الواحد، إضافة إلى الحد من دور المؤسسات الثقافية والتقليدية الدينية في فضاء التعليم، مما انعكس سلباً على القيم المتعلقة بالحرية والعدالة والمساواة.¹

ومن ناحية أخرى برزت تيارات رافضة وأخرى مؤيدة للنظام، إضافة إلى الخطاب السياسي التحريضي، والأمر النابع هنا هو أن سياسة القذافي كانت قائمة على البراغماتية، النفعية الانتهازية، كما يزعم القذافي أن نظامه عبارة عن امتداد للثورة الناصرية المصرية.²

2. العامل القبلي:

جعل القذافي من القبيلة إحدى أليات التنافس في المجتمع الليبي، وركز على استيعاد شراء الولاءات من خلال دمج نظام الولاية، مما خلق منافسة شرسة بين الشعب الليبي من أجل الحصول على المنافع. ومن ناحية أخرى أقام النظام الجماهيري والذي اعتبره ركيزة بقاءه في السلطة، وسلط الضوء على اللجان الثورية والقبلية والقيادات الشعبية، كما أنه قلص من دور المؤسسة العسكرية مستبدلاً إياها بالمليشيات والكتائب التي تخدم مصالحه.³

3. العامل الاقتصادي:

¹ زايد عبد الله مصباح، "إشكالية بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار"، *مجلة المستقبل العربي*، ع 403، (2012)، ص 87.
² محمد بالجيلالي، *التداعيات الإقليمية للفصل الدولتي في منطقة شمال إفريقيا*، (دار الأيام للنشر والتوزيع، 2018)، ص. 32.
³ محمد نجيب بوطالب، "الابعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسيولوجية للدولتين التونسية والليبية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 13.

تعد ليبيا من بين أهم الدول المصدرة للنفط وواحدة من أكبر احتياطات للنفط في إفريقيا والعالم، ورغم هذه الثروة الكبيرة إلا أن المجتمع الليبي لا يستفيد منها بشكل كامل ، وهذا راجع الى استنزاف النظام للثروة طبعا نتيجة غياب المؤسسات الديمقراطية و تركيز السلطة على الديكتاتورية والاستبداد ، حيث أثر هذا على ضعف المستوى المعيشي لدى الأفراد وتعمق الفقر في البلاد، لقد أنهك القذافي ثروة البلاد في مشاريع تمويل ودعم إرهابي ، إضافة إلى تقديم أسلحة لحركات في دول الجوار مثل : النيجر، مالي، السودان، هذا مما أجبر الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض عقوبات على ليبيا ،حيث استمر الحصار لمدة 10 سنوات مما دمر الاقتصاد الليبي بصفة واضحة.¹

4. العامل الاجتماعي:

أثر العامل الاجتماعي على تنامي الأزمة في ليبيا ، لكونها دولة من بين الدول التي تحظى بمجتمع فتي إلا أنه انعكس سلبا عليها وذلك من راجع إلى ازدياد خريجي المعاهد والجامعات الذين وجدوا في إطار مفعم بالبطالة ، إلى جانب وجود عمال أجانب في إطار الصناعة والخدمات، إضافة إلى ظهور الطبقة في البلاد بصفة واضحة خاصة أبناء التنظيمات الأمنية والمنخرطين في النظام .إضافة إلى أن النظام حد بنسبة كبيرة من عمل القطاع الخاص وتمثل ذلك في اعتقال رجال الأعمال بتهمة احتكار الميدان التجاري وخرق مبادئ اشتراكية الشعب، هذا مما أدى إلى انتشار ثقافة العنف والحرب والسلاح بين الأفراد.²

ثانيا: الأسباب الخارجية للآزمة الليبية

وضعت التدخلات الإقليمية و الدولية سيناريوهات لمستقبل ليبيا ، وبالرغم من اعتراف القوى الإقليمية والعالمية دبلوماسيا بحكومة الوفاق الوطني بطرابلس، إلا أن معظمها دعم التمرد

¹ رواية تبينة، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية، أطروحة دكتوراه، (جامعة بسكرة، 2018/2019)، ص.ص. 52-53.

² المرجع نفسه، ص.ص. 53-55.

الذي قاده حفتر منذ 2014 ، والجدير بالذكر هو أن روسيا رفضت التدخل العسكري المباشر فقط من أجل مكانتها العالمية مستفيدة جيوسياسيا من ليبيا ، وذلك من خلال حق النقض (الفيتو)، ومن ناحية أخرى وجود الجهات الإقليمية الداعمة للأطراف المتنازعة دعما ماليا وعن طريق السلاح، دول عربية مثل المملكة العربية السعودية والأردن ، دول غربية أخرى مثل إيران داعمة للأطراف المتنازعة من خلال تزويد جمعات حفتر بمضادات الدروع وظهر هذا جليا من خلال الحرب التي مست العاصمة طرابلس.¹

ومن ناحية أخرى يظهر التدخل الأجنبي الروسي في 2019 عبر مجموعة فاغنر حيث شهدت تحولاً في شكل وجودها في ليبيا وإفريقيا، حيث تم إعادة تنظيم عناصرها ضمن كيان جديد يُعرف باسم "فيلق إفريقيا" المرتبط رسمياً بوزارة الدفاع الروسية. هذا التحول لم ينعش نشاطها في ليبيا، بل استمر تأثيرها العسكري من خلال التدريب والدعم اللوجستي وحماية المنشآت في مناطق مثل قاعدة الجفرة ومدينة سرت، مع القدرة على التأثير في التوازنات العسكرية في البلاد حتى عام 2025، وهو ما يعكس استراتيجية روسية للحفاظ على النفوذ في الصراع الليبي دون الاعتماد على الكيان الأصلي لفاغنر.²

المطلب الثاني: التداعيات السياسية والأمنية للأزمة الليبية على الجزائر:

أولاً: سياسيا

تواجه الجزائر عدة مصاعب وتحديات دبلوماسية لاستخدام لغة الحوار في الورقة الليبية في إطار الأطراف المتنازعة، وفي هذا الصدد تتصادف الجزائر مع وجود أطراف إقليمية ودولية تحاول التدخل المباشر أو الخفي لاستخدام الحسم العسكري لغرض المصلحة الذاتية.³

¹ بلال قريب، "الازمة الليبية: دراسة في الخلفيات، الأسباب، المالات"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، م 08، ع 01، (2024)، ص. 216.

² بدر حسن شافعي، "دور الشركات العسكرية في الصراعات الإفريقية: قوات فاغنر نموذجا"، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، في: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5775>، تم الإطلاع: (2026/03/29).

³ قوي بوحنيبة، *جيوبوليتيكا القارة الأفريقية: جدل السياسة الجغرافية والأمن*، (الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2020، ط 01)، ص312.

رغم الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي إلا أنه وبخطوة قوبة تم رفع علم ليبيا الجديد فوق مبنى السفارة الليبية بالجزائر في 23 جويلية 2011 ، ومن جهة أخرى في تصريح رسمي لمصدر من الخارجية الجزائرية أكد أن الجزائر لم تدعم لا سياسيا ولا عسكريا نظام القذافي، وليس لها أي تحفظ بخصوص المجلس الوطني الانتقالي وهذا ما يسمى بدبلوماسية الوساطة للجزائر، كما أنه يعتبر تهديدا مباشرا للأمن القومي ناهيك عن تغيير العقيدة العسكرية والدستورية في الجزائر. ومنه إن التهديد الليبي يمثل حتما تحديا وجوديا للسياسة الخارجية والأمنية الجزائرية.¹

ثانيا: أمنيا:

إن الأزمة الليبية وضعت الجزائر في حيز خطر من التهديدات الأمنية ونذكر على غرارها:

1. الإرهاب:

الإرهاب في مفهومه العام هو كل فعل من أفعال العنف والتهديد، تكمن بواعثه وأغراضه تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى بث الرعب بين البشر بإيذائهم أو تعريض حياتهم للخطر، إضافة إلى الحاق الضرر لقضايا بيئية وأملاك عامة وخاصة والاستيلاء عليها.² يعمل الإرهاب تحت شعار الغاية تبرر الوسيلة وهو شعار هدام لكل تقدم مجتمعي، ومن أشكاله الاختطاف، احتجاز الرهائن والأعمال التخريبية.³

وفي إطار التهديد الليبي فقد تعرض السفير الجزائري في طرابلس إلى محاولة اختطاف من طرف جماعات إرهابية ليبية في المنطقة.⁴

¹ عمر فرحاني، يسرى اوشريف، *تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر*، (الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط 01، 2016)، ص. 13.

² كمال الدين عمراني، "الجريمة المنظمة وجريمة الإرهاب، (دراسة مقارنة)"، *مجلة القانون والعلوم السياسية*، ع 02، (2015)، ص. 196.

³ محمد امين مهايه، *جريمة الإرهاب في التشريع الجزائري*، مذكرة ماستر، (جامعة غرداية، 2014/2013)، ص 19.

⁴ محمد غربي، إبراهيم قلاوا، "تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن في الجزائر"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، م 04، ع 07، (2014)، ص. 31.

لقد أتاح الانتشار الفوضوي وغير المتحكم فيه للأسلحة، مجالا واسعا للنشاط الإرهابي، وهو ما يمكن فهمه من تصريحات ذات صلة بالموضوع منها:

تصريح الوزير الجزائري المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل الجريدة القدس العربي اللندنية، بقوله: «نحن قلقون جدا من حضور "القاعدة" بين الثوار الليبيين وما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة، ما ينعكس سلبا على أمن المنطقة».¹

وعن الوضع الذي أفرزه التدخل العسكري الأول لحلف الناتو، يقول الكاتب الصحفي الليبي عبد الباسط بن هامل الجماعات الإرهابية أصبحت تستمد قوتها من تردي الأوضاع في ليبيا، بحصولها على الدعم المالي والتدريب وغيرها من وسائل الدعم، كما هو الحال بمدينة "سرت" التي أصبح ميناؤها ومطارها تحت قبضة تنظيم داعش، متسائلا خلال حديثه عن مصير المنطقة ودول الجوار.²

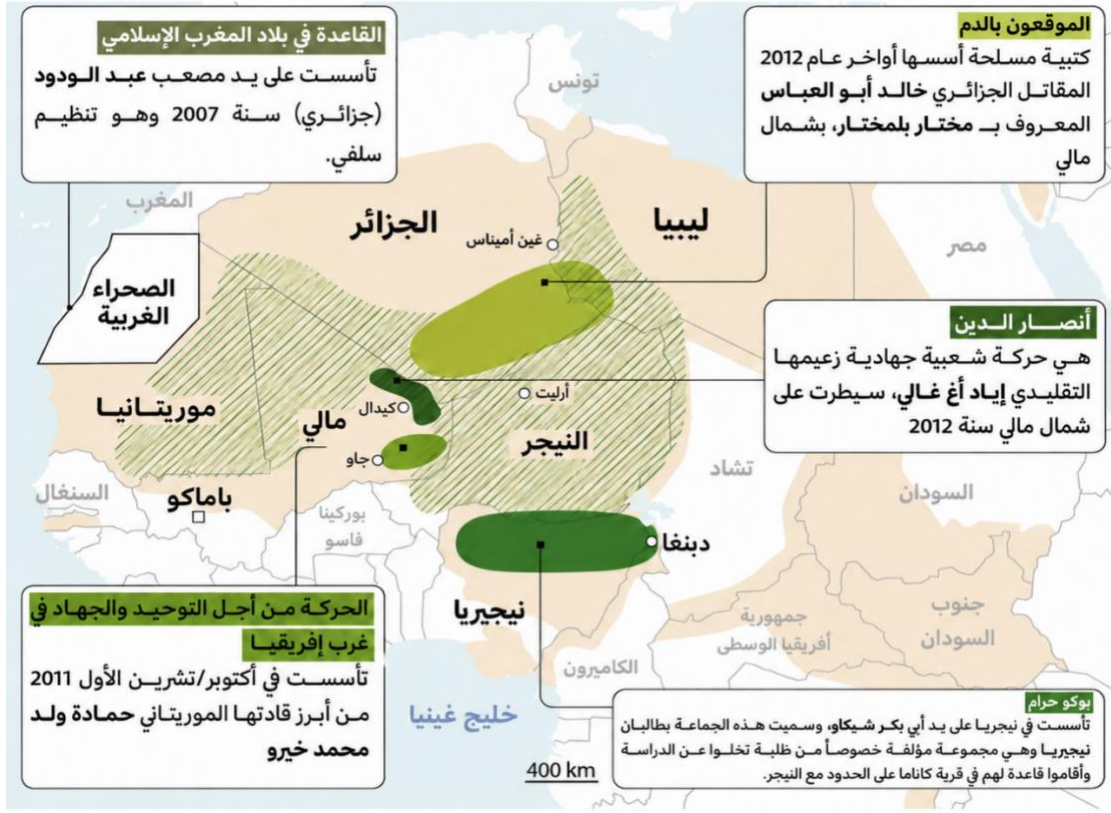
كما أدانت الجزائر بشدة الاعتداء الإرهابي الذي استهدف يوم 07 جوان 2021 موقعا للشرطة الليبية بمدخل مدينة سبها، والذي أدى إلى استشهاد ضابطين وإصابة 5 من عناصر الشرطة.³

¹ راوية تبينة، "تداعيات الازمة الليبية على الأمن الجزائري"، *مجلة المفكر*، ع 02، (2019)، ص. 216.

² حمزة عتبي، كيف تنظر الجزائر الى التدخل العسكري المحتمل من ليبيا ضد داعش، في: <https://arabic.cnn.com/world/algeria-military-intervention-libya>، تم الإطلاع: (2026/04/30).

³ وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر تدين بشدة الاعتداء الإرهابي الذي استهدف موقعا للشرطة بمدينة سبها الليبية، في: <https://www.mfa.gov.dz>، تم الإطلاع: (2026/03/29).

الخريطة رقم (5): توضح أبرز الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي



المصدر: ربي بوست، "خريطة أبرز الجماعات المسلحة الناشطة في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل"، نقلا عن وزارة الخارجية الفرنسية، في: <https://arabicpost.net>، تم الإطلاع: (2026/04/04).

من خلال الخريطة نلاحظ أبرز الجماعات المسلحة المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تعكس المرحلة بداية من 2011، حيث تمتد الجماعات الإرهابية من شمال مالي مرورا بالنيجر وصولا إلى جنوب غرب ليبيا، حيث تظهر لنا الخريطة المجال الحيوي التي تتداخل فيه الحدود وتصبح مراقبته والذي يعزز نشاط العمليات الإرهابية، خاصة وإن ليبيا تعاني من تدهور في النظام السياسي وبالتالي عدم وجود رقابة قوية على الحدود، هذا مما يسهل اختراق هذه الجماعات للحدود الجزائرية والمساس بالأمن الوطني.

2. الجريمة المنظمة:

تعتبر الجريمة المنظمة ظاهرة خطيرة تهدد الأمن على الصعيدي الوطني والدولي، وتمثل هجوما مباشرا على السلطة السياسية والتشريعية، وفي الجزائر قد عرفت سلسلة من أشكال الجريمة المنظمة خلال الأزمة الليبية نظرا لتدخلها الحدودي¹ معها ومن بين أخطارهم نذكر:

أ. تهريب الأسلحة:

عدم تمكن ليبيا من التوصل الى تشكيل حكومة وطنية وإيجاد تسوية وضعها الأمني، سيطرت الجماعات الإرهابية على مخازن الأسلحة ففي نطاق واسع، مما أصبح يهدد أمن الجزائر حيث أضحت الحدود الشرقية الجنوبية بمثابة بؤرة تهريب من طرف هذه الجماعات خاصة جماعة تنظيم القاعدة.²

حيث توصلت الإحصائيات الوطنية إلى وجود حوالي 20 مليون قطعة سلاح صغير تسربت من ليبيا، وعثرت وحدات الأمن الوطني على أسلحة مضادة للطيران مدفونة تحت الرمال بعين أمнас، هذا مما شكل خطر واضح على الطيران المدني العسكري، مصاحبة لظهور أطراف التهريب للاستفادة من الوضع لا سيما جماعة القاعدة في المغرب الإسلامي.³

¹ جلال قصار الليل، هشام لقريعي، "التحديات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، مجلة الاقتصاد والقانون، ع 02، (2018)، ص. 232.

² جريدة رزين، عبد العظيم بن صغير، "التدخلات الخارجية في ليبيا وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري"، المجلة السياسية العالمية، م 08، ع 01، (2024)، ص. 388.

³ أمينة سرير عبد الله، "الأمن القومي الجزائري والأزمة الليبية: حدود المواقف وتحديات المواجهة"، حوليات جامعة الجزائر، م 37، ع 02، (2023)، ص. 522.

الجدول رقم (4): يوضح الأسلحة والأعدة العسكرية المنقولة من ليبيا التي صادرتها الجزائر ما بين (2011-2012)

الكمية	الأعدة
07	مسدسات
05	بنادق قناصة
05	بنادق هجومية من طراز FAL
103	بنادق هجومية من طراز AK
03	قذائف صاروخية من نوع RPG
59	رشاشات متعددة الاستعمالات
04	رشاشات ثقيلة عيار 14,5 ملم
غير محددة	ذخيرة للبنادق والرشاشات
489	صواريخ من طراز PG 7
21	قذائف صاروخية من نوع SNORA
غير محددة	متفجرات
غير محددة	معدات اتصالات
غير محددة	لوازم للأسلحة
غير محددة	سيارات

المصدر: حسام حمزة، المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر، 2017/2018)، ص. 165.

الجدول رقم (5): يوضح الأسلحة والأعدة العسكرية الليبية التي احتجزها الجيش الجزائري في (2016)

الكمية	الأعدة
60	منظومات صواريخ مضادة للطيران من طراز ستينغر (STINGER)
20	مسدسات رشاشة من نوع كلاشنيكوف
03	قاذفات صواريخ طراز (RPG)
02	بنادق رشاشة طراز (RPK)
02	بنادق قناصة
02	مسدسات آلية
16	قذائف خاصة بالقاذف الصاروخي (RPG-7)
04	قنابل يدوية
02	أحزمة ناسفة
383	طلقات من مختلف العيارات
97	مخازن ذخيرة
02	نظارات ميدان
02	أجهزة تحديد مواقع

المصدر: المرجع نفسه، ص. 166.

ب. الإتجار بالمخدرات:

إن الإقليم الجزائري يقع ضمن مركز لممرات المخدرات وترويجها بأنواعها في العالم، فانعكس هذا استهلاكها لها في الجزائر.¹

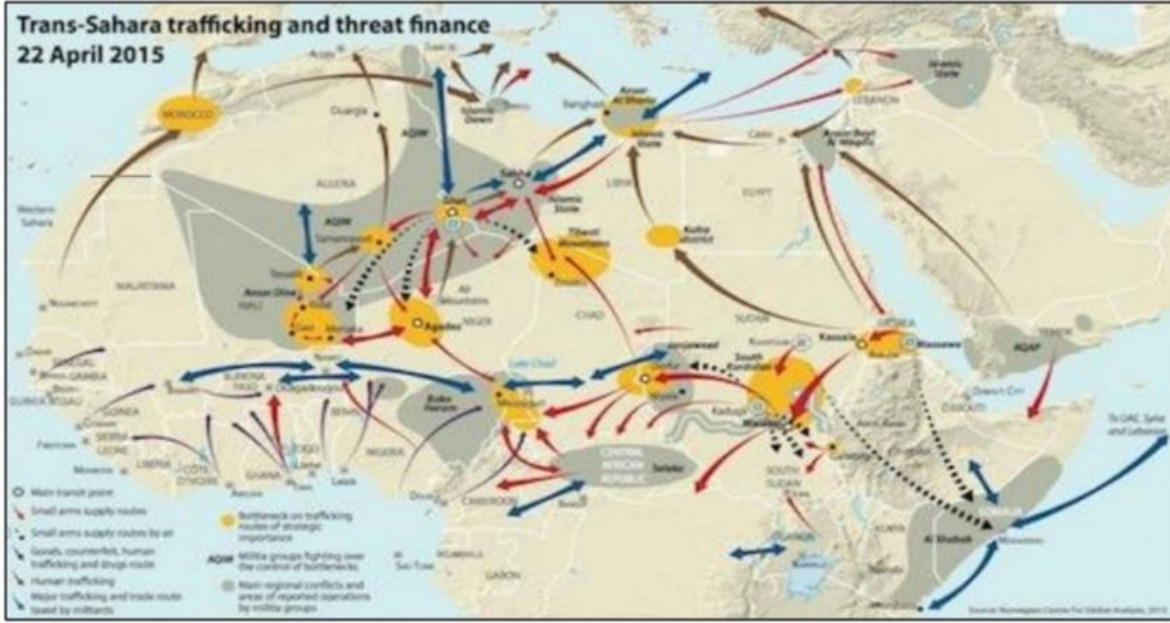
نظرا للوضع الذي مرت به ليبيا خلال الأزمة السياسية التي مستها، لوحظ تقاوم في نشاط تهريب المخدرات، فالعديد من الليبيين أصبحوا يحصلون على المخدرات بسهولة حسب ما صرحوا به خاصة بعد عام 2011، فالموقع الجغرافي للجزائر أصبح محطة عبور للمخدرات بداية من المغرب لتصل إلى ليبيا ومنها إلى أوروبا والشرق الأوسط، طبعا ما سهل ذلك هو عدم أمان الحدود الليبية التي تشترك فيها مع الجزائر.

وخلال التشرذم السياسي والتقلبات الأمنية الليبية التي سهلت توسع الإتجار في المخدرات، لاحظ المسؤولون الليبيون زيادة كبيرة في حجم المخدرات وتنوع واضح في أشكالها، وبرزت هذه الزيادة في سنوات (2014_2015_2020)، ومن أبرز أنواع المخدرات الأكثر تجارة نجد (القنب، الكوكايين، المهلوسات، المهدئات)، وحسب تقارير وطنية وجدت أن نسبة 40 بالمئة من المخدرات قادمة من ليبيا وذلك لأنها تعتبر كبديل أقل تكلفة وأسهل للعبور اتجاها إلى دول الجوار خاصة تونس والجزائر.²

¹ منصور لخضاري، السياسات الأمنية الجزائرية الحدود الميادين التحديات، الدوحة: (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015 ط 01)، ص. 273.

² مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "دينا ميّات الاتجار بالمخدرات في ليبيا وانحاء شمال إفريقيا والاتجاهات والآثار"، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، القاهرة، (2024)، ص. 15.

الخريطة رقم (6): توضح خطوط نشاطات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي



المصدر: عادل زقاغ، سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقارنة سوسيو-سياسية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 13، (2016)، ص. 160.

من خلال الخريطة نلاحظ تحول منطقة الساحل الإفريقي إلى مسرح عالمي لأشكال الجريمة المنظمة، من تهريب الأسلحة والتجارة بالمخدرات، حيث تبرز ليبيا كنقطة انطلاق رئيسية لهذه العملية نظرا لحدودها المتنوعة من المتوسط والصحراء مما يجعلها مستقل مهم من أوروبا أو إفريقيا للسلاح والمخدرات، وبما أنها دولة تعاني من اضطرابات سياسية يظهر جليا أنها تجد صعوبة في حماية حدودها، هذا مما يهدد الأمن القومي الجزائري نظرا لتشارك الحدود معها، في حين يمكن لهذه العمليات أن تتسلل داخل التراب الوطني خاصة في المناطق الحدودية.

3. الامتداد على الحدود الشرقية الجزائرية:

يتضح جليا شساعة حدود الجزائر وهو ما يعرض أمنها للاختراق من عدة منافذ برية، كما نلاحظ أن ليبيا تقاسم الجزائر 982 كلم من الحدود المكشوفة، وبفعل الأحداث المتصاعدة في دول جوارها منذ 2011، هذه الحدود مرشحة لتشهد تهديدا كبيرا، يوازيه إنفاق عسكري ثقيل على

الخزينة العامة للدولة، وهذا مما جعل الجزائر تقع أمام معضلة أمنية فرضتها هذه الاضطرابات عليها في تأمين حدودها.¹

ونظرا لطول الحدود التونسية المحيطة بالصحاري وصعوبة التضاريس، إضافة إلى ضعف الإمكانيات العسكرية والمالية واجهت صعوبة كبيرة في تأمين حدودها مع ليبيا فعجزت عن السيطرة الكاملة على حدودها، وهذا ما جعل الجزائر تجد نفسها مضطرة لتحمل عبئ أمني كبير بمفردها، لتصبح في هذه الورقة الدولة الوحيدة القادرة على ضبط الحدود ومنع انتقال التهديدات العابرة للمنطقة.²

4. تدفق اللاجئين الليبيين إلى الجزائر:

عرفت الجزائر خلال الأزمة الليبية تدفقا مستمرا للاجئين الليبيين الذين فروا من الفوضى في بلادهم، وعلى الرغم من جهود الدولة الجزائرية في إغلاق الحدود البرية إلا أنه نجح البعض في الوصول إلى الأراضي الجزائرية، وقد استقروا أغلبهم في مدينتي ورقلة وأدرار، وبذلك قد عززت الجزائر استجابة إنسانية لهذا الوضع، بإنشاء مراكز إيواء للاجئين الليبيين وتقديم مساعدات للمدن الليبية القريبة من الحدود.³

في يوليو من عام 2016 أكدت إحصائيات نشرتها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن عدد الليبيين الذين لجأوا إلى الجزائر منذ عام 2011 قارب نحو أربعين ألفا، وقيمون خاصة في ولاية إليزي الجزائرية التي تشارك ليبيا في الحدود الشرقية.⁴

عمر فرحاني، يسري اوشريف، مرجع سابق، ص 209.

² نبيل بوييه، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، 2021/2020)، ص. 84.

لينة حارش، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار، مذكرة ماستر، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2024/2023)، ص. 64.

⁴ علياء محمد عبد الجواد المنصوري، تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال إفريقيا: الجزائر أنموذج، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، 2021/2020)، ص. 108.

المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الليبية على الجزائر:

أولاً: اقتصاديا

إن الثروة النفطية الليبية وإمكانات إعادة الإعمار بعد النزاع تمثل فرصة اقتصادية للجزائر، غير أن الاستمرار في الصراع عطل التجارة والاستثمار بشكل واضح على الدولة¹ ويظهر ذلك جليا في:

1. التأثير على قطاع النفط:

تدهور الوضع في ليبيا زاد الأمر تعقيدا خاصة سيطرة الجماعات الإرهابية على الموارد النفطية، وقيامها بالمتاجرة بها بطرق غير شرعية، ومنه فقد تأثر قطاع النفط في الجزائر بصفة مباشرة خاصة بعد هجوم على منشأة تيفنتورين النفطية الذي ترتب عليها أثار اقتصادية وخيمة، وأدى هذا إلى اختلالات في التنمية والنمو بارتفاع نسب التضخم والركود وتراجع الاستثمارات الأجنبية في المنطقة وعليه أضحى اقتصاد البلاد في تذبذب ملحوظ.

2. التأثير على الاستثمارات الجزائرية:

تأثرت الاستثمارات الجزائرية الليبية بعد تصاعد الأزمة خاصة تلك المتعلقة بشركة سوناطراك، التي تملك مشاريع الشراكة مع الشركة الليبية للبترول، ما يزيد عن مليار دولار في حقلين في مدينة غدامس الليبية نتيجة توقف مشاريع البحث واكتشاف النفط في ليبيا وتعرضها للتخريب. إضافة الى انسحاب بعض الشركات الجزائرية وتعليق نشاطها خوفا من زيادة المخاطر المالية، وبالتالي كان للأزمة تأثيرا مباشرا على العوائد المالية للاستثمارات الوطنية واستراتيجيات النمو والتوسع في المنطقة.

¹ احمد خالدي، "الخيارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية: مقاربات للحل وتطبيق التصعيد"، مجلة البحث القانوني والسياسي، (2024)، ص. 307.

3. التأثير على المبادلات التجارية:

تشتهر المعابر الحدودية الجزائرية الليبية بتبادل تجاري كبير، لكن مع تفاقم التهديد الأمني في ليبيا اضطرت الجزائر إلى غلق الحدود لمنع أي تسلل للجماعات الإرهابية، هذا ما أدى إلى توقف التجارة وبالتالي فقدت الجزائر العائدات التجارية القادمة من ليبيا، إضافة إلى الرسوم الجمركية التي كانت تحصل عليها من خلال عملية التبادل التجاري، وكذلك المعاملات البنكية في ليبيا مما صعب عملية التحول المالي أو التوطين البنكي.¹

4. التأثير قطاع السياحة:

كما تجلّى تأثير الأزمة الليبية حتى على قطاع السياحة الصحراوية في الجزائر، إذ تسبب في انخفاض عدد كبير من السياح القادمين للصحراء الجزائرية خوفا من الوضع الأمني المتدهور في ليبيا أو أي هجوم مفاجئ خاصة بعد حادثة تيفنتورين، وتمثل هذا التأثير على الإيرادات السياحية مثل الفنادق والمخيمات، وكالات السفر، إضافة إلى تلاشي ثقل الاستثمارات السياحية حيث أصبح المستثمرون في قطاع السياحة مترددون بسبب عرقلة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة وتقليص فرص العمل فيها.²

5. التأثير على قطاع الزراعة:

ومن ناحية القطاع الزراعي كانت ليبيا تعد سوقا زراعيهما للجزائر، فقبل الأزمة كانت الجزائر مصدرة للعديد من المنتجات الزراعية من الخضر والفواكه والحبوب لكن مع تدهور الوضع الأمني في ليبيا انخفض الطلب بشكل ملحوظ نتيجة إيجاد صعوبات في سلاسل التوريد، هذا مما

¹ عبد السلام معزیز، "انعكاسات النزاعات المسلحة الإفريقية على دول الجوار: النزاع الليبي أنموذج"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، م 07، ع 01، (2021)، ص. 228.

² لجنة حارش، مرجع سابق، ص. 77.

أثر على المزارعين الجزائريين إضافة إلى زيادة التكاليف الناجمة عن أزمة التوريد، هذا مما عاد سلبا على استقرار السوق الزراعي المحلي وخاصة على دخل المزارعين بشكل مباشر.¹

ثانيا: اجتماعيا

ومن بين تأثيرات الأزمة الليبية على الوضع الاجتماعي في الجزائر نذكر امتداد مكونات اجتماعية قبيلتين بين البلدين، خصوصا مع ارتفاع وتيرة السيطرة والضبط الجزائرية للحدود ووجود كثافة سكانية قليلة في عموم مناطق الجنوب والتي تشكل نسبة 2.5 بالمئة من سكان الجزائر، هذا وما قد يؤدي كذلك إلى مشاكل عرقية وتصعيد ذو طابع انفصالي للقبائل الصحراوية الجزائرية.²

ومن جهة أخرى نتجه إلى تسليط الضوء على قضية الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفتھا الدولة الليبية سنة 2011 التي هددت أمن دول الجوار، من خلال استلھام الجزائريين لهذه القضية وظهر ذلك من خلال استنفارات في بلاد القبائل وبعض الطوائف الصحراوية في الجزائر ويمكن القول حتا في الحراك الشعبي الجزائري 2019، ولا يغيب علينا قضية الهجرة الغير الشرعية للنازحين الفارين من ويلات الحرب الليبي، وحسب تقارير المفوضية السامية للشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومؤسسة راند للأبحاث الأمنية والاستراتيجية الأمريكية المتعاقدة مع وزارة الدفاع الأمريكية، رشحت الجزائر خلال سنة 2015_2016 إلى تنامي هذا التدفق ليصل إلى 5.3 مليون والمهاجرين غير الشرعيين الذين بلغ عددهم 1000 ألف سنويا.³

هذا ونلاحظ كذلك تعاظما مع هذه الأزمة انتشار البطالة في المناطق الحدودية وتزايد عدد البطالين الجزائريين بسبب عودة اليد العاملة الجزائرية من ليبيا الموجودة بكثرة خاصة في

¹ عبد السلام معزیز، مرجع سابق، ص. 225.

² عليا محمد عبد الجواد المنصوري، مرجع سابق، ص. 106.

³ سحنين هيري، مرجع سابق، ص. 481.

ظل التسهيلات الدبلوماسية، حيث لا تتطلب حركة نقل الأفراد الحصول على التأشيرة، كما تسببت الأزمة في ندرة بعض المواد الاستهلاكية وارتفاع أسعارها نتيجة تهريبها إلى ليبيا الأمر الذي يؤدي إلى احتقان اجتماعي.¹

المطلب الرابع: التداعيات الثقافية والبيئية للأزمة الليبية على الجزائر:

أولاً: ثقافياً

تتمثل التركيبة الاجتماعية التي تهيم على الدولة الليبية في اللاعقلانية والتي تدير عملية التنوع الديني واللغوي والاثني، خاصة بعد الأزمة عرفت هذه التركيبة تأخراً في مستوى التعليم والوعي مما جعلها تقتصر لأساليب الحياة المعاصرة وتتجه نحو الطرق الوحشية هذا مما يعود سلباً على الجزائر خاصة على سكانها في المناطق الحدودية مما يزيد من التصاق ثقافة المجتمع الليبي المهمش وتأثيره عليهم.²

كذلك نجد تنامي الشعور بعدم الأمان والذي بدوره يخلق تزايد الطلب على السلاح وانتشار ثقافة العنف وعدم التسامح والاستهتار بالذات البشرية، لما شهدته المنطقة من جرائم مأساوية التي جسدها الفكر المليشي والإرهاب المتمثلة في القتل والتخريب وكل الفضائح ذات الطابع الشيطاني، ويمكن إجمال هذا التأثير في إثارة التوترات الاجتماعية للسكان المحليين واللاجئين نتيجة اختلاف العادات والتقاليد، إضافة إلى أنها شكلت ضغطاً على الهوية الثقافية المحلية بتغيير بعض الممارسات والقيم عند الجزائريين.³

ثانياً: بيئياً:

¹ عبد السلام معز، مرجع سابق، ص. 229.
² توفيق بوستي، إسماعيل بوقنور، "واقع التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الأفريقي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م 09، ع 01، (2022)، ص. 917.
³ جمال تراكة، نسيم عموري، "التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، مجلة متون، م 08، ع 04، (2017)، ص 625.

يعود التأثير البيئي إلى نتيجة تسرب بعض المواد الإشعاعية أو النووية، رغم الاحتمال الضعيف بتقديرات الأمم المتحدة إلا أنه يمكن في حالة امتلاك الجماعات المسلحة أو جماعات تنتقم ضمن النظام القديم من أن تخلف الضرر بدول الجوار، رغم طمأنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي قامت بزيارة إلى ليبيا في 09 ديسمبر 2011، كان ذلك وفق معاينة مرفق تاجورة النووي في طرابلس ومرفق تخزين الكعكة الصفراء في سبها، وتوصلت بذلك الوكالة الدولية إلى استنتاج مفاده أنه لم يقدم أي جزء من المواد النووية المسجلة، لكن أوصى الخبراء الدوليين بضرورة بيع نحو 6400 برميل من المواد النووية في سبها ونقلها بسرعة من ذلك المرفق لأن حالة تخزين البراميل أثرت في التدهور.¹

¹ مصطفى صايح، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار الإقليمي: الجزائر تونس"، المجلة الجزائرية للسياسية العامة، ع 04، (2014)، ص ص. 34-35.

المبحث الثاني: الأزمة في مالي وتداعياتها على الأمن في الجزائر:

المطالب الأول: جذور الأزمة في مالي: الأسباب الداخلية والتدخلات الخارجية:

تقع مالي في غرب قارة إفريقيا ضمن منطقة الساحل الإفريقي جنوب الصحراء الكبرى، وهي دولة حبيسة، تتشارك حدودها مع الجزائر شمالا وجنوبا مع الكوت ديفوار وبوركينا فاسو وغينيا ومن الشرق النيجر أما غربا السنغال وموريتانيا.

الخريطة رقم (7): توضح الموقع الجغرافي لدولة مالي



المصدر: الجزيرة نت، "مالي"، في: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia>. تم الإطلاع في (10/04/2026):

من خلال الخريطة يظهر لنا الموقع الاستراتيجي المهم لدولة مالي، مما يجعلها منطقة وصل بين شمال وغرب إفريقيا، إضافة إلى حدودها البرية المتعددة مع مختلف الدول هذا مما يجعلها بؤرة للنشاط الإرهابي العابر للحدود وأشكال الجريمة المنظمة، في حين تعتبر منطقة انتقال

بين الصحراء الكبرى جنوبا والمناطق المدارية شمالا هذا مما يؤثر على الاستقرار السكاني والأنشطة ويجدي بالمواطنين إلى الهجرة الغير الشرعية تفاديا للظروف المناخية القاسية، كذلك احتواءها على ثرواتها الطبيعية وممراتها الحيوية هذا ما يعزز المجال التنافسي بين القوى الإقليمية والدولية.

تعود جذور الأزمة في مالي إلى عوامل تاريخية وسياسية طويلة الأمد، إذ يرى العديد من الباحثين أن السياسات الاستعمارية الفرنسية ساهمت في خلق فجوة عميقة في الهوية السياسية والاجتماعية شمال البلاد، وإبان الاستقلال لعبت الحكومة المالية دور في تهيش هذه المناطق، من حق التمثيل السياسي والتنمية، كما أن الأدوار الخارجية المتشابكة في اتفاقيات السلام المتكررة في معالجة القضية المالية، أدت إلى استمرار وتفاقم الوضع أكثر.¹

وفي ظل هذه الظروف المواتية للنزاع برزت أطراف عديدة فاعلة على الساحة، داخليا وإقليميا ودوليا لعبت دورا حاسما في تطور الأزمة وتعقيد الوضع.

_ الداخلية: الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، حركة أنصار الدين الأزوادية، حركة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، سلطات مالي.

_ الخارجية: المنظمة الإقليمية غرب إفريقيا، الاتحاد الإفريقي، الأطراف الدولية (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية).²

الأسباب الداخلية للأزمة في مالي:

أولا: سياسيا

1. العنف الدائم:

¹ جميلة سي يوسف، "أسباب بروز واستمرارية أزمة الطوارق في مالي"، *مجلة السياسة العالمية*، م 09، ع 01، (2025)، ص.ص. 101-113.

² عادل محساس، *المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمات الجوارية: دراسة حالة مالي*، أطروحة دكتوراه، (جامعة تيزي وزو، 2024/2023)، ص.ص. 165-152.

يقصد به تسلط الحكومة الغير قائمة على النزاهة والشفافية، وهذا راجع لعدم وجود صلات بين المواطنين والنخب الحاكمة، الأمر الذي يوضع كحاجز لعرقلة عملية صنع القرار ومن ثم الإدراك والتلبية لمطالب المواطنين، إضافة إلى فساد الأنظمة وغياب التوالي السلمي على السلطة.¹

2. المجتمع القبلي:

تعاني الدول الإفريقية من الإثنية أين يلجأ الفرد لكسب ولاء قبيلته التي ينتمي إليها على حساب الولاء للدولة، ضنا منه أن القبيلة هي من ستحقق له الأمن والحماية وهذا ما يخلق الخلافات خاصة بمحاولة واحدة أو جهة احتكار السلطة وإقصاء باقي الأقليات، ما يدفع بالأخرى إلى الانتفاضة للمطالبة بحقوقها ورفض التهميش الإقصاء، وهذا ما حدث مع مالي بعد الاستقلال وخروج الاستعمار الفرنسي، الذي عمل على إبقاءها دولة تركز الولاء القبلي هذا مما جعلها منطقة للصراع الأهلي.²

ثانيا: أمنيا

إن منطقة الساحل الإفريقي من بين المناطق التي تتواجد فيها العديد من النزاعات الانفصالية أو الحركات الإرهابية، إضافة إلى التهديدات اللاتماثلية كالإتجار بالمخدرات والأسلحة الخفيفة لما يقدر ب 100 مليون قطعة سلاح خفيفة، حيث أن مصدر هذه التهديدات يعود بالدرجة الأولى إلى النزاع في منطقة الساحل الإفريقي بداية من صحراء ليبيا، مالي، النيجر وبوركينا فاسو، كما أن هذه المنطقة يمر بها حوالي 30 بالمئة إلى 40 بالمئة من المخدرات الصلبة هذا حسب ما ورد في تقرير الأمم المتحدة.³

ثالثا: اقتصاديا

¹ عبد الرزاق خيرى جاسم، على ديول محمد، "بناء الدولة في إفريقيا: دراسة في التحديات"، *مجلة الدراسات الدولية*، ع 61، (2008)، ص 66.

² فاطمة الزهراء يوسف، *الانقسامات الإثنية في مالي وانعكاساتها على الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي*، أطروحة دكتوراه، (الجزائر، 2021/2020)، ص. 41.

³ همام خيضر مطلق، "المكانة الاستراتيجية لدول الساحل الإفريقي في المدرك الاستراتيجي الأمني"، *مجلة المعهد*، ع 120، (2023)، ص. 576.

تتميز الدولة الهشة بضعف في القدرات المؤسسية وإطار سياسي غير فعال إلى جانب بنية اقتصادية غير مستقرة، تجعلها أكثر عرضة لتقلبات متعددة مثل النزاعات، ونجد في ذلك أغلب الدول الإفريقية تواجه العديد من التحديات الاقتصادية، ومن أبرزها الديون المتفاقمة التي تخلق صعوبة على الدولة في تلبية حاجيات المواطنين وانهيار الاقتصاد في البلاد إضافة إلى اللجوء إلى مساعدات وتدخلات أجنبية، وهذا ما يصنع تذبذب في الخدمات العامة مما يدفع بالأفراد إلى الانتفاضة ضد الدولة واللجوء إلى طرق العنف والقوة للمطالبة بحقوقه كما هو الحال في مالي.¹

رابعاً: اجتماعياً

تعاني مالي على الصعيد الاجتماعي من ارتفاع في نسبة الأمية، إذ تقدر نسبة الأمية فيها بحوالي 69 بالمئة فوق سن الخامسة عشر لا يستطيعون القراءة والكتابة، في حين أن 27 بالمئة فقط من الأطفال يلتحقون بالمدارس، فضلاً عن انعدام المدارس في المناطق الريفية خاصة في الشمال، هذا مما أدى إلى انتشار ثقافة العنف والحرب والسلاح بين الأفراد.²

خامساً: طبيعياً وجغرافياً

تقع مالي داخل الصحراء الكبرى في إفريقيا وتفتقد إلى المنافذ البحرية، وهذا النوع من الدول وضعيته السياسية مميزة عن البلدان البحرية، كما أن أوضاعها تتسم بالضعف والهشاشة خاصة في ظل معاناتها تاريخياً من ويلات الاستعمار والمواجهات المسلحة. كما تتميز بأن تجارتها

¹ محمد زكرياء فضل، "عبي الديون وأثره على هشاشة الدول الإفريقية"، مركز الجزيرة للدراسات، في:

<https://studies.aljazeera.net/ar/node/6128>. تم الإطلاع: (2026/04/22).

² السيد علي أبو فرحة، "التدخل العسكري في مالي... تدويل تداعيات اخفاق الدولة دون مسبباتها، قراءات إفريقية"، المفتدي الإسلامي، بريطانيا، لندن، ع 20، (2013)، ص. 41.

تتم عن طريق بلدان الساحل الأطلسي وتشكل هذه الوضعية البرية مزيدا من الأعباء التأسيسية لدولة ما بعد الاستعمار.¹

وبالتالي فقد لعبت العوامل الطبيعية دورا بارزا في تدهور الوضع الاقتصادي لقبائل الطوارق، مما ساهم في دخول هؤلاء في تمرد ضد الحكومة المركزية في دولهم خاصة مالي والنيجر، كما أن منطقة الساحل قد شهدت حالة من الجفاف امتدت من 1975_1983 والتي قضت بدورها على العديد من المناطق الرعوية في شمال البلدين، ومن جهة أخرى انعدام الأمن الغذائي خاصة أن أغلبية السكان في مالي يعتمدون على القطاع الزراعي كمصدر دخل رئيسي لهم، هذا مما أدى بمجموعة من الطوارق إلى انكشافهم على مساعدات خارجية والنصف الآخر بادر بالهجرة إلى دول حدودية أخرى مثل الجزائر هربا من التغيرات المناخية القاسية في بلادهم.²

التدخلات الخارجية:

1. النفوذ الفرنسي في مالي:

فرنسا تمتلك نفوذا سياسيا وعسكريا قويا في مالي، مستندتا إلى علاقاتها التاريخية مع مستعمراتها السابقة في إفريقيا، وقد عززت هذا النفوذ عبر المستوى المؤسسي والاقتصادي والعسكري.³

و لتفاعل مختلف هذه المستويات في دولة مالي ، كان لتفضيل فرنسا إثنية معينة على أخرى ودعمها على مستوى الحكم لا سيما في اندلاع التمردات والنزاعات المسلحة ولو بشكل تراكمي، حيث أن دعاوي الديمقراطية التي كانت فرنسا ترفع من أجلها في إفريقيا، اقتضرت فقط

¹ كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 01، 2004)، ص. 267.

² حسين بوقارة، "مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي"، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ع 07، (2008)، ص. 08.

³ راوية توفيق، "السياسة الفرنسية في إفريقيا: الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوي المهمة الحضارية"، قراءات إفريقيا، ع 20، (2024)، ص 24.

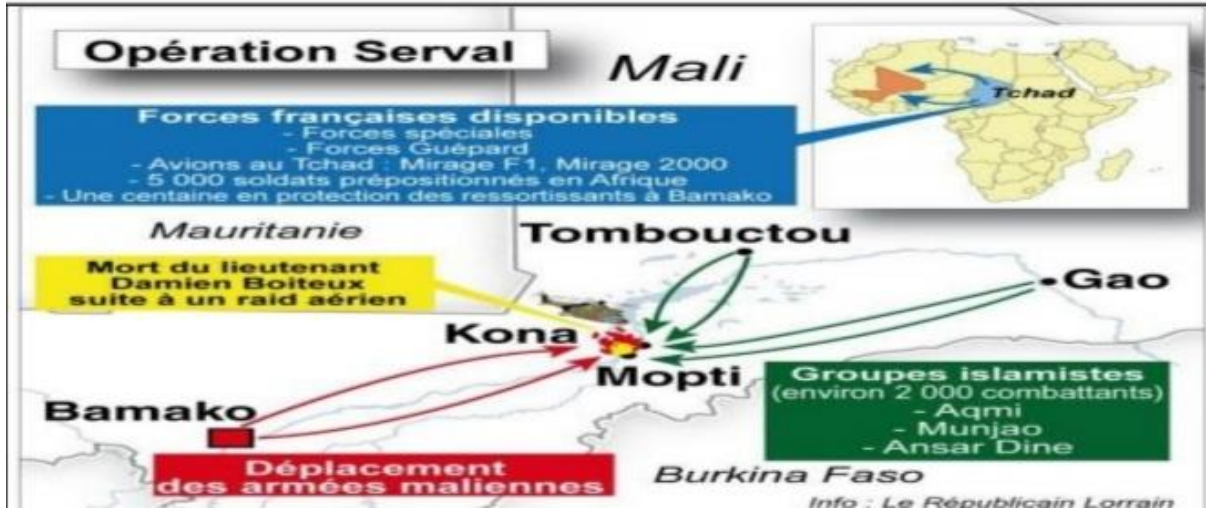
على تبني تعددية فرنسية شكلية وإجراء انتخابات دون اهتمام بدعم الحريات السياسية وحكم القانون والحد من الفساد، وأكبر دليل على ذلك تقليص المساعدات الفرنسية للدول التي كانت تحرز تقدمها نحو الديمقراطية في بداية التسعينات مثل البنين ومالي، إضافة إلى التقسيم العشوائي للاستعمار الأوروبي الذي أتيح الفرصة إلى توزيع إثنية واحدة على عدة كيانات سياسية، فالطوارق مثلاً يتوزعون على عدة دول كالجائر ، مالي ،ليبيا، وحتى بوركينا فاسو¹.

ومن ناحية أخرى نتجه إلى تسليط الضوء على:

عملية سيرفال 2013:

حيث أطلقت فرنسا في 10 ماي 2013 عملية سيرفال بعد طلب من الحكومة المالية لوقف تقدم الجماعات المسلحة نحو باماكو.

الخريطة رقم (8): توضح عملية سيرفال



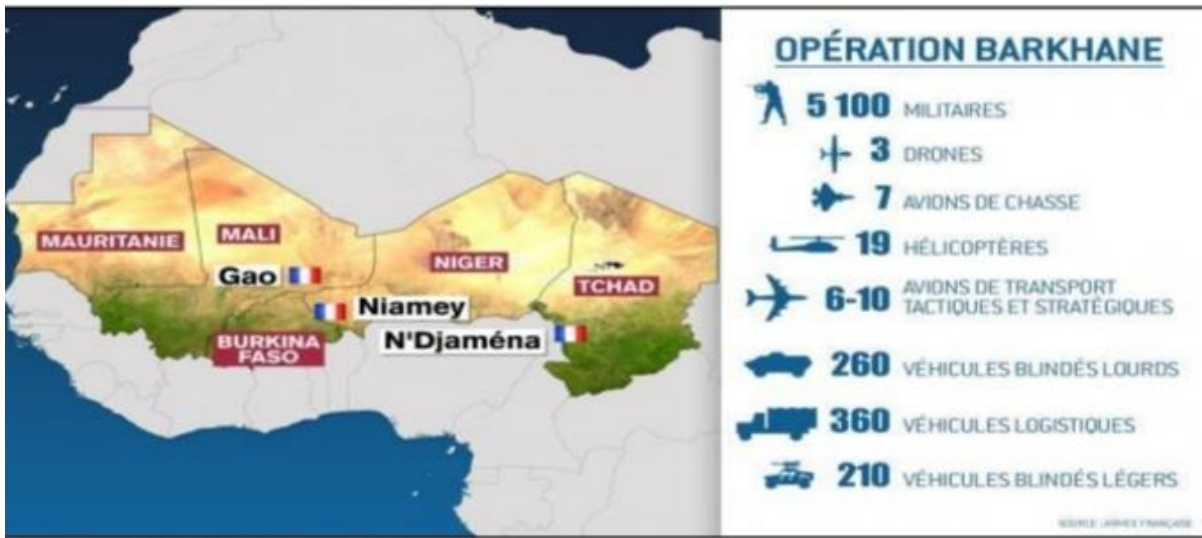
1. Source : <https://www.dna.fr/actualite/2013/01/13/> . "mali-operation-serval".

¹ المرجع نفسه، ص.ص. 27-28.

عملية برخان 2014_2022:

شارك فيها نحو 3000 جندي فرنسي حيث وصل عددهم إلى 5100 جندي خلال سنة 2022 مع دعم من الولايات المتحدة الأمريكية ودول روسية والتي فشلت في تحقيق أهدافها مقارنة لعملية سيرفال لكن لأسباب مجهولة وشكوك كبيرة نظرا لقوة العملية والدعم. إلا أن أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في 22 نوفمبر 2022 إنهاء هذه العملية.¹

الخريطة رقم (9): توضح عملية برخان



Source : <https://information.tv5monde.com/afrique/mali-la-france-reprend-sa-cooperation-avec-l-armee-malienne-415460>

2. تداعيات الأزمة الليبية:

شكلت الأزمة الليبية دافعا لتأجج الصراع بين الشمال والجنوب في مالي، خاصة في عام 2012 بداية من عودة الطوارق الذين خدموا قوة القذافي بعد سقوطه عام 2011، إضافة إلى تدفق الأسلحة والذخيرة عبر الصحراء الليبية من طرف الجماعات المسلحة المدعومة من طرف

¹ أحمد بدي، "من سيرفال إلى فيلق أفريقيا... مسار التدخلات العسكرية في مالي، صحراء ميديا"، في: <https://sahamedias.net/245646>. تم الإطلاع: (2026/03/30).

جهات غربية عن طريق تهريب المخدرات والأسلحة من ليبيا إلى مالي خاصة في مخيمات البوليساريو.¹

3. انفرط عقد التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب:

مع تصاعد حجم القلاقل الإقليمية في كل من مالي، الجزائر، موريتانيا والنيجر بذلت مالي جهدا لصياغة إطار مشترك في مكافحة الإرهاب، وعلى الرغم من إنشاء مركز قيادة مشتركة في تمنراست جنوب الجزائر عام 2010، وعقد قمم إقليمية عديدة لثبات الأوضاع في المنطقة، فعلى سبيل المثال قامت كل من الجزائر وموريتانيا على سحب سفيرها في باماكو، احتجاجا على إقدامها على التفاوض من أجل التنظيمات الجهادية (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على وجه الخصوص) وكان ذلك في فيفري 2010.²

المطلب الثاني: التداعيات السياسية للأزمة في مالي على الجزائر:

أزمة الطوارق:

يتمتع الطوارق بتاريخ واسع في الصحراء الإفريقية الكبرى، لهم خصوصية ثقافية وهوية مميزة يقيم الطوارق في منطقة تقدر مساحتها بـ 2 مليون كلم منتشرين عبر عدة دول في الساحل والمغرب العربي، 80 بالمئة في الجنوب والواحات و 20 بالمئة في الأوساط البدوية الشمالية، يتوزعون على خمسة دول ساحلية وهي مالي، النيجر، بوركينا فاسو، الجزائر وليبيا. يقدر عددهم بين مليون ونصف مليون نسمة، يوجد 600 ألف في النيجر و 300 ألف في مالي و 50 ألف في ليبيا و 30 ألف في بوركينا فاسو و 20 ألف في الجزائر.³

¹ محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 48، (2016)، ص.ص. 102-103.

² فريدم أونوا، "أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، مركز الجزيرة للدراسات، ت. إ. في:

<https://freedomhouse.org/country/mali/freedom-world/>. تم الإطلاع: (20026/03/12).

³ إكرام بالعربي، دور الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماستر، (جامعة مستغانم، 2021/2020)، ص. 52.

وبحكم الجوار الإقليمي لدولة مالي مع الجزائر وكذا المكون الاجتماعي الطارقي المشترك بينهم، تتصدر الجزائر لإدارة الأزمة في شمال مالي سياسيا من خلال عملية الوساطة، كل هذه المعطيات تصنع الجزائر في الخط الأول لمواجهة تحديات الأزمة في شمال مالي، فيظهر ذلك جليا في اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين في غاو من طرف حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا كضربة للوساطة الجزائرية، وعلى الرغم من البعد الدولي الذي أخذته أزمة مالي الجديدة (2012) إلى أن درجة تهديد الأمن القومي الجزائري تبقى مرتفعة، لتشمل تعقيد جهود الوساطة الدبلوماسية مع باماكو والدول المجاورة حول الحدود والسياسية الإفريقية، هذا ما دفع بالجزائر إلى إعادة تقسيم سياستها الخارجية لضمان مصالحها السياسية والحفاظ على دورها الإفريقي.¹

حيث ينظرون صانعوا القرار الجزائريون بتعاطف وتفهم لقضية الطوارق في مالي، لكن بالمقابل يرى إلى مطالبهم بالاستقلال أو الحكم الذاتي، حيث ظهر موقف سلبي للجزائر بعد إعلان الحركة الوطنية لتحرير الأزواد واستقلال إقليمهم في أبريل 2011، هذا الموقف يتوافق تماما مع سياسة الجزائر الرافضة للتعامل مع الحركات الانفصالية أو أي تكتل سياسي. إضافة إلى التداخل الاجتماعي بين طوارق مالي والطوارق في صحراء الجزائر مستمر ومتواصل، مما يسهل تحديات هوياتية كامنة قد تتفجر وتزيد من تطور الحركة الانفصالية.²

¹ أحمد خالدي، "تحديات الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة حالة مالي، النيجر والسودان"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع 17، (2024)، ص.ص. 35-37.

² يحي زويبر، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، (2012)، ص. 3.

الخريطة رقم (10): توضح تمركز الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي



المصدر: رضا شوادة، المقاربة الأمنية الجزائرية اتجاه التهديدات الأمنية التماثلية وغير التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر، 2016/2017)، ص. 99.

من خلال الخريطة نلاحظ تواجد الطوارق في خمسة دول رئيسية في منطقة الساحل الإفريقي، في حين تتركز أكثر في مالي والنيجر حيث تعتبر هاتين الدولتين قلب عالم الطوارق، ومن خلال هذا يمكننا اعتبار الطوارق كقضية تحدي جيواستراتيجية بالنسبة للجزائر تربط الأمن القومي الجزائري مباشرة بمدى استقرار دول الساحل الإفريقي، لما يمكن أن تبديه هذه القضية من حركات تمرد أو انفصال بسبب العدوى الإثنية من الدول المجاورة.

تدهور العلاقات الدبلوماسية:

18 أوت 2020 تمردًا عسكريًا في قاعدة كاتي قرب العاصمة باماكو، تطور بسرعة إلى انقلاب أطاح بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا بعد اعتقاله مع رئيس الوزراء وعدد من الوزراء وإجباره على إعلان الاستقالة عبر التلفزيون الرسمي. وتزعم الانقلاب مجموعة من الضباط أبرزهم آسيمي

غويتا إلى جانب مالك دياو وصاديو كامارا، وشكّلوا ما سُمي اللجنة الوطنية لخلاص الشعب لإدارة البلاد.

لقي الانقلاب ترحيبًا داخليًا نسبيًا بسبب تصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد نظام كيتا، بينما قوبل برفض وإدانة خارجية من المنظمات الإقليمية والدولية، خصوصًا المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي طالبت بعودة النظام الدستوري وأعلنت تعليق عضوية مالي وفرض عقوبات، كما أدانت دول الساحل وفرنسا الانقلاب ودعت إلى إطلاق سراح الرئيس.

أعلن قادة الانقلاب نيّتهم تنظيم مرحلة انتقالية تتضمن تشكيل مجلس انتقالي يضم عسكريين ومدنيين، وتشكيل حكومة انتقالية، ومراجعة الدستور، وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية خلال فترة محددة. كما أكدوا احترام الاتفاقيات الدولية والتعاون مع القوى الدولية لمحاربة الجماعات المسلحة في البلاد. أدى الانقلاب العسكري في مالي سنة 2020 إلى تأثير سياسي مباشر على الجزائر، باعتبارها دولة مجاورة وتشارك معها بحدود طويلة. فقد دفع الانقلاب الجزائر إلى تكثيف نشاطها الدبلوماسي للحفاظ على الاستقرار في مالي وضمان استمرار اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة 2015، كما أثار مخاوفها من تفاقم الأزمات الأمنية والسياسية في الجوار. وعززت هذه الأزمة دور الجزائر كوسيط إقليمي في إدارة النزاع المالي، عبر التنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، لضمان مرحلة انتقالية سياسية تقود إلى إعادة النظام الدستوري وتنظيم الانتخابات، وبالتالي حماية مصالح الجزائر الاستراتيجية والأمنية في منطقة الساحل هذا ما أدى إلى على الدبلوماسية الجزائرية للتدخل باعتبارها قوة إقليمية محورية في الساحل، حيث اضطرت إلى تعزيز مراقبتها ومبادرات الوساطة مما يضيف أعباء سياسية على مستوى السياسة الخارجية.¹

¹ مركز الجزيرة للدراسات، "الانقلاب الرابع: مالي بين الانتقال السلمي والانفلات الأمني"، في: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4765>. تم الإطلاع: (2026/03/03).

في 2023: في إطار سياستها الداعمة للحوار وتعزيز الاستقرار في منطقة الساحل، استقبل الرئيس الجزائري السيد عبد المجيد تبون الإمام المالي محمد ديكو، باعتباره شخصية دينية واجتماعية بارزة تحظى بمكانة واسعة داخل المجتمع المالي. غير أن السلطات المالية اعتبرت هذه الزيارة تدخلاً في شؤونها الداخلية، على خلفية الخلاف القائم بينها وبين الإمام ديكو، الذي ينظر إليه المجلس العسكري بوصفه أحد أبرز الشخصيات المعارضة ذات التأثير الشعبي. وعلى إثر ذلك، أعلنت الحكومة المالية استدعاء سفير الجزائر في باماكو للتشاور، وأبلغته احتجاجها على ما وصفته بـ"الأفعال غير الودية" والتدخل في الشؤون الداخلية لمالي. في المقابل، تؤكد الجزائر أن استقبال الشخصيات الدينية والسياسية يندرج ضمن إطار العلاقات الدبلوماسية المعتادة، وأن سياستها الخارجية تقوم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، مع الحرص على دعم الأمن والاستقرار في المنطقة عبر الحوار والتعاون.¹

في 31 مارس 2025: أعلنت الجزائر عن إسقاط طائرة بدون طيار بعد اختراقها مجالها الجوي قادمة من الأراضي المالية، مؤكدة أن هذا الإجراء جاء في إطار ممارسة حقها السيادي في حماية حدودها وأمنها الوطني. وقد أثار هذا الحادث ردود فعل غاضبة من السلطات المالية، التي سارعت إلى استدعاء السفير الجزائري في باماكو ووجهت اتهامات للجزائر بالتدخل في شؤونها الداخلية ودعم جماعات إرهابية، كما نفت أن تكون الطائرة قد تجاوزت الحدود المالية أو دخلت المجال الجوي الجزائري. في المقابل، تمسكت الجزائر بموقفها، مؤكدة أن الطائرة انتهكت مجالها الجوي وأن التعامل معها كان وفقاً للقانون الدولي وحق الدول في حماية سيادتها. ورداً على ما وصفته بالانتهاكات المتكررة لمجالها الجوي، قررت الجزائر إغلاق مجالها الجوي أمام

¹ مالي تستدعي سفيرها لدى الجزائر للتشاور، في: <https://www.africa-press.net/algeria/policy/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%8A-%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D9%84%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D9%88>. تم الإطلاع: (2026/03/03).

الرحلات القادمة من مالي والمتجهة إليها، كما استدعت سفيرها لدى باماكو للتشاور. كما شمل هذا الإجراء استدعاء سفيرها لدى النيجر، عقب إعلان الأخيرة دعمها للموقف المالي في هذه القضية.¹

المطلب الثالث: التداعيات الأمنية للأزمة في مالي على الجزائر:

1. الإرهاب:

كقيام تنظيم القاعدة بشن هجوم مسلح عام 2013 على وحدة لإنتاج الغاز في عين أميناس جنوب شرقي الجزائر، واحتجزت فيه مئات الرهائن من جنسيات مختلفة، ممن كانوا يعملون بالوحدة، وقتلت 8 منهم، وذلك كرد فعل على التدخل العسكري الفرنسي في مالي، ففي 16 جانفي 2013 هاجم مسلحون حافلة لدى مغادرتها موقع منصة الغاز المستغلة بشراكة بين (بي بي شتات أول) و (سوناطراك)، بتقنورين الواقعة على بعد 30 كلم غرب عين أميناس، وبعد فشل هذه المحاولة توجهت المجموعة نحو قاعدة الحياة واحتجزوا 650 شخصا رهائن بينهم 573 جزائريا و132 من جنسيات نرويجية ويابانية وفرنسية وأمريكية وبريطانية يعملون في حقل استغلال الغاز.

تمثل موقف الجزائر من حادثة الاعتداء واحتجاز الرهائن في توجيه ضربة استباقية من طرف القوات الجزائرية بعد يوم واحد من الهجوم، دون الرجوع إلى الأصوات المنادية بضرورة التحلي بالحكمة وتسيير الأزمة للحيلولة دون وقوع ضحايا على غرار الموقفين البريطاني والفرنسي، إلا أن إقدامهم على إعدام 7 رهائن من الأجانب سرع عملية التدخل لتسفر على تحرير 685 عاملا جزائريا و107 أجنب و تم القضاء على 32 إرهابيا من منفذي الهجوم.²

¹ الجزائر ترد على مالي بسحب سفيرها وإغلاق الأجواء، في:

<https://www.aljazeera.net/amp/news/2025/4/7/%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D8%A5%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84>

² عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري مالي أنموذج، مذكرة دكتوراه، (جامعة باتنة، 201/2017)، ص. 221.

كما أدانت الجزائر بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم السبت 22 أبريل 2023 في منطقة مطار سيفاري بمنطقة موبتي وسط مالي والتي راح ضحيتها العديد من الجنود والمدنيين الماليين.¹

الخريطة رقم (11): توضح موقع منشأة الغاز بتقنتورين



المصدر: سليم بلحاج، التحديات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة، 2021/2020)، ص. 138.

¹ بيان الوزارة_ الجزائر تدين الهجمات الإرهابية في منطقة سيفاري بمالي، في: <https://www.mfa.gov.dz/ar/announcements/communiqué-of-the-ministry-algeria-condemns-the-terrorist-attacks-in-the-area-of-sevare-in-mali-1>. تم الإطلاع: (2026/04/24).

الخريطة رقم (12): توضح الأوضاع في شمال مالي (2013)



المصدر: يحي مشرط، "الاستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م 05، ع 02، (2018)، ص. 78.

من خلال الخريطة نلاحظ الأوضاع الأمنية والعسكرية في مالي سنة 2013، حيث يظهر توزيع السيطرة بين الجماعات المسلحة ومناطق النفوذ والنزاع، في حين يتضح لنا وجود التدخل الدولي العسكري مثل القوات الفرنسية، وبالتالي هذا ما يعتبر تعقيد جيوسياسي الذي تداخلت فيه مصالح الحركات الانفصالية مع المصالح الأجنبية، ومنه يمكن أخذ الأمر كعمق استراتيجي يعكس البعد الإقليمي للأزمة التي يمكن ان تمس بأمن دول الجوار.

2. الجريمة المنظمة:

إن الجريمة المنظمة يقوم بارتكابها مجموعات أو منظمات أو عصابات إجرامية. ونظرا للأوضاع السياسية المتدهورة في منطقة الساحل خاصة في مالي تسهم في تطور نشاط قوي للجريمة المنظمة فيها حيث يوجد أشكال خطيرة للجريمة المنظمة:

أ. المخدرات:

حسب إحصائيات مكتب الأمم المتحدة سنة 2001، تم حجز 124 كلغ من الكوكايين بقيمة 55 مليون دولار، بالقرب من منطقة تنزوا تين 500 كلم إلى الجنوب الغربي من تمنراست ومالي.¹

وفي 2013 أفادت الإحصائيات إلى أن شمال مالي أهم منطقة عبور للمخدرات خصوصا الكوكايين، المقدر قيمته ب 1.8 مليار دولار، القادم من أمريكا اللاتينية عبر غينيا، السنغال، مالي نحو أوروبا والدول المغاربية والعربية.²

ب. تهريب السلاح:

إضافة إلى نشاط المخدرات هنالك نشاط لا يقل أهمية عن الآخر وهو تهريب الأسلحة فمطقة الساحل تحتل المرتبة الثانية عالميا ضمن أكبر أسواق العالم في التجارة الغير شرعية، ويفوق عدد الأسلحة المهربة في المنطقة 8 ملايين قطعة سلاح.³ وما حدث في مالي من نزاع بين الطوارق والحكومة خلال مارس 2012، تم فيه استلاء الجماعات المسلحة على شمال مالي ومنه باشرت هذه الأخيرة في جرائمها حيث وجدت في هذه المنطقة ما يقارب 500 إلى 800 مليون دولار من مداخل تهريب السلاح.⁴ ومن ناحية أخرى أوقفت مصالح الجيش الشعبي الوطني من 11 إلى 18 أبريل 2023 بتمنراست بالناحية العسكرية السادسة، مجموعة إجرامية عابرة للحدود

¹ أسماء رسولي، التهديدات في الساحل الإفريقي بين الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث سبتمبر 2011، 2018، أطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة، 2017/2018)، ص. 163.

² عبد الوهاب عمروش، "الامن في منطقة المغرب العربي والساحل، التحديات والاستراتيجيات"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع 02، (2013)، ص. 81.

³ يجي مشرط، "الازمة في شمال مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة الحوار المتوسطي، م 09، ع 02، (2018)، ص. 352.

⁴ علاء الدين بن دهبان الإزهارى، غزلان فليج، "اثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود على الساحل الإفريقي ودور الجزائر في مكافحتها"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، م 02، ع 02، (2020)، ص. 285.

مكونة من 8 مجرمين، التي كانت تزرع الرعب في المنطقة باستعمال الأسلحة كما تم من خلال نفس العملية استرجاع 3 مسدسات رشاشة من نوع كلاشينكوف ومدفع آلي ومركبة رباعية الدفع.¹

الخريطة رقم (13): توضح المسالك الرئيسية لتهرب الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي



المصدر: "تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة" (UNODC)، (2013).

من خلال الخريطة نلاحظ نشاط عملية تهريب السلاح في منطقة الساحل الإفريقي بكثرة لما تشهده المنطقة من توترات داخلية سياسية، حيث تظهر مالي والنيجر كمصدر عبور لتهرب السلاح نحو دول الجوار وذلك لضعف سيطرتها على مخازن السلاح وانتشار الجماعات المتمردة خاصة في شمالها، هذا مما يسبب خطر على الحدود الجنوبية الجزائرية لاحتمالية اختراقها وتنشيط هذا النوع من العمليات عبرها.

¹ وزارة الدفاع الوطني، "محاربة الجريمة المنظمة وتأمين الحدود الوطنية: توقف مجموعة إجرامية عابرة للحدود"، في: https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2023/avril/mdn18042023ar.php تم الإطلاع: (2026/04/25).

إضافة إلى تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة يوجد نشاطات أخرى في هذا الصدد تتمثل في تهريب السلع والسجائر، المواد الطاقوية كالبنزين، نجد كذلك المواد الغذائية، وقد تطورت عمليات التهريب عبر كامل دول الساحل فنجد تهريب الأسلحة من ليبيا، المخدرات من موريتانيا والنيجر والمغرب، النسيج الإفريقي من مالي، في حين تخرج من الجزائر المواد الغذائية والبنزين.¹

3. الهجرة غير شرعية:

تعرف على أنها انتقال الأفراد والجماعات من مكان إلى آخر بطريقة سرية مخالفة لقانون الهجرة، كما هو متعارف عليه دوليا.

نجد ولاية تمنراست أكثر ولايات الوطن تأثرا وانتشارا لظاهرة الهجرة الغير شرعية، لما يربطها من حدود شاسعة مع كل من دولة النيجر 130 كلم، 701 كلم، فمن 5430 مهاجر غير شرعي سنة 2001 إلى 107702 مهاجر سنة 2004 أي ما يقارب نسبة 60.13 بالمائة.² وشهدت الجزائر عددا هائلا من المهاجرين الغير شرعيين في سنوات 2013 حتى 2016 حيث قدرت النسبة ب 20 ألف مهاجر، معظمهم من القارة الإفريقية يأتي في مقدمتهم الماليون والنيجيريون.³ أما في سنة 2015 أشارت التقارير إلى وصول أكثر من 16792 لاجئ إفريقي إلى الجزائر من بينهم 5588 من مالي.⁴ وتكمن آثار الهجرة الغير الشرعية في أنها مصدر تهديد أمني لما يمكن أن يربط هؤلاء اللاجئين بجماعات إرهابية وعصابات متخصصة في التهريب، هذا مما يخلق حالة من الهلع والخوف في المجتمع الجزائري، وعاملا في توغل المنظمات الإجرامية في البلاد، كذلك قد يخلق توتر كبير بين الدول المصدرة والدول المضيفة، إضافة إلى تحول معسكرات اللاجئين

¹ وهيبه دالع، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر، 2014/2015)، ص. 95.

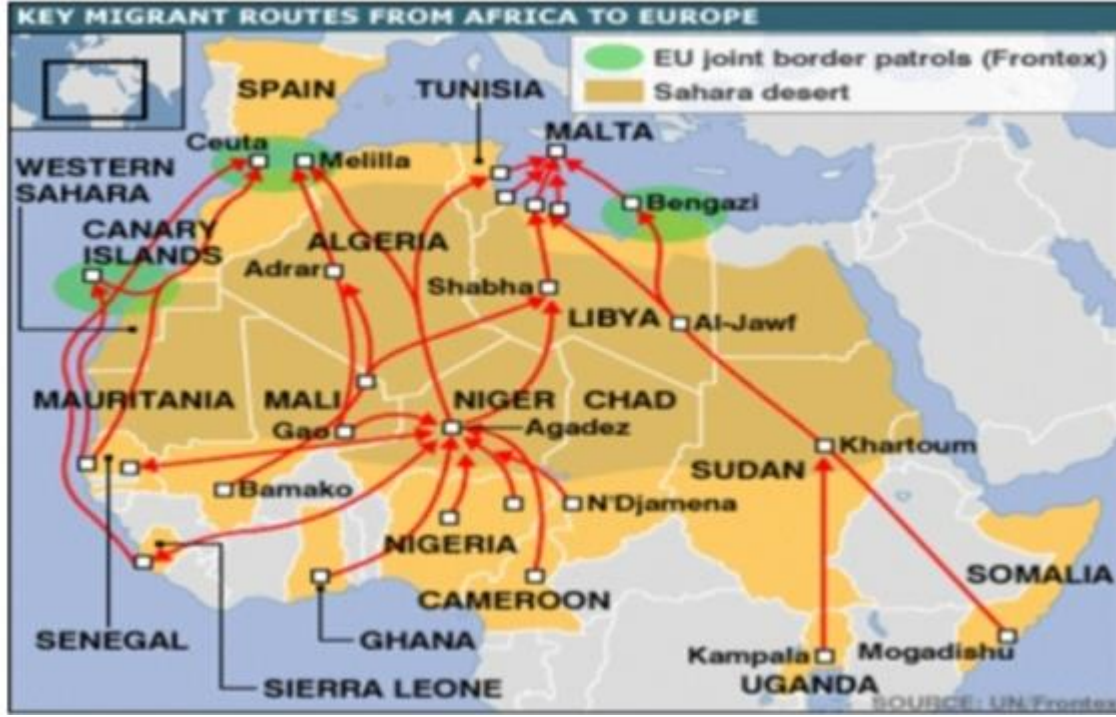
² نسيم بهلولي، عبد الوهاب حفيان وآخرون، حوارات إقليمية وعالمية في منطقة الساحل، عمان، (دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، 2026)، ص 54.

³ المرجع نفسه، ص 100.

⁴ عبد الرحمان غالم، "التحديات الإقليمية وأثارها على الأمن القومي الجزائري"، مجلة السياسة العالمية، م 04، ع 03، (2021)، ص. 73.

إلى منابع لتجنيد المقاتلين كما هو الحال في الجزائر عن فئة الطوارق التي تشكل تخوفا من خلال تنامي أفكار الحركات الانفصالية وما يجدر عنها.¹

الخريطة رقم (14): توضح مسالك الهجرة الغير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي



Source : Henri Plagnol et Francois Loncle, «La simation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne, **Rapport D'information**, N° 4431 Assemblée nationale, P. 28. (04/042026).

من خلال الخريطة نلاحظ تركيز الهجرة الغير الشرعية في إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة، حيث نجد أكثر البلدان عرضة للهجرة الغير الشرعية في منطقة الساحل مالي والنيجر وذلك لأسباب عديدة اقتصادية وسياسية وحتا اجتماعية، هذا مما يجعل الجزائر ممر عبور أولى نحو الهجرة بحكم الحدود البرية المشتركة بينهم، ونلاحظ أن أغلب المهاجرين الغير الشرعيين يقطنون في مناطق حدودية في الجزائر مثل تمنراست وإن قزام وبرج باجي مختار وغيرها، وهناك

¹ محمد مجدان، "الهجرة الغير شرعية نحو الجزائر: أسبابها تداعياتها ومحاربتها"، **حوليات جامعة الجزائر**، الجزء الثاني، ع 29، (2014)، ص. 67.

من يمكث للعيش في الجزائر وهناك من يضعها كمنفذ رئيسي للهجرة نحو أوروبا. وهذا مما يضع الجزائر في خطر استنزاف للموارد الاقتصادية والأمنية مع تفاقم الضغوط والتحديات الاجتماعية.

الجدول رقم (6): يوضح نسبة المهاجرين الغير الشرعيين الأفارقة المتواجدين في الجزائر حسب الجنسيات (2011-2012)

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
نيجر	11200	52,1 %
مالي	2186	10,2 %
كاميرون	1347	6,3 %
غانا	1324	6,2 %
نيجيريا	1266	5,9 %
بنين	938	4,4 %
كونغو	778	3,6 %
ليبيريا	641	3,0 %
ساحل العاج	388	1,8 %

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، "تقرير حول الهجرة الغير الشرعية في الجزائر": وزارة الداخلية والجماعات المحلية، (2020)، ص 14.

من خلال الجدول نلاحظ ان دول الساحل تنصدر قائمة الدول للمهاجرين الغير الشرعيين القادمين للجزائر، حيث نلاحظ ان مالي والنيجر بالنسبة الأعلى بينهم وذلك لتداخل الحدود الجزائرية مع هاتين الدولتين، هذا ما يعكس أن الجزائر أصبحت نقطة عبور أو حتى استقرار للمهاجرين الغير نظاميين، ويتضح ذلك أن هذه الهجرة تكون نتيجة مباشرة للأزمات في الدول المصدرة مثل الانهيار الأمني والسياسي، إضافة إلى وجود الفقر والبطالة والطبيعة المناخية القاسية.

الجدول رقم (7): يوضح عدد المهاجرين الغير الشرعيين الموقوفين عن مديرية شرطة الحدود حسب الجنس في الجزائر

من 2016/1/1 إلى 2016/4/30			2015			2014			2013	2012	2011	2010	السنوات
الرجال	النساء	القصر	الرجال	النساء	القصر	الرجال	النساء	القصر	3541	3459	4114	6854	المهاجرين
1891	35	96	2271	13	116	3691	56	130					الموقوفين
2024			2400			3877			المجموع				
25269									المجموع الإجمالي				

المصدر: خيرة عبد الرحمان ساوس، "جريمة الهجرة الغير الشرعية في القانون الجزائري بين الوقاية والعلاج"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، م 02، ع 10، (2018)، ص. 107

المطلب الرابع: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة في مالي على الجزائر:

أولاً: اقتصاديا

إن عسكرة المنطقة الساحلية المتاخمة للحدود الجنوبية الجزائرية، تستوجب استجابة أمنية وعسكرية من طرف صناع القرار، بمعنى توجيه مخصصات أكبر من ميزانية الدولة لأغراض الأمن والدفاع، بما يمثل استقطاعا من الموارد التي يمكن توجيهها نحو أغراض تنموية أخرى حيث قدرت ميزانية الدفاع بـ 10 مليار دولار سنة 2014 ، بما يعادل 5% من الدخل الإجمالي الخام ، ذلك أن ضرب المقومات الاقتصادية والاستثمارية للدولة هو واحد من الأهداف الاستراتيجية للإرهاب والجزائر كانت هدفا للإرهاب العابر للحدود منذ استقراره في الساحل سنة 2003، في عملية اختطاف 32 سائح أوروبي في جانت سنة 2003، هذا يعتبر ضرب للاستثمار السياحي،

وهي صناعة أساسية للجزائر، حيث تتحدث مصادر من وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية عن وضع خمسة ولايات من الجنوب، تصنف بالمناطق المحرمة على السواح¹.

على رأسها تمنراست لا سيما منطقة اليزي، حيث تعتبر الطاسيلي، والهقار بؤرة استقطاب للسواح، إضافة إلى ولايات أخرى، كأدرار، وتندوف، ورقلة، هذا الوضع أثر على مردود الصناعة السياحية، والأرقام تتحدث عن ذلك، حيث لم يتعدى عدد السياح الوافدين عن 643 سائحا سنة 2012، فسجلت بذلك تراجع بـ 60 المئة عن مردود 2011، ذلك من خلال ضرب منشآت حيوية كالمركب الغازي بتقنورين بحاسي الرمل القريب من الحدود الليبية والذي يقدر إنتاجه 10 بالمئة من الإنتاج الوطني للغاز الطبيعي، هذه الأعمال تؤثر على المردود الاقتصادي للقطاعات المستهدفة، لكن الأخطر من ذلك هو خلق بيئة أعمال طاردة للاستثمار الأجنبي، ويؤشر على ذلك رحيل بعض الشركات المتعددة الجنسيات مثل شركة "توتال" الفرنسية " وبريتش بتروليوم " البريطانية ، وربطت عودتها بتوفير ضمانات أمنية، ووصلت الى حد مطالبتها، بخصوصية الأمن، وهذا ما يتعارض مع المبادئ السيادية للجزائر كما أدت اعتداءات تيقنورين إلى تجميد مشاريع بقيمة 14 مليار دولار ، هذا الوضع أدى إلى تراجع طاقتها الإنتاجية، وشكل لها عجز على تأمين حصص زبائنها التقليديين، مثل تقليص حصة إيطاليا بـ 13 مليون متر مكعب وهذا ما يعتبر إخلالا بالالتزامات التعاقدية مع الدول الزبونة، الأمر الذي يترتب عنه تعويضات مالية باهظة، وتأثر الأزمة في شمال مالي على استثمارات الجزائر في الدول الساحلية ، حيث تستثمر الجزائر في مجال المحروقات من خلال الفرع الدولي لشركة سوناطراك، وتملك تراخيص استكشاف، وتنقيب، واستغلال في كل من مالي وموريتانيا والنيجر فضلا على ارتفاع معدلات البطالة، من جراء توقف بعض المشاريع، هذا ما ينعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري، بل يتعدى تأثير التهديدات الأمنية ليشمل أجندة التعاون المشترك الإقليمي، حيث تأخذ الاهتمامات الأمنية مساحة

¹ رياض بلحناش، دور الوساطة الجزائرية في إدارة النزاع المالي، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، 2016/2017)، ص. 126.

أكبر على مستوى التصميم والبرمجة والتنفيذ على حساب قطاعات تنموية أساسية وملحة.¹ النزاع المالي يهدد منطقة استراتيجية للجزائر، حيث أن المنطقة المعنية تمثل شريان حياة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل شبه كامل على البترول والغاز الصحراوي، يوجد نحو 98 بالمئة من عائدات الجزائر الخارجية مرتبطة بهذه الموارد. من ناحية أخرى تجد أن المليون يساهمون في توفير أيدي عاملة رخيصة، هذا مما يشكل منافسة للأيدي العاملة المحلية، إضافة على أنها تخلق مشاكل عويصة تقرير أعداد للعمالة الوافدة.² كذلك نلاحظ وجود الجماعات المسلحة المتسربة من مالي والتي تخضع إلى تهريب السلع والمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، إضافة إلى تزوير العملة والذي ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني ويخلق ظاهرة السوق السوداء والعمالة، كذلك ما نجد عملية غسيل الأموال الناتجة عن تجارة الأسلحة والمخدرات.³

والمنعطف الأهم هنا هو أنها تؤثر بصفة مباشرة على الأمن الغذائي من خلال انعدام القدرة الشرائية للمواطنين، نتيجة غلاء الأسعار كما أنها تؤدي إلى التفاوت الفئوي في توزيع الدخل عند الفرد الجزائري الناتجة عن التزوير والرشوة، حيث تحصل فئة من الناس على مداخيل متنوعة، فهي بذلك تعتبر استقطاعا عن الدخل القومي للدولة خاصة عند تهريبها إلى بنوك أجنبية، وهذا ما حد في ثقل الاقتصاد وساهم في إضعافه.⁴

ثانيا: اجتماعيا

1. تكاليف الرعاية والإيواء:

¹ المرجع نفسه، ص. 127.

² مسعود بولنوار، "التداعيات الأمنية للتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن الوطني الجزائري، قراءات استشرافية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م 13، ع 01، (2022)، ص. 12.

³ حكيم غريب، "الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأثرها على الأمن الإنساني"، مجلة الحقيقة، م 17، ع 04، (2018)، ص. 60.

⁴ هشام محمد جلال، شبكات التطرف والإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مالي أنموذج، القاهرة، (المكتب العربي للمعارف، ط 01، 2020)، ص. 134.

استقبلت الجزائر حسب إحصائيات وزارة الخارجية سنة 2012 قدر بحوالي 2094 لاجئ من شمال مالي، وعلى أثر ذلك عملت الحكومة الجزائرية على فتح مراكز استقبال حدودية مخيم تيزاواتين بتمنراست، مخيم تيميمون وبرج باجي مختار بأدرار، حيث يتكفل الهلال الجزائري بتسيير هذه المخيمات بالتنسيق مع السلطات المحلية، رغم الجانب الإنساني الذي يطبع استقبال اللاجئين، إلا أنه يشكل عبئا إضافيا على الجزائر من الناحية المادية فيما يخص الإطعام والمأوى والرعاية الصحية.¹

2. الإخلال بالبناء الديمغرافي الوطني:

إن سيل المهاجرين المتدفق يمكن أن يؤثر سلبا في التوازن السكاني وبالتالي تزداد نسبة المهاجرين في المجتمع الجزائري كبلد مستقبل مما قد يساهم على المدى الطويل بتكوين أقليات قد تهدد أمن الدولة والمجتمع، من جهة أخرى يشهد الجنوب الجزائري تواجد عدد كبير من اللاجئين الساحليين والماليين،² حيث أصبحت تمنراست تلقب بالعاصمة الإفريقية بسبب استقطابها لعدد كبير من النازحين الأفارقة، الأمر الذي سيؤدي إلى الإخلال بالتوازن الديموغرافي مهددة بذلك مواطني المنطقة، كما أن تعدد الجنسيات أكثر من 35 جنسية في منطقة تمنراست واليزي ومغنية، نتج عنه الانتشار الواسع الظواهر التشرذ والتسول.³

3. التأثير على الأمن الصحي:

تتمثل انعكاس ظاهرة انتشار المهاجرين غير الشرعيين خاصة في انتشار الأمراض الفتاكة أو المعدية منها كمرض فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) خاصة في الولايات الحدودية إضافة إلى انتشار الظروف المزرية كالإقامة في البيوت القصديرية، مما قد يساعد على ظهور أوبئة خطيرة

¹ رياض بلحناش، مرجع سابق، ص. 129.

² محمد مجدان، "التحديات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م 03، ع 01،

(2016)، ص. 12.

³ صبيحة بخوش، "الهجرة الغير الشرعية وتداعياتها على الأمن في منطقة شمال إفريقيا: الجزائر أنموذج"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، م 01، ع 01، (2018)، ص. 301.

يصعب التصدي لها كداء السل وانتشار وغيرها مما قد يؤثر سلبا في تطبيق سياسة الخريطة الوطنية نتيجة الاختلالات التي قد تحدث جراء العدد الكبير للمهاجرين الماليين غير الشرعيين¹.

4. التأثير على الهوية الوطنية الثقافية وتفشي الآفات الاجتماعية:

فقد أصبح المهاجرون غير الشرعيين ينتجون أشكال مختلفة من الآفات والممارسات التي لا تمثل بأي صلة بقيم المجتمع الجزائري، حيث غالبا ما يجلبون معهم السمات الخاصة بثقافتهم الأصلية ويسعون جاهدين للحفاظ على هويتهم ولغتهم ودينهم وتقاليدهم، بالإضافة إلى انعدام الأمن الناتج عن هذه الظاهرة، الذي يرتبط في جانب منه بالظروف الاجتماعية وكذا العوامل النفسية الناتجة عن الإحباط النفسي الذي يعاني منه المهاجرون غير الشرعيين في المجتمع الجديد فيتخذون من العنف وسيلة لإثبات الذات والانعزال عن الآخرين. كما يضاف إلى كل هذه الآفات، تفشي ظاهرة الرشوة وهي الطريقة التي يحاول بها المهاجرون السريون الحصول على الوثائق الإدارية اللازمة للبقاء في الجزائر، ضف إلى ذلك فإن دخول الأقليات والديانات الدخيلة على المجتمع الجزائري أمر يهدد كيان السكان الأصليين، باختلال التوازن الاثنى في الجزائر حيث تمارس الطقوس الوثنية والشعائر المسيحية مما يهدد الهوية الثقافية الجزائرية، ومنه في ظل التوافد الكبير للاجئين من الساحل الإفريقي أصبحت الهوية الجزائرية العربية الإسلامية الأمازيغية مهددة بخطر الاختراق من تلك الفئات خاصة في ظل استمرار موجات الهجرة الغير الشرعية الناتجة عن الأزمات وتردي الأوضاع السياسية.²

¹ مسعودة بولنوار، مرجع سابق، ص. 14.

² مراد فول، "تأثير ظاهرة الهجرة الغير شرعية على الأمن المجتمعي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع 07، (2017)، ص. 41.

المبحث الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية واستراتيجيات مواجهة التهديدات الإقليمية:

المطلب الاول: المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي:

ترتبط الجزائر جغرافيا وسياسيا وأمنيا واجتماعيا بمنطقة الساحل الإفريقي، فإن مستقبلها حتما ما يتأثر بهذه المنطقة لذا تسعى هذه الأخيرة إلى هندسة مقاربة شاملة وفق مبدأ التعاون باحترام سيادة الغير.

المقاربة الاجتماعية الدينية:

ترتبط الجزائر بحدود جغرافية في منطقة الساحل، فليها ترابط سكاني من عدة قبائل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو وعرب المغرب العربي، ونظرا لتقشي الإسلام في هذه المنطقة فاعتمدت الجزائر على الجانب الديني كفاعل في تنوير الأطراف ونبذ الفكر الإرهابي، حيث استضافت الجزائر العاصمة في 2013 المؤتمر التأسيسي لرابطة العلماء والدعاة من بلدان الساحل، وعقد اجتماعان آخران في نفس الموضوع سنة 2015، وتم التوصل إلى أن مكافحة الإرهاب لا تكون بالقوة العسكرية لوحدها بل بغرس قيم التسامح وأسس الإسلام.¹

المقاربة الاقتصادية:

تشمل هذه المقاربة في التعاون الاقتصادي الإفريقي نظرا للجزائر ووزنها الجيوإستراتيجي في القارة ينتظر منها أن تكون دولة مبادرة حيث تمثلت في إقدام الجزائر على إلغاء مديونية تقدر ب 902 مليون دولار ل 14 عضو في الاتحاد الإفريقي، نجد كذلك مجموعة من المشاريع مثل بناء ميناء شرشال غرب العاصمة الجزائرية والمتوقع منه مساعدة البلدان الإفريقية التي لا تملك موارد لإنجاز البنى التحتية، مشروع الطريق العابر للصحراء بين الجزائر ولاغوس، مشروع أنبوب غاز غرب إفريقيا، إضافة إلى هذه المشاريع نجد تنظيم النسخة الأولى من الملتقى الإفريقي

¹ زيان بن يطو، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر)، 208-207. ص.ص. (2023/2022).

للاستثمار والأعمال المنظم في ديسمبر 2016 بهدف نقل استثمارات جزائرية للدول الإفريقية، ومن ناحية أخرى خضعت الجزائر في تقديم مساعدات مالية واقتصادية لدول الجوار المغربية خلال أحداث الحراك العربي.¹

المقاربة الدبلوماسية:

ترتكز الدبلوماسية الجزائرية على تفعيل اللقاءات المباشرة، حيث اعتمدت الجزائر مبدأ التحرك الجماعي ونجحت في الحفاظ على استقرارها وإقناع القوى الكبرى بمنطقة في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تمثل نشاط الجزائر دبلوماسية في المنطقة في قضية الحدود مع الغرب والصحراء الغربية، دورها في حل الأزمة المالية من خلال قمة جانت 1990، الاتفاق في إدماج الطوارق ، قمة غاو التي ركزت على تنقل الأشخاص ومحاربة التهريب في حدود مالي، قيامها بوساطات تفاوضية ما بين 1991 1994 أدت إلى نهاية النزاع المالي سنة 1996، واستمرت الاتفاقيات للوساطة الجزائرية حتى 2015، ضف إلى ذلك بروز الدور الإقليمي للجزائر والمتمثل في إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب و إنشاء القيادة الإقليمية للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب في تمناست.²

المقاربة الأمنية:

تمثلت المقاربة الأمنية في مساهمة الجزائر في لجنة الأركان العملانية المشتركة في 2009، وحدة الدمج والتنسيق في 2010، والتي توصلت بدورها إلى مطاردة الإرهابيين خارج الحدود، الاتفاق على التعاون العسكري بين القوى النظامية، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب وتكثيف الرقابة على منطقة الصحراء.³

¹ المرجع نفسه، ص.ص 209-212.

² المرجع نفسه، ص.ص 213-219.

³ المرجع نفسه، ص.ص 220-236.

معوقات المقاربة الجزائرية:

_ التدخل العسكري: يعد التدخل الأجنبي عائقا لتحقيق المقاربة الجزائرية السلمية للأمن، حيث نجد التدخل الفرنسي في مالي في 2012 هدفه الظاهري هو تقديم المساعدة لمالي من أجل القضاء على الجماعات المتطرفة أما أهدافه الخفية هو الاعتبارات الاقتصادية والمصالح الفرنسية، كذلك نجد التدخل في ليبيا من خلال تجنيد دول التحالف من مجلس الأمن تمهيدا لحلف الناتو في 2011، حيث أن التدخل يرمي إلى مصالح خفية منها السيطرة على موارد الطاقة وتوسيع النفوذ في إفريقيا ضف إلى ذلك التدخل الأمريكي الذي كان بعد 2001، ومنه فقد يؤثر على مسار المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة من خلال تقليص فعاليتها و تعقيد البيئة الأمنية في الساحل وتفاقم الأزمات.¹

_ هشاشة التعاون الإقليمي: حيث تسعى الجزائر إلى تحقيق الأمن الإنساني وهذا يتطلب تكاثف قوي، لكن مع ظهور الفواعل الجديدة في المنطقة يعرقل نشاط المقاربة، إضافة إلى تردي الأوضاع السياسية التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011 خاصة أن الاتحاد الإفريقي لم يبادر في حل الأزمات خاصة الأزمة الليبية هذا ما أدى إلى فتح المجال أمام حلف الناتو للتدخل، ضف إلى تعزيز الشراكة مع الأمم المتحدة هذا ما عكس عدم قدرته على تحقيق أهدافه منفردا وقد يمثل هذا تناقضا مع فكرة الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية، طبعاً في هذه الحالة لن تجد الجزائر مساندة قوية من طرف الاتحاد الإفريقي في سياق مقاربتها مما يضعف أو يقلص من حجم فعاليتها.²

المطلب الثاني: الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب:

على المستوى المحلي:

¹ سعاد قاسمي، "المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية وإشكالية التدخل الأجنبي"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، م 06، ع 03، (2021)، ص ص. 279-281.

² المرجع نفسه، ص ص. 282-283.

1. أمنيا:

تعتبر الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب متعددة المستويات وتشمل:

_ الأجهزة النظامية: وتتضمن الجيش الذي اكتسب خبرة ميدانية واحتل مراتب متقدمة من بين جيوش العالم، مهامه حماية المؤسسات الحكومية والمواقع الاستراتيجية، ملاحقة الجماعات الإرهابية متعاوناً مع القوات الخاصة والقوات الجوية والبحرية في تنفيذ العمليات، كذلك لدينا الدرك الوطني الذي يعتبر همزة وصل بين الجيش والشعب متواجد في جميع البلديات، تتمثل مهامه في تجنيد المدنيين الذين أتموا الخدمة العسكرية والإشراف على الحرس البلدي الجديد، كما أنه يقوم على جمع المعلومات الاستخباراتية ويساعد جهاز العدالة في مكافحة الجريمة، ضف إلى ذلك الشرطة تكلف بحرب المدن والشوارع من مهامه نذكر تفكيك الألغام والمتفجرات التي يزرعها الإرهابيون في الأماكن العامة.

_ الأجهزة الشبه النظامية: تشمل قوات الدفاع الذاتي هدفها مواجهة صعوبة التضاريس والجغرافيا، تتكون من قدماء المحاربين وأبنائهم والمتطوعين لحماية الممتلكات في المناطق الريفية، كذلك لدينا الحرس البلدي ممول عبر غطاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية لتجنب قيود صندوق النقد الدولي، يخضع لإشراف وزارة الدفاع الوطني وفرق الدرك الوطني.¹

¹ نور الدين سعدون، سامي العيفة، "مقومات المقاربة الجزائرية في التصدي للإرهاب وانعكاساتها إقليمياً ودولياً"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، م 19، ع 02، (2022)، ص.ص. 186-185.

الجدول رقم (8): يوضح ميزانية وزارة الدفاع الجزائري من 2011 إلى 2018

السنة	ميزانية وزارة الدفاع بالدينار الجزائري
2011	516.638.000.000
2011 تكميلي	631.076.546.000
2012	723.123.173.000
2013	825.860.800.000
2014	955.926.000.000
2015	1.047.926.000.000
2015 تكميلي	1.047.926.000.000
2016	1.118.297.000.000
2017	1.118.297.000.000
2018	1.118.297.000.000
2018 تكميلي	1.118.609.000.000

المصدر: أسامة سليخ، الاستراتيجية العسكرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2019/2018)، ص. 193.

من خلال الجدول نلاحظ تطور ميزانية الدفاع الوطني، حيث عملت الدولة الجزائرية على زيادة حجم إنفاقها خاصة منذ سنة 2011 فما فوق نتيجة التوترات التي حدثت في جوارها الإقليمي، في حين تضاعفت أكثر بمرور السنوات وهذا ما يعكس قوة الجزائر وسعيها لتطوير قدرات الجيش، كما نلاحظ لجوئها للميزانيات التكميلية وهذا يدل على أن الجزائر مستعدة دوما لتوفير كل الإمكانيات لمواجهة أي تهديد خارجي، واستقرار الميزانية في السنوات الأخيرة يبعث برسالة النجاح في السيطرة على الوضع الأمني ومدى فعالية المنظومة الدفاعية.

الجدول رقم (9): يوضح منظومة الدفاع الجوي الجزائري (2017)

68	طائرات تدريب
266	طائرات نقل
99	طائرات هجومية
257	طائرات هليكوبتر
38	هليكوبتر هجومي

الجدول رقم (10): يوضح منظومة الدفاع البحري الجزائري (2017)

08	فرقاطة
13	طرادات
43	طوافة بحرية
06	غواصات

الجدول رقم (11): يوضح منظومة الدفاع البري الجزائري (2017)

2405	دبابة قتالية
220	مدافع ذاتية الدفع
270	مدافع السحب
176	نظام إطلاق متعدد الصواريخ

المصدر: فيروز مزياني، تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الاستراتيجية الأمنية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة،

2021/2020)، ص. 190.

2. سياسيا:

اتخذت الجزائر عدة إجراءات سياسية لمكافحة الإرهاب داخليا وتمثلت في سياسة الوئام المدني أقر الرئيس بوتفليقة على هذه السياسة التي نصت على مد التسامح مع المسلحين الراغبين في التوبة جاء بعد استفتاء شعبي 16 سبتمبر 1999 وتم فيه إنهاء مجموعة من التدابير لصالح المتورطين في أعمال الإرهاب منها الإعفاء من المتابعات للذين لم يتورطوا في جرائم الشرف والقتل وأعلنوا صراحة عن توبتهم، بعدها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية تتركز هذه الوثيقة كمبادرة تكميلية لسياسة الوئام المدني، وأظهرت بوضوح أن المقاربة الأمنية في محاربة الإرهاب تجمع بين القانون العادل وشروط الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

3. اقتصاديا:

اتبعت الجزائر اقتصاديا جملة من المناهج والمخططات في إطار سياستها في مكافحة الإرهاب، وذلك عن طريق إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تقديم قروض بدون فوائد، حيث أن هذه المشاريع المخصصة للشباب تقلل من التحديات الاقتصادية التي تغذي الإرهاب داخليا، فالبطالة والحرمان الاقتصادي من أبرز العوامل التي تجعل الشباب أكثر عرضة للتطرف والانخراط ضمن الجماعات الإرهابية.

4. اجتماعيا وثقافيا:

تم تنظيم العديد من التظاهرات الدولية وإنشاء العديد من المكتبات، المدارس، المؤسسات الثقافية، كما أن الجزائر عملت على استعادة المرجع الديني عن طريق تحسين تكوين الأئمة من أجل إدارة المساجد، من أجل الحفاظ على الحدة الدينية وإدراج موضوع الوقاية من التطرف العنيف في خطب المساجد، تشجيع الكتاب الديني المعتدل عوض الكتب التي تحرض على العنف.¹

¹ أم قبي، "البيات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: من التعامل الأمني إلى السياسي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 30، (2017)، ص.ص. 515-516.

5. إعلاميا:

- اعتمدت الجزائر استراتيجية إعلامية لمواجهة الدعاية التي تستعملها الجماعات الإرهابية عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، ومن بين أهم هذه المبادرات نجد:
- _ منع الهجمات الإرهابية: حيث تمكنت الجزائر من إحباط العديد من الهجمات عبر كشف مخططات التنظيمات المتطرفة التي تم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
 - _ تعطيل الشبكات الإرهابية: تكون هذه الخاصة من خلال عمليات ميدانية نشطة على مواقع التواصل لتفكيك شبكات إرهابية خاصة الداعمة في تصدير السلاح.
 - _ ردع الإرهابيين المحتملين: حيث يكون من خلال نشر الدولة لعمليات أمنية تحد من التحريض ضد العنف وانتشار الفكر المتطرف، إضافة إلى توقيف الخطابات التي تشجع على معارضة النظام.
 - _ مشاريع لدعم الاستراتيجية: تشمل مشروع عصرنه الجيش ومدارس أشبال الأمة.¹

على المستوى الإقليمي:

عربيا: تحركت الجزائر على المستوى العربي لتطوير موقف مشترك تجاه الإرهاب، وكان ذلك من خلال المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب سنة 1998 ودخولها حيز التنفيذ سنة 1991، ونصت الاتفاقية على نبذ العنف وتعزيز التعاون الأمني بين الدول العربية عبر تبادل المعلومات والخبرات، كما أكدت الجزائر على ضرورة تكثيف التعاون العربي واتخاذ موقف مشترك تجاه الدول التي توفر ملجأ للقيادات الإرهابية.

¹ عبد القادر مازوزي، "الاستراتيجية الإعلامية لمكافحة الإرهاب في الجزائر"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، م 12، ع 03، (2024)، ص. ص. 497-510.

إفريقيا: نشطت الجزائر دبلوماسيا على الساحة الإفريقية في إطار مكافحة الإرهاب، بعد تنظيم منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1999، حيث ساهمت في إعداد الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب والتي دخلت حيز التنفيذ في نفس السنة، كما دعت إلى تعزيز التنمية في إفريقيا خاصة في منطقة الساحل، ضف إلى ذلك دعمها إلى التنسيق الأمني بإنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب سنة 2004، لتبادل المعلومات والخبرات وتعزيز التعاون الإقليمي، مع تأكيدها على رفض التدخل الأجنبي وتفضيل الحلول السياسية والدبلوماسية.

مغاربية: سعت الجزائر إلى تعزيز التعاون الأمني بين دول المغرب العربي لمواجهة التهديدات المشتركة، حيث تم خلال اجتماع وزراء داخلية الدول المغربية سنة 2013 الاتفاق على تكثيف التنسيق وتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية، والعمل على مقاربة تنموية، وقطع مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، كما تم إنشاء لجنة لمتابعة تنفيذ هذه القرارات، وتم لاحقا تبني استراتيجيات مغربية مشتركة لمكافحة الإرهاب ودعم الحلول السلمية خاصة في أزمة مالي.¹

على المستوى الدولي:

سعت الجزائر في إقناع المجتمع الدولي بضرورة إيجاد تعريف موحد للإرهاب، لتحديد العدو المشترك وبلورة استراتيجية شاملة وتعزيز وحدة الصف في مكافحة الظاهرة، حيث طالب الجزائر عبر مختلف المحافل الدولية المجتمع الدولي بضرورة التمييز وعدم الخلط بين ما أصطلح على تسميته الإرهاب وحركات التحرر، لكنها واجهت صعوبات جمة حيث أن كل دولة تتصرف وتفسر هذه الظاهرة وفقا لمصالحها الذاتية، من خلال تجربة الجزائر الميدانية في مكافحة الإرهاب

¹ عبد الحق بن جديد، سميرة باسط، "استراتيجية الجزائر الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع 08، (2016)، ص.ص. 36-40.

كانت من بين الدول السبابة في إيجاد قانون دولي يجرم الفدية والتي تعتبر أهم مصدر لتمويل الإرهاب.¹

المطلب الثالث: الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة:

داخليا:

الآليات القانونية:

- الآليات القانونية لمكافحة ظاهرة التهريب: تعتبر مكافحة التهريب من الأولويات الرئيسة للسلطات العمومية في البلاد، حيث ظهرت بواورها بصور الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، حيث تم بموجب هذا الأمر تعديل المادتين 300 و 301 من قانون الجمارك المتعلقة بكيفيات التصرف في البضائع المحجوزة أو المصادرة في إطار مكافحة التهريب، كما تم إلغاء المادة 323 من قانون الجمارك التي كانت تتعلق بمخالفات تهريب البضائع غير المحظورة وغير الخاضعة لرسم مرتفع، ليضفي عليها هذا التعديل وصف الجنح، إضافة إلى تعديل المواد 226 327 328 من قانون الجمارك التي شددت في العقوبات والجزاءات المقررة لجنح التهريب،² ولم يمض شهر على صدور هذا القانون ليصدر الأمر رقم 06-05 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب والذي تمت صياغة مشروعه التمهيدي من طرف وزارة العدل، لتتضح بذلك القواعد الأساسية التي تبنى عليها الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة التهريب، وهو ما يفسر أيضا طابع الاستعجال الذي اكتسب هذا المشروع من أجل ملاحقة الشبكات الإجرامية المنظمة المتورطة في ظاهرة، التهريب على المستويين الوطني والدولي.³

¹ نور الدين سعدون، سامي العيفة، مرجع سابق، ص.ص. 191-192.

² الأمر رقم 05_05 المؤرخ في 25 جويلية 2005، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية.

³ الامر رقم 06_05 المؤرخ في 23 أوت 2005، المتعلق بمكافحة التهريب، الجريدة الرسمية، 19 جويلية 2006، ع 47.

_الآليات القانونية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات: عمدت الجزائر إلى تبني آليات قانونية التي تعنى بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وإدماجها، فكان أبرزها صدور المرسوم التنفيذي رقم 97-212، معلنا عن إنشاء ديوان وطني لمكافحة المخدرات وإدماجها، لكن الوصول إلى سياسة وطنية شاملة لمكافحة المخدرات يتطلب أكثر من ذلك، فبعد تنصيب الديوان بسنتين قرر المشرع الجزائري تخصيص قانون منفرد يحمل في طياته أحكاما تعالج آفة المخدرات والمؤثرات العقلية فصدر القانون رقم 04-18 موسوما بالقانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال غير المشروعين بهما الذي يقع في 39 مادة مقسمة إلى أربع فصول، تدرج المشرع من خلاله في وضع الجزاءات لمختلف المراحل التي قد تمر بها عملية الإنتاج والاستهلاك والترويج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية.¹

_الآليات القانونية لمكافحة تبييض الأموال: قامت الجزائر بالتصدي لظاهرة تبييض الأموال باتخاذ القانون رقم 05-01 المعدل والمتمم بمقتضى الأمر 12-02 المؤرخ في 13 فيفري 2012، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، بحيث اعتبرت عملية تبييض الأموال بموجب المادة 2 من هذا القانون بأنها تحويل الممتلكات أو نقلها مع علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية، إضافة إلى إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو اكتساب الممتلكات أو حيازتها مع علم الفاعل بأنها تشكل عائدات إجرامية.²

الآليات الإدارية:

_التحريب: عمدت الجزائر على خلق مؤسسات إدارية وجهات معنية لمكافحة التحريب وتتمثل في مصالح الجمارك التي تعمل على المراقبة والفحص والتفتيش لكل المبادلات التجارية،

¹ القانون لاقم 04_18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الإتجار والاستعمال الغير مشروعين بهما، 26 ديسمبر 2004، الجريدة الرسمية، ع 83.

² القانون رقم 05_01 المؤرخ في 06 فيفري 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، 09 فيفري 2005 الجريدة الرسمية، ع 11.

يوجد كذلك الديوان الوطني لمكافحة التهريب وهو الهيئة التي تقوم على إعداد برنامج عمل وطني، تنظيم وجمع المعلومات الخاصة بالتهريب، إعداد برامج إعلامية وتحسيسية، التقييم الدوري للأدوات والآليات القانونية، كما نجد كذلك اللجان المحلية لمكافحة التهريب والذي يختص في متابعة النشاط وتطوير الشبكات وتبليغ الإجراءات المتخذة لجميع المتدخلين في مجال مكافحة التهريب.¹

_ المخدرات: أنشأت الجزائر جهات إدارية فعالة في إطار مكافحة المخدرات والمتمثلة في اللجان الوطنية في مكافحة المخدرات والتي من مهامها هي اقتراح السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات، التنسيق بين القطاعات الداخلية والعدل والصحة والتربية، إعداد البرامج الوطنية للوقاية، متابعة تنفيذ الاستراتيجية، ومن جهة أخرى نجد الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والذي يهتم بجمع وتحليل المعلومات، إعداد الدراسات والبحوث، ترتيب الإحصائيات، إعداد التقارير الدورية الخاصة بالمخدرات في كل مجالاتها.²

_ تهريب الأسلحة: في سنة 2011 قامت هيئة أركان الجيش الوطني بتشكيل لجنتي خبراء وأمن عسكريين عالجتا المستوى لتقييم مدى الضرر الأمني الذي يلحقه كتسرب كميات كبيرة من الأسلحة في ليبيا، وتضم اللجنتين مسؤولين من أجهزة الأمن والاستعلامات وخبراء في مكافحة الإرهاب والتسلح والعمل على الحيلولة دون وصول الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية.³

الآليات الأمنية:

_ جهاز الدرك الوطني: تعتبر مكافحة الجريمة المنظمة من أهم الأنشطة التي يقوم بها الدرك الوطني ويعول في ذلك على سلسلة من الهياكل التابعة له وهي، مركز الوقاية من الجرائم

¹ نادية عبد الرحيم، "الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التهريب في الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، م 02، ع 08، (2021)، ص ص 63-59.

² نوال جرمون، "استراتيجية مكافحة تجارة المخدرات: الجزائر أنموذج"، المركز الديمقراطي العربي، (2017)،

³ إكرام بالعربي، مرجع سابق، ص ص. 89-90.

المعلوماتية للدرك الوطني، المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني، المصلحة المركزية للتحريات الجنائية،¹

_ وحدات حرس الحدود: مهمتها تأمين الشريط الحدودي خاصة المناطق المعزولة والنائية، حيث تدعم هذه الأخيرة بوحدات الشرطة القضائية والجمارك.

_ الجيش الشعبي الوطني: تنتشر عناصر الجيش عبر أقاليم الجنوب الغربي على الحدود المالية النيجيرية، وكذلك أسندت إلى انتشارها على بلدية الدباب الحدودية مع ليبيا حيث ينصب بذلك الاهتمام بملاحقة المهربين وأفراد الجماعات الإرهابية.²

إقليميا:

لقد انضمت الجزائر إلى الجهود الإقليمية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال المصادقة عديد الاتفاقيات ذات الصلة من بينها على اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب المعتمدة خلال الدورة العادية الخمسة والثلاثون المنعقدة بالجزائر من 12 إلى 14 جويلية 1999 والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2000/79 المؤرخ في 19 أفريل 2000.³

كما أن الجزائر عملت على مجموعة من المبادئ مع دول منطقة الساحل لمكافحة الجريمة المنظمة وهي:

_ وقف التدخل الأجنبي الفرنسي والأمريكي الذي تتخذه الجماعات الإرهابية ذريعة للقتال.

_ إعطاء أهمية للمشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة والجهل التي تدفع المتضررين للعنف.

¹ سليم بلحاج، "انعكاسات الجريمة المنظمة على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجية مواجهتها"، مجلة الأحياء، م 21، ع 29، (2021)، ص ص 901 902.

² المرجع نفسه، ص. 902.

³ عبد المنعم بن أحمد، "الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتطبيقاتها على الجرائم الواردة في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، م 2012، ع 10، (2012)، ص. 339.

_ الدفع بالدول المتجاورة حدوديا بتوقيع اتفاقية ثنائية لمراقبة الحدود المتسرب عنها أشكال الجريمة المنظمة.

_ تفعيل التعاون الدبلوماسي بين دول المنطقة بدون خلفيات تحريضية لإيجاد حلول للإجرام المنظم.¹

عالميا:

إن التغيرات الحاصلة في المنطقة تستدعي من الدولة الجزائرية فرض استراتيجية على أرض الواقع خاصة بالمنطقة تمكنها من الحد من تأثير التغيرات، فقد تمثلت الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل، في الانضمام الى الاتفاقيات الدولية ذات صلة كي لا تبقي الجزائر في عزلة في هذا الصدد قد انضمت الجزائر إلى اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية المبرمة سنة 2000 التي تعتبر نقطة تحول في محاربة هذه الجريمة علي المستوى الداخلي والإقليمي والدولي بالإضافة إلى الانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المبرمة عام 2003 التي من خلالها حينت الجزائر بعض تشريعاتها بما يتوافق مع محتوى هذه الاتفاقية بالإضافة إلى اتفاقيات ثنائية تندرج في هذا الإطار.²

وفي إطار التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الجريمة المنظمة بدأ من خلال اتفاق سنة 1976 لدعم التنمية في الجزائر. وبعد تحسن الوضع الأمني في الجزائر تم توقيع اتفاقية الشراكة سنة 2000 والمصادقة عليها سنة 2001، تهدف هذه الشراكة إلى تعزيز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي وترسيخ الأمن في منطقة المتوسط، وتشمل مجالات مكافحة الجريمة

¹ عمر الحاج عيسى، "دور الجزائر في استقرار منطقة الساحل الإفريقي: مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة"، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، م 05، ع 01، (2021)، ص. 56.

² بن دهبان الأز هاري، "أثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود على الساحل الإفريقي ودور الجزائر في مكافحتها"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، م 02، ع 02، (2020)، ص. 288.

المنظمة، الإرهاب، المخدرات، تبييض الأموال والفساد، إضافة إلى دعم تحديث الشرطة الجزائرية وتنظيم الهجرة.¹

المطلب الرابع: الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة الهجرة غير شرعية:

داخليا:

الآليات القانونية:

عملت الجزائر على مواجهة الهجرة الغير الشرعية قانونيا ب تدعيم برنامج العودة الطوعية لترحيل المهاجرين الأفارقة، اتخاذ تدابير قانونية لمحاربة شبكات الهجرة، تشديد العقوبات على وسائل النقل، تنظيم صلاحيات السلطات في مراقبة الأجانب، مواجهة جرائم تزوير الوثائق، تحسي تحديد صلاحيات السلطات في مراقبة وضع اللاجئين الأفارقة.²

_ إصدار قانون رقم 11_08 المؤرخ في 21 يوليو 2008، والذي ينص على تنظيم شروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم، والذي يشد بقوة على ترحيل الأجانب عند انتهاكهم لهذه الشروط.³

كما أن القانون الجزائري شدد على اتخاذ إجراءات على الأجانب الذين يدخلون للجزائر بطريقة غير شرعية وهي:

الإبعاد: ويكون على مستوى الحدود، ويتخذ هذا القرار عند عدم امتلاك تأشيرة الدخول إلى الجزائر فيتم إبعاده.

¹ فؤاد شعني، "الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأوجه التعاون الدولي لمكافحتها: الجزائر أنموذج"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، م 02، ع 11، (2018)، ص. 112.

² صبيحة كيم، مراد سالي، "استراتيجية الجزائر في التصدي لظاهرة الهجرة الغير الشرعية للرعايا الأفارقة"، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، م 07 ع 02، (2021)، ص. 451.

³ قانون 11_08، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، 21 جويلية 2008، الجريدة الرسمية، ع 223،

الطرد: يتم عند إقامة المهاجر في الجزائر بطريقة غير شرعية، ويطرد إلى بلده الأصلي بعد تحويله إلى نقاط العبور.

الترحيل: أي إخراج الأجانب قهرا عن طريق الإبعاد ويكون لمخافة الأجنبي للقواعد المتعلقة بنظام الدولة.¹

أمنيا:

_ حراس السواحل: هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الموانئ وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، وإفشال محاولات تهريب المهاجرين السريين عن طريق البحر، إلى جانب ذلك يقوم حراس السواحل بدوريات على مدار 24 س، وحينما تتعدى هذه المسافة تلجأ إلى الوسائل الكبرى للقوات البحرية المتمثلة في وحدات أكبر حجما والتي تضمن من خلالها تواجدا دائما في البحر وفي بعض الأحيان يتم طلب الدعم من القوات الجوية.²

_ وحدات حرس الحدود: تعد بمثابة الحزام الأمني الأول لحماية التراب الوطني، فهي مدعوة لتأمين الشريط الحدودي ومكافحة التهريب بمختلف أشكاله، خاصة في المناطق المعزولة عن المراقبة، وبغرض إحباط محاولات المساس بالأمن الوطني اتخذت قيادة الدرك الوطني جملة من الإجراءات بدأت تعطي ثمارها في الميدان منها: إنشاء مراكز جديدة متقدمة للمراقبة على امتداد المناطق الحدودية استحداث حواجز دائمة وأخرى مؤقتة في المناطق المعزولة، كما أنشأت مراكز للشرطة القضائية على مستوى المجموعات تتكفل المهاجرين السريين بالتنسيق مع الجهات المختصة.³

¹ نادية تياب، "أليات مواجهة هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو الجزائر"، *مجلة الميزان*، ع 03، (2018)، ص ص. 302-303.

² دريس باخويا، "سبل مكافحة الهجرة الغير الشرعية بالجزائر"، *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني*، م 11، ع 01، (2015)، ص. 170.

³ نبيل بويبة، *المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى*، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، 2014/2013)، ص.ص. 160-159.

_ مديرية شرطة الحدود: تختص بمراقبة الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، المساهمة في الوقاية وقمع مخالفات القوانين والتنظيمات عبر الحدود، لديها كذلك مهمة طرد الأجانب عن طرق مراقبة وثائق السفر لتجنب تسرب الموزرين بطريقة شرعية.

_ الديوان المركزي لمكافحة الهجرة الغير شرعية: مهامه مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني، إضافة إلى وضع استراتيجية وقائية ردعية للهجرة الغير شرعية.

_ الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة الغير الشرعية: فرقة تابعة لمديرية الأمن الوطني من مهامها التعرف على شبكات الموزعين للمهاجرين الغير شرعيين وتحديد نقاط العبور للمهاجرين السريين الأجانب، إضافة إلى تتبع كل المعلومات المتعلقة بالظاهرة.¹

إقليميا:

إفريقيا: اعتمدت الجزائر استراتيجية شاملة لمكافحة الهجرة غير الشرعية القادمة خاصة من دول الساحل الإفريقي، وأدركت الجزائر أن جهودها الفردية غير كافية، لذلك عززت التعاون الإقليمي مع دول مثل تونس، المغرب، ليبيا، مالي، النيجر، التشاد، موريتانيا، السنغال، بوركينا فاسو، ونيجيريا لمراقبة الحدود ومكافحة شبكات تهريب الأشخاص. وفي أبريل 2006، استضافت الجزائر اجتماعا للخبراء الأفارقة والدوليين حول الهجرة والتنمية، وأعد مخطط عمل إفريقي لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي وتحسين ظروف تشغيل الشباب ومكافحة الهجرة غير الشرعية.²

مغاربيا: عززت الجزائر التعاون مع دول اتحاد المغرب العربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، ففي أبريل 2013 بالرباط، عقد اجتماع وزراء الداخلية لوضع استراتيجية مغربية لمواجهة

¹ شماعة بوترعة، "الاستراتيجية القانونية والأمنية لمكافحة الهجرة الغير شرعية في الجزائر"، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، ع 06، (2021)، ص ص 185-187.

² فريدة حموم، "الهجرة الغير الشرعية في الساحل الإفريقي: أسبابها وتداعياتها على الأمن الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، م 13، ع 18، (2022)، ص ص 96-97.

الهجرة غير الشرعية، أكدت على ضرورة مراعاة البعد الإنساني في معالجة الظاهرة، وتعزيز التعاون الدولي وتشجيع حرية التنقل والإقامة بين دول الاتحاد، وعلى الصعيد الثنائي، وقعت الجزائر اتفاقية أمنية مع ليبيا سنة 2012 حول قضايا الأمن المشترك، وارتفع مستوى التعاون بعد تدريب إطارات ليبية في مجال الشرطة العلمية، وفي أوت 2013 اتفق الطرفان على رفع مستوى التنسيق لتأمين الحدود وتنقل الأشخاص، مع تفعيل اللجنة المشتركة للأمن ولجنة متابعة تنفيذ الاتفاق.¹

المطلب الخامس: تقييم الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الإقليمية:

اعتمدت الدولة الجزائرية في مواجهتها للتهديدات الإقليمية العابرة للحدود مقاربة متعددة الأبعاد، وقد تمثلت هذه الأخيرة على المستوى الداخلي الذي جمع بين الردع الأمني والتحصين القانوني، إضافة إلى التركيز على البنية الاجتماعية والثقافية، أما خارجيا فسعت الجزائر بمبادرة دبلوماسية نشطة مع الالتزام بمعاهدات واتفاقيات ضمن دوائرها المغاربية، الإفريقية، العربية وحتى الدولية، ومنه فإن هذا التقييم يهدف إلى تحليل ثنائي الأبعاد حيث يركز على رصد نقاط قوة الاستراتيجية ومدى نجاعتها في التصدي لهاته التهديدات، ومن جهة أخرى يسعى إلى تسليط الضوء على الفجوات الوظيفية التي قد تقلص من مدى فعالية المقاربة وتعطل سيرورة الاستراتيجية بشكل مستمر ومحكم.

أولا: على المستوى الداخلي:

- المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الإقليمية العابرة للحدود كانت نموذجا متكاملًا ناجحًا إلى حد بعيد، خاصة وأن الجزائر قد كان لها تجربة سابقة ناجحة في مكافحة الإرهاب خلال تسعينات القرن الماضي، والتي أكسبتها خبرة ميدانية ومعرفية

¹ سليم بلحاج، "الهجرة الغير الشرعية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م 10، ع 03، (2021)، ص ص. 597-596.

عميقة في تفكيك الشبكات الإرهابية ونبذ الفكر المتطرف، فتعدد الأجهزة الأمنية والعسكرية في الدولة الجزائرية (الجيش، الدرك، الشرطة، جمارك...) كان قوة حقيقة فتاكة في التصدي لأي تهديد خارجي أو داخلي، فتقسيم المهام حسب الاختصاص والتنسيق بين القوات البرية، البحرية والجوية زاد من فعالية التغطية الأمنية في مختلف مناطق تواجد الإرهاب، حيث وفر قربا دائما لحماية المواطن، إضافة إلى وجود وحدات تقنية احترافية ومتخصصة في تفكيك المتفجرات والكشف عن الأماكن التي تتواجد فيها الأسلحة، المخدرات، تبييض الأموال، هذا مما جعل العمليات الأمنية سريعة وشاملة.

- شكل البعد الاقتصادي الذي تبنته الجزائر أحد الركائز الأساسية في مواجهة التهديدات الإقليمية، وكان ذلك من خلال إطلاق برامج استثمارية (ansej.cnac) وقروض بدون فوائد، هذا ما يهدف إلى تعزيز التنمية خاصة في المناطق الحدودية والحد من الفوارق الجهوية، إضافة إلى دعم الشباب وتقليص مظاهر البطاقة والفقر التي تستغلها شبكات الجريمة المنظمة والفكر المتطرف.

- يعتبر الجانب الاجتماعي والثقافي محورا مهما في المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديدات الإقليمية، حيث عملت الدولة الجزائرية على تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية، من خلال الدعوة إلى المساجد بمثابة تحصين فكري وتكوين الأئمة والخطاب الديني المعتدل، لأنه يساهم في محاربة الفكر المتطرف من الجذور، كذلك إدراج برامج توعوية في المدارس وغيرها من أماكن العلم من أجل ترسيخ قيم المواطنة وروح الانتماء للوطن، كما نتجه إلى تسليط الضوء على دعم التماسك الاجتماعي ومحاربة بعض العوامل المغذية للتطرف مثل التهميش والهشاشة الاجتماعية، ومن ناحية أخرى قامت الدولة وتفعيل الدور الإعلامي لحماية المجتمع من التلاعب الفكري

والتحريض والدعاية الإرهابية عبر منصات التواصل الاجتماعي وذلك بتفكيك الشبكات الرقمية الإرهابية.

- يشكل الإطار القانوني أحد أهم الأدوات التي اعتمدتها الجزائر في مقاربتها لمواجهة التهديدات الإقليمية، حيث تم النهوض بمنظومة تشريعية واستحداث قوانين صارمة في هذا الصدد، حيث عملت الجزائر على بناء ترسانة قانونية تقوم على تجريم أفعال الإرهاب والجريمة المنظمة مثل (قوانين تبييض الأموال وتمويل الإرهابيين، عقوبات مشددة لحالات التهريب والإتجار بالمخدرات، إضافة إلى قوانين الهجرة الغير الشرعية التي تنظم دخول الأجانب وإقامتهم داخل الدولة والتعامل مع المخالفين لهاته القوانين بمختلف أساليب الإبعاد والطرد وحما الترحيل).

ثانيا على المستوى الخارجي:

- اعتمدت الجزائر ضمن مقاربتها في مواجهة التهديدات الإقليمية العابرة للحدود على البعد الإقليمي، حيث ارتكزت على الدبلوماسية كأداة أساسية تقوم عليها المقاربة، وتمثل ذلك من خلال المصادقة على الاتفاقيات العربية لمكافحة الإرهاب، تعزيز التعاون الأمني بين دول المغرب العربي، المساهمة في منظمة الوحدة الإفريقية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية، حيث تقوم الاتفاقيات على تبادل المعلومات والخبرات بين الدول، تجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية مع تبني استراتيجيات لمواجهة الأزمات مثل أزمة ليبيا ومالي، بما في ذلك تسعى لإيجاد الحلول السلمية والدبلوماسية للصراعات أولا قبل أي تدخل عسكري، نذكر كذلك قوة الجهاز الاستخباراتي مما يجعله المرجعية الأولى لتزويد الدول بالمعلومات الدقيقة عن الهجمات قبل وقوعها، كما تدعم وبقوة رفض الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة. ومنا حية أخرى قد يتعرض هذا البعد للعديد من

المعيقات منها تفاوت القدرات والإمكانيات العسكرية مع دول الجوار خاصة تلك التي تعاني من تدهور للأوضاع السياسية، وجود تكلفة اقتصادية عالية على الشريط الحدودي تقع على عاتق الدولة الجزائرية نظرا لضعف الجانب الاقتصادي لبعض الدول الشريكة، إضافة إلى وجود أطماع وتداخل للمصالح الدولية في منطقة الساحل الإفريقي.

- أما دوليا فتنتهج الجزائر سياسة تقوم على التعاون المتعدد الأطراف، ونجد ذلك من خلال مساهمة الجزائر دوليا في ضرورة وجود تعريف موحد للإرهاب والتمييز بينه وبين حق الشعوب في تقرير مصيرها، كما أن الجزائر كانت سباقة دوليا في المطالبة بقوانين تمنع دفع الفدية للجماعات الإرهابية باعتبارها المصدر الأول والأساسي لتمويل الإرهاب، هذا ومع الإشارة الشراكة الأوروبية التي تهدف إلى تعزيز الحوار السياسي والأمني في مكافحة تبييض الأموال والهجرة الغير الشرعية، حيث أدت نجاح التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب إلى تعزيز مكانة الجزائر في المحافل الدولية والأخذ بعين الاعتبار لاقتراحاتها في مجلس الأمن والأمم المتحدة، إضافة إلى أن الجزائر حظيت بهامش من مناورات واسعة نتيجة علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى التي تدعو إلى الحلول السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ورغم فعالية هذا الطابع الشامل الذي تبنته الدولة إلا أنه يصطدم بتضارب الأجندة الدولية أحيانا حيث تتعارض الاستراتيجية الجزائرية الراضة للتدخل العسكري الأجنبي مع استراتيجيات القوى الكبرى (فرنسا وأمريكا) التي ترى في التدخل العسكري حلا سريعا.

خلاصة:

ما يمكن استنتاجه من هذا الفصل هو أن أزمات دول الجوار خاصة ليبيا ومالي، شكلت تحديا حقيقيا للأمن القومي الجزائري بمختلف أبعاده السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، نتيجة حالة عدم الاستقرار وتدهور الأوضاع السياسية التي عرفتھا الدولتين منذ عام 2011، وما ترتب عنها من انتشار الجماعات الإرهابية وبروز نشاط الجريمة المنظمة كذلك تصاعد ظاهرة الهجرة الغير نظامية. كما توصلنا إلى ديناميات المقاربة الشاملة التي اعتمدتها الجزائر في مواجهة هذه التهديدات، والقائمة بدورها على أولوية الحلول السلمية ورفض التدخل الأجنبي وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي. كما تجسدت هذه الأخيرة في استراتيجيات فعالة شملت تطوير المنظومة الدفاعية وتكثيف الرقابة الحدودية مع التركيز على الترسنة القانونية إلى جانب المبادرات الاقتصادية والاجتماعية في تحسين الظروف للأفراد. وعليه يمكن القول أن الاستراتيجية الجزائرية أظهرت كفاءة عالية ونجاعة في احتواءها لهذه التهديدات الأمنية.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يمكن التأكيد على أن موضوع الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة يعد من أبرز الإشكالات التي تعكس تعقد البيئة الإقليمية والدولية، وتداخل الأبعاد الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية في تحديد طبيعة التحديات التي تواجه الدولة الجزائرية. فقد تناولت هذه الدراسة الإطار المفاهيمي للأمن القومي والتحولت التي عرفها هذا المفهوم من البعد التقليدي المرتكز على حماية الإقليم والسيادة، إلى مفهوم موسع يشمل الاستقرار السياسي، والأمن الاقتصادي، والتنمية، ومواجهة التهديدات غير التقليدية.

كما تطرقت الدراسة إلى الخصائص الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي باعتبارها مجالا استراتيجيا شديد الاضطراب، تتفاقم فيه ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وضعف الدولة في بعض بلدانها، وهو ما جعلها بيئة مولدة للتهديدات التي تنعكس بشكل مباشر على الأمن الوطني الجزائري بحكم الامتداد الجغرافي والتداخل الحدودي.

وفي هذا السياق، أبرزت الدراسة أن الجزائر بفضل موقعها الاستراتيجي وعمقها الإفريقي والمتوسطي، أصبحت في مواجهة مباشرة مع هذه التحولات، ما دفعها إلى تبني مقاربة أمنية متعددة الأبعاد، تقوم على الجمع بين البعد العسكري والأمني والدبلوماسية الوقائية، والتعاون الإقليمي، إضافة إلى التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للتهديدات من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الاستقرار الداخلي.

كما خلصت الدراسة إلى أن الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة هذه التهديدات اتسمت بالمرونة والتوازن بين الحفاظ على السيادة الوطنية والانخراط في محيطها الإقليمي، إلا أنها تبقى أمام تحديات مستمرة نتيجة هشاشة الأوضاع في دول الجوار، واتساع رقعة التهديدات، وتغير طبيعة الفاعلين الأمنيين من دوليين إلى غير دوليين وعابرين للحدود.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن الأمن القومي الجزائري لم يعد مسألة داخلية معزولة، بل أصبح رهينا بتفاعلات إقليمية معقدة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، الأمر الذي يفرض ضرورة تبني مقاربة شاملة ومتكاملة تجمع بين الأمن والتنمية والتعاون الإقليمي، بما يضمن تعزيز القدرة على الاستجابة للتهديدات وتحقيق الاستقرار المستدام وحماية المصالح الاستراتيجية للدولة الجزائرية في محيطها الحيوي.

كما قمنا بفحص صحة فرضيات الدراسة المتمثلة في:

❖ **الفرضية الأولى:** تتميز التهديدات في منطقة الساحل الإفريقي بالتعقيد حيث تجمع بين تدهور الأوضاع السياسية مع وجود التدخل الأجنبي، والتهديدات الأمنية العابرة للحدود مثل (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية). تم تأكيدها من خلال دراسة وضع الساحل الإفريقي، واتضح لنا أن التهديدات هناك تتسم بالتداخل والتعقيد حيث لا يمكن فصل العامل السياسي عن الأمني، في ظل انتشار التنظيمات الإرهابية خاصة في دول الجوار مثل ليبيا ومالي، تنامي الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، إضافة إلى تعدد أشكال التدخلات الأجنبية (فرنسا، أمريكا، روسيا).

❖ **الفرضية الثانية:** تؤدي التهديدات اللاتماثلية القادمة من دول الجوار إلى التأثير المباشر على الأمن القومي الجزائري، وذلك من خلال زيادة الاختراقات الحدودية وارتفاع نشاط التهريب والاتجار بالمخدرات، مما يرفع الضغط الأمني خاصة في المناطق الحدودية. تم تأكيدها من خلال تمدد هذه التهديدات من دول الجوار خاصة ليبيا ومالي بشكل مباشر على الأمن القومي الجزائري، هذا مما أدى بالجزائر إلى التركيز على الحدود الجنوبية من خلال رفع الضغط على الجيش، تكثيف الدوريات الأمنية وزيادة الرقابة على الحدود.

❖ **الفرضية الثالثة:** تعتمد الجزائر في مواجهتها للتهديدات الإقليمية على استراتيجية شاملة متعددة الأبعاد، حيث تجمع بين التدابير الأمنية والقانونية والدعم الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي. تم تأكيدها من خلال توضيح أن الجزائر اعتمدت على استراتيجيات تجمع بين مختلف الأبعاد الأمنية (الأجهزة الأمنية في مراقبة الحدود، إنشاء مناطق عسكرية محمية خاصة الحدودية مع مالي وليبيا) والاقتصادية والاجتماعية (التركيز على تنمية المناطق الحدودية ونشر الوعي ضد التطرف وارتكاب الجرائم في أماكن العلم والعبادة) والقانونية(تشريع قوانين ضد الإرهاب وجرائم التهريب والهجرة غير النظامية)، أما دبلوماسيا (التعاون الأمني مع دول الساحل من خلال المصادقة على اتفاقيات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية).

❖ **الفرضية الرابعة:** نجحت المقاربة الجزائرية إلى حد معتبر في حماية أمنها القومي، من التهديدات الإقليمية واستطاعت أن تحقق قدر نسبي من الاستقرار الإقليمي. تم تأكيدها جزئيا من خلال أن الدولة الجزائرية قد تمكنت من تحقيق نتائج معتبرة في السيطرة على حدودها والحد من التهديدات المباشرة، غير أن هشاشة دول الإقليم وتدهور أوضاعهم السياسية يقف عائق على الدولة الجزائرية في استقرار إقليمها، إضافة إلى وجود التدخل الأجنبي الذي يؤدي إلى إضعاف فعالية المقاربة الجزائرية، من خلال تعقيد بيئة التهديدات وتعدد الفاعلين الخارجيين.

الاستنتاجات:

✚ أفرزت التحولات الإقليمية المعاصرة مفهوما مركبا للأمن يتجاوز الأبعاد الكلاسيكية العسكرية، ليتسع إلى مواجهة أخطار غير متكافئة وعابرة للحدود مما يفرض تحديات جديدة على دور الدولة التقليدي في تأمين مجتمعاتها ورفاهيتها.

✚ مفهوم الأمن القومي في الجزائر يركز على حماية الدولة من مختلف التهديدات التقليدية والغير التقليدية، مع اعتماد عقيدة أمنية تقوم على مبدأ الدفاع الاستباقي وتحصين الجبهة الداخلية، كما أظهرت الدراسة أن الجزائر تبنت مقاربة شاملة للأمن تجمع بين البعد العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، مما يعكس تطورا في فهمها للأمن القومي في ظل التحولات الإقليمية والدولية.

✚ منطقة الساحل الإفريقي تمثل فضاءا جيوسياسيا بالغ الأهمية بحكم موقعها الاستراتيجي وامتدادها بين شمال إفريقيا وغربها، إضافة إلى غناها بالموارد الذي يجعلها مسرح لأطماع الدول الكبرى، غير أن هذا الموقع جعلها أيضا منطقة هشة تعاني من عدم الاستقرار، ما جعلها مصدر تهديد مباشرة للأمن الإقليمي، خاصة بالنسبة للجزائر.

✚ يتضح أن أهم التهديدات التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي تتمثل في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، إضافة إلى التدخلات الخارجية التي ساهمت في زيادة حالة عدم الاستقرار وتعقيد الأوضاع الأمنية والسياسية في المنطقة، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على أمن واستقرار الجزائر خاصة من طرف دول الجوار.

✚ أثرت الأزمة الليبية بشكل مباشر على الجزائر من خلال تصاعد المخاطر الأمنية على الحدود الشرقية، خاصة الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، كما خلفت الأزمة تداعيات اقتصادية مرتبطة باضطراب المبادلات الحدودية، وأخرى اجتماعية وثقافية وبيئية، مما فرض على الجزائر تعزيز مراقبة حدودها وتكثيف جهودها الدبلوماسية.

✚ كان للأزمة في مالي انعكاسات متعددة على الجزائر، شملت الجوانب الأمنية من خلال تنامي التهديدات الإرهابية على الحدود، والجوانب السياسية عبر زيادة الانخراط الدبلوماسي

الجزائري في جهود الوساطة، إضافة إلى آثار اقتصادية واجتماعية مرتبطة بتصاعد الهجرة غير الشرعية وتوسيع شبكات التهريب عبر الحدود الجنوبية.

اعتمدت الجزائر مقاربة شاملة في مواجهة التهديدات في منطقة الساحل تقوم على مزيج من الحلول الأمنية والدبلوماسية والتنمية، مع التركيز على استراتيجيات تشمل أبعاد مختلفة، على المستوى الداخلي مثل تعزيز الرقابة الحدودية، توزيع الريع وتقديم القروض، اصدار قوانين صارمة في حق التهريب والمخدرات والهجرة غير النظامية، مساعدة المواطنين على تحسين المستوى المعيشي من سكن ومنح، الاهتمام بالجانب الثقافي من خلال تطوير أماكن العلم والدين التي تحث على السلمية والانتماء إلى الوطن ونبذ الفكر المتطرف. أما خارجيا تمثلت في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات التي تهدف إلى مكافحة كل أشكال التهديد التي تمس بالأمن الوطني أو الإقليمي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

- (1) بالجيلالي، محمد. *التداعيات الإقليمية للفصل الدولتي في منطقة شمال أفريقيا*. دار الأيام للنشر والتوزيع، 2018.
- (2) بويحنيقية، قوي. *جيوبوليتيكا القارة الإفريقية: جدل السياسة والجغرافيا والأمن*. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، 2020.
- (3) بهلولي، نسيم، وعبد الوهاب حفيان وآخرون. *حوارات إقليمية وعالمية في منطقة الساحل*. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، 2026.
- (4) جلال، هشام محمد. *شبكات التطرف والإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي: مالي أنموذج*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط 01، 2020.
- (5) عبد الحي، وليد. *الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني*. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، ط الأولى، 2015.
- (6) عباس، مراد علي. *الأمن والأمن القومي: مقارنة نظرية*. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية - ناشرون، 2017.
- (7) فرحاني، عمر، ويسرى أوشريف. *تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر*. الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط 01، 2016.
- (8) لخضاري، منصور. *السياسات الأمنية الجزائرية: المحددات - الميادين - التحديات*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2015.

9) مصلوح، كريم. الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 01، 2004.

ثانياً: المذكرات

10) أودرار، ديهية. دور الإقليمية في بناء الأمن الإقليمي: دراسة حالة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. مذكرة ماستر. جامعة تيزي وزو، 2021/2020.

11) إيدابير، أحمد. المشكلة الأمنية في مالي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر، 2019/2018.

12) بالعربي، إكرام. دور الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي. مذكرة ماستر. جامعة مستغانم، 2021/2020.

13) بديرة، إبراهيم. أثر الصراع الجيوسياسي في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري. مذكرة ماستر. جامعة المسيلة، 2020/2019.

14) بوسكين، سليم. تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري. رسالة ماجستير. جامعة باتنة، 2015/2014.

15) بوخبزة، محمد سفيان. السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والفرص 2014. أطروحة دكتوراه. جامعة بومرداس، 2025/2024.

16) بوهديل، رضوان. جيوسياسية الإرهاب في منطقة الساحل وتأثيرها على الجزائر منذ 2001. أطروحة دكتوراه. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017/2016.

17) بويبة، نبيل. المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر، 2021/2020.

- 18) تبينة، راوية. السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية. أطروحة دكتوراه. جامعة بسكرة، 2018/2019.
- 19) تاهي، مصطفى. مستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التطورات التكنولوجية وحروب المعلومات. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر، 2023/2024.
- 20) حارش، لينة. الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار. مذكرة ماستر. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2023/2024.
- 21) دحومان حسينة، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر، 2018/2019.
- 22) خديم، نور الدين. أثر التهديدات الأمنية الراهنة على الأمن الوطني الجزائري. مذكرة ماستر. جامعة مستغانم، 2022/2023.
- 23) رسولي، أسماء. التهديدات في الساحل الإفريقي بين الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث سبتمبر 2011. أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة، 2017/2018.
- 24) بن يطو زيان، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر، 2022/2023.
- 25) عبد المنصوري، علياء محمد عبد الجواد. تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال إفريقيا: الجزائر أنموذج. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط، 2020/2021.
- 26) عكروم، ليندة. التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية من منظور المقاربتين الأمنيتين الجزائرية والفرنسية منذ نهاية الحرب الباردة. أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة، 2020/2021.

- (27) بالة عمار، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري - مالي أنموذج - مذكرة دكتوراه. جامعة باتنة، 2018/2017.
- (28) غدير، دليلة الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة حالة مالي. مذكرة ماستر. جامعة ورقلة، 2015/2014.
- (29) قشي عاشور. نظرية مركب الأمن الإقليمي: دراسة مقارنة بين إقليمي جنوب شرق آسيا والساحل الإفريقي. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2016.
- (30) كرفة، كلثوم. التحديات الإقليمية وآثارها على الأمن الوطني الجزائري. مذكرة ماستر. جامعة بسكرة، 2016/2015.
- (31) محساس، عادل. المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمات الجوارية: دراسة حالة مالي 1996-2015. أطروحة دكتوراه. جامعة تيزي وزو، 2024/2023.
- (32) مهاية محمد أمين، جريمة الإرهاب في التشريع الجزائري. مذكرة ماستر. جامعة غرداية، 2014/2013.
- (33) منصوري، نوال. التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل الإفريقي: الهجرة غير الشرعية أنموذج 2011-2021. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر، 2021/2020.
- (34) بلحناش، رياض. دور الوساطة الجزائرية في إدارة النزاع المالي. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر، 2017/2016.
- (35) دالع، وهيبة. السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي. (1999-2014) أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر، 2015/2014.

36) يوسف، فاطمة الزهراء. الانقسامات الإثنية في مالي وانعكاساتها على الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي. أطروحة دكتوراه. الجزائر، 2021/2020.

ثالثاً: المقالات العلمية

37) بوبصلة أمينة، "التنافس الدولي على الموارد: نموذج منطقة الساحل والصحراء الإفريقية". *مجلة أكاديمية للدراسات السياسية*، م 07، ع 01 (2024).

38) سرير عبد الله أمينة، "الأمن القومي الجزائري والأزمة الليبية: حدود المواقف وتحديات المواجهة". *حوليات جامعة الجزائر*، م 37، ع 02 (2023).

39) رسولي أسماء، "إشكالية بناء الدولة ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية". *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، م 06، ع 01 (2021).

40) طليس ابتسام، حموم فريدة، "إشكالية بناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي". *مجلة السياسة العالمية*، م 08، ع 01 (2024).

41) بورزق أحمد، حجاج مليكة، "أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها". *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، م 01، ع 09 (2018).

42) خالدي أحمد، "الخيارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية: مقاربات للحل وتطبيق التصعيد". *مجلة البحث القانوني والسياسي* (2024).

43) خالدي أحمد، "تحديات الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة حالة مالي، النيجر والسودان". *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، ع 17 (2024).

44) بوكريطة بن ميرة، "التحديات الأمنية وتأثيرها على الاقتصاد في إفريقيا". *مجلة صوت القانون*، م 11، ع 01 (2024).

- 45) الأزهاري بن دهقان، فليج غزلان، "أثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود على الساحل الإفريقي ودور الجزائر في مكافحتها". *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، م 02، ع 02 (2020).
- 46) قريب بلال، "الأزمة الليبية: دراسة في الخلفيات، الأسباب، المآلات". *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، م 08، ع 01 (2024).
- 47) بوسني توفيق، بوقنور اسماعيل، "واقع التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي". *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، م 09، ع 01 (2022).
- 48) قصار الليل جلال، لقريعي هشام، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري". *مجلة الاقتصاد والقانون*، ع 02 (2018).
- 49) تراكة جمال، عموري نسيمة، "التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري". *مجلة متون*، م 08، ع 04 (2017).
- 50) سي يوسف جميل، "أسباب بروز واستمرارية أزمة الطوارق في مالي". *مجلة السياسة العالمية*، م 09، ع 01 (2025).
- 51) رزين جويده، بن صغير عبد العظيم، "التدخلات الخارجية في ليبيا وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري". *المجلة السياسية العالمية*، م 08، ع 01 (2024).
- 52) بوقارة حسين، "مشكلة الأقلية الطارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي". *مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية*، ع 07 (2008).
- 53) شعيب حكيم، "الهجرة غير الشرعية: المفهوم والأسباب". *مجلة البحوث والدراسات الإنسانية*، م 15، ع 01 (2021).

- 54) غريب حكيم، "الإرهاب بين إشكالية التعريف والغموض المنطقي للمكافحة". *مجلة ملف استراتيجي*، ع 06 (2016).
- 55) غريب حكيم. "الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأثرها على الأمن الإنساني". *مجلة الحقيقة*، م 17، ع 04 (2018).
- 56) بن سعيد خديجة. "محدودية دور الأطراف الإقليمية في منطقة الساحل الإقليمي في ظل التنافس الدولي". *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، م 13، ع 01 (2022).
- 57) بوالطمين دلال، "الهجرة غير الشرعية: مقارنة مفاهيمية وإنسانية". *مجلة السياسة العالمية*، م 09، ع 01 (2025).
- 58) تبينة راوية، "تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري". *مجلة المفكر*، ع 02 (2019).
- 59) توفيق راوية، "السياسة الفرنسية في إفريقيا: الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية". *قراءات إفريقية*، ع 20 (2024).
- 60) شرماط سالم، "الجريمة المنظمة عبر الوطنية: مفهومها آثارها ومعوقات مكافحتها". *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*، م 05، ع 02 (2021).
- 61) طيايبة ساعد، بورنان عبد الرحمان، "تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي". *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، م 06، ع 01 (2022).
- 62) بلحاج سليم، "التهديدات اللاتماثلية في حسابات الأمن الوطني الجزائري". *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، م 09، ع 01 (2022).

- 63) بلحاج سليم، "انعكاسات الجريمة المنظمة على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجية مواجهتها". *مجلة الأحياء*، م 21، ع 29 (2021).
- 64) بلحاج سليم، "الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري". *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، م 10، ع 03 (2021).
- 65) بوسكين سليم، "العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة". *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، م 10، ع 02 (2019).
- 66) قلاع الضروس سمير، "منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الاستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية". *مجلة أكاديمية للعلوم السياسية*، م 06، ع 02 (2020).
- 67) زياني صالح، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة". *مجلة المفكر*، ع 05 (2010).
- 68) بخوش صبيحة، "الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الأمن في منطقة شمال إفريقيا: الجزائر أنموذج". *مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل*، م 01، ع 01 (2018).
- 69) مشاور صيفي، "دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي". *مجلة الحوار الفكري*، م 11، ع 12 (2016).
- 70) بلوضاح الطيب، "الجريمة المنظمة بين الآثار وسبل المواجهة". *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، ع 04 (2013).
- 71) عادل حسن محسن، وآخرون، "الأمن القومي في ظل المدارس الفكرية". *مجلة الكلية الإسلامية الجامعة*، م 02، ع 77 (2024).

- 72) خيرى جاسم عبد الرزاق، ديول محمد علي، "بناء الدولة في إفريقيا: دراسة في التحديات". *مجلة الدراسات الدولية*، ع 61 (2008).
- 73) معزير عبد السلام، "انعكاسات النزاعات المسلحة الإفريقية على دول الجوار: النزاع الليبي أنموذج". *مجلة الدراسات والبحوث القانونية*، م 07، ع 01 (2021).
- 74) شيخ عبد الصديق، "الهجرة غير الشرعية بين تداعياتها وآليات معالجتها". *مجلة صوت القانون*، م 07، ع 01 (2020).
- 75) بن أحمد عبد المنعم، "الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتطبيقاتها على الجرائم الواردة في التشريع الجزائري". *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، ع 10 (2012).
- 76) نفيس عبد الودود، "الإرهاب ومفهومه المعاصر وأسبابه وسبل مواجهته". *مجلة الحكمة*، ع 18 (2020).
- 77) عبد الرحمان غالم. "التحديات الإقليمية وآثارها على الأمن القومي الجزائري". *مجلة السياسة العالمية*، م 04، ع 03 (2021).
- 78) قشي عاشور، "الأمن الإقليمي: إطار نظري". *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، م 11، ع 02 (2022).
- 79) عماد عبد الرزاق. "أشكال الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها". *مجلة الراصد العلمي*، م 08 (2022).
- 80) الحاج عيسى عمر، "دور الجزائر في استقرار منطقة الساحل الإفريقي: مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة". *مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية*، م 05، ع 01 (2021).

- 81) رحموني فاتح النور، "الأنماط الجديدة للتعاون وبناء الأمن الإقليمي في منطقة المتوسط". *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، م 06، ع 01 (2022).
- 82) حموم فريدة، "الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: أسبابها وتداعياتها على الأمن الجزائري". *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*، م 13، ع 18 (2022).
- 83) شعني فؤاد، "الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأوجه التعاون الدولي لمكافحتها: الجزائر أنموذج". *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، م 02، ع 11 (2018).
- 84) عمراني كمال الدين، "الجريمة المنظمة وجريمة الإرهاب (دراسة مقارنة)". *مجلة القانون والعلوم السياسية*، ع 02 (2015).
- 85) شرابشة ليندة، "الأمن الإقليمي والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائري". *مجلة الحوار المتوسطي*، م 10، ع 03 (2022).
- 86) قارة ليلي، دخان نور الدين، "ديناميكيات التغير الجيوسياسي في منطقة الساحل وآثارها على أدوار الفواعل الدولية الرئيسية: حالة كونفدرالية دول الساحل". *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، م 10، ع 02 (2025).
- 87) ديداوي محمد أمين، "تأثير التهديدات اللاتماثلية على الأمن الوطني الجزائري". *مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية*، م 02، ع 02 (2023).
- 88) بن عائشة محمد أمين، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغير". *المجلة العربية للعلوم السياسية*، ع 48 (2016).
- 89) بن عمارة محمد، "مفهوم الجريمة المنظمة دولياً ووطنياً". *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية*، م 02، ع 04 (2016).

- 90) بوخبزة محمد سفيان، "أهمية منطقة الساحل الإفريقي بين المصادر الدولية للإمداد بالطاقة في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة". *مجلة أكاديمية للدراسات السياسية*، م 07، ع 01 (2024).
- 91) غربي محمد، قلواز ابراهيم، "تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن في الجزائر". *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، م 04، ع 07 (2014).
- 92) عمرو محمد، "مسار وتحديات رسم سياسات الأمن القومي للدول". *مجلة دراسات استراتيجية*، ع 20 (2014).
- 93) مجدان محمد، "الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر: أسبابها تداعياتها ومحاربتها". *حوليات جامعة الجزائر، الجزء الثاني*، ع 29 (2014).
- 94) مجدان محمد، "التحديات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب". *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، م 03، ع 01 (2016).
- 95) البشير محمد ، ربيعي أحمد، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياته الجيوسياسية". *مجلة البحوث الأكاديمية*، م 02، ع 29 (2025).
- 96) قول مراد، "تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي". *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، ع 07 (2017).
- 97) بولنوار مسعودة، "التداعيات الأمنية للتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن الوطني الجزائري: قراءات استشرافية". *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، م 13، ع 01 (2022).

- 98) تسعديت مسبح الدين، "مصطلح الهجرة غير الشرعية: دراسة نقدية على ضوء الحالة الجزائرية". *مجلة أبحاث قانونية وسياسية*، م 05، ع 01 (2020).
- 99) صايح مصطفى، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار الإقليمي: الجزائر تونس". *المجلة الجزائرية للسياسة العامة*، ع 04 (2014).
- 100) قيشاح نبيلة، "الجريمة المنظمة ومكافحتها دولياً وطنياً". *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، م 02، ع 08 (2017).
- 101) نبار ربيعة. "الهجرة غير الشرعية: الأسباب والانعكاسات". *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، م 14، ع 01 (2023).
- 102) تياب نادي، "آليات مواجهة هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو الجزائر". *مجلة الميزان*، ع 03 (2018).
- 103) عبد الرحيم نادية، "الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التهريب في الجزائر". *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، م 02، ع 08 (2021).
- 104) بالحربي نوال، "التهديدات الأمنية الجديدة وسبل مواجهتها: أي دور للحدود الذكية". *مجلة أبحاث قانونية وسياسية*، م 07، ع 01 (2022).
- 105) بوليميك نوال، تيغزة زهرة، "الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية". *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، م 05، ع 02 (2021).
- 106) منصوري نوال، حقاني حليلة، "الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي ومكانتها لدى القوى الدولية". *مجلة المفكر*، م 20، ع 01 (2025).

- 107) فلاك نور الدين، "دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة". *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، م 04، ع 02 (2019).
- 108) مطلق هناك خيضر، "المكانة الاستراتيجية لدول الساحل الإفريقي في المدرك الاستراتيجي الأمني". *مجلة المعهد*، ع 120 (2023).
- 109) بوراس وفاء، بخوش سامي، "منطقة الساحل الإفريقي: قراءة في ديناميات التحولات الجيوسياسية الجديدة". *مجلة المفكر*، م 20، ع 02 (2025).
- 110) خلف وليد، "تداعيات التغير المناخي على الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي: نحو أمانة التغير المناخي". *مجلة أبحاث قانونية وسياسية*، م 09، ع 01 (2024).
- 111) مشرط يحيى، "الأزمة في شمال مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي". *مجلة الحوار المتوسطي*، م 09، ع 02 (2018).
- رابعاً: المواقع الإلكترونية والوثائق الرسمية
- 112) أبو السعد، طارق. "أبرز ملامح الأزمة الليبية وجذورها وأهم القوات المتصارعة". [حفريات](https://hafryat.com/ar/blog/) <https://hafryat.com/ar/blog/>. أبرز-ملامح-الأزمة-الليبية-وجذورها-وأهم-القوات-المتصارعة.
- 113) بدي أحمد. "من سيرفال إلى فيلق أفريقيا... مسار التدخلات العسكرية في مالي". [صحراء ميديا](https://saharamedias.net/245646/). <https://saharamedias.net/245646/>.
- 114) الأمر رقم 05_05 المؤرخ في 25 جويلية 2005 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005. *الجريدة الرسمية*.

- (115) الأمر رقم 06_05 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب. الجريدة الرسمية، 19 جويلية 2006، ع 47.
- (116) شافعي بدر حسن. "دور الشركات العسكرية في الصراعات الإفريقية: قوات فاغنر نموذجاً". الجزيرة مركز الدراسات والأبحاث. <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5775>.
- (117) بوحنفية قوي، "الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي". مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
- (118) بيان الوزارة - الجزائر تدين الهجمات الإرهابية في منطقة سيفاري بمالي. وزارة الشؤون الخارجية <https://www.mfa.gov.dz/ar/announcements/communique-of-the-ministry-algeria-condemns-the-terrorist-attacks-in-the-area-of-sevare-in-mali-1>.
- (119) الجزائر ترد على مالي بسحب سفيرها وإغلاق الأجواء. الجزيرة نت <https://www.aljazeera.net/amp/news/2025/4/7/الجزائر-ترد-على-مالي-بسحب-سفيرها-إغلاق-المجال>.
- (120) جارش عادل. "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة". المركز الديمقراطي العربي مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 01 <https://democraticac.de/?p=43831>. (2017).
- (121) عتبي حمزة. "كيف تنتظر الجزائر إلى التدخل العسكري المحتمل من ليبيا ضد داعش". CNN عربية <https://arabic.cnn.com/world/algeria-military-intervention-libya>.

- 122) التومي خالد عبد القادر منصور . "الدراسات الإستراتيجية بين الهدف والوسيلة".
المقالات العلمية. المنظمة العربية المتحدة للبحث العلمي(UAOSR) ، لندن، 12 يوليو
2024.
- 123) زوبير يحي. "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة
الإرهاب". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
- 124) ابراهيم سكيمة، منصور أحمد. "الجزائر ومالي: تفاصيل أزمة خلافات متراكمة فجرتها
طائرة-مسيرة". العربية- <https://www.alarabiya.net/north-africa/algeria/2025/04/13/فجرتها-طائرة-مسيرة>.
- 125) صبري عفيف. "الإرهاب مفهومه والجهود التشريعية العربية والدولية لمكافحته". مجلة
بريم. <https://perimjournal.com/1436/>. (2024).
- 126) عبد المعطي زكي. "مفهوم الأمن القومي: التطور والأبعاد". المعهد المصري للدراسات
السياسية والاستراتيجية. <https://eipss-eg.org/>. (2020).
- 127) عمرش عبد الوهاب. "الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل: التحديات
والاستراتيجيات". "المجلة الجزائرية للسياسات العامة"، ع 02 (2013).
- 128) العيسو عمر. "مفهوم الإرهاب وأسبابه وأساليبه معالجته من منظور إسلامي". رابطو
أدباء الشام. <https://www.odabasham.net>. (2022).
- 129) فريدوم أنوها. "أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة". مركز الجزيرة
للدراستات. <https://freedomhouse.org/country/mali/freedom-world/>.

(130) قانون رقم 04_18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاتجار والاستعمال غير المشروعين بهما. الجريدة الرسمية، ع 83، 26 ديسمبر 2004.

(131) قانون رقم 05_01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما. الجريدة الرسمية، ع 11، 09 فيفري 2005.

(132) قانون رقم 11_08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها. الجريدة الرسمية، ع 223، 21 جويلية 2008.

(133) مالي تستدعي سفيرها لدى الجزائر للتشاور Africa .
[Press. https://www.africa-press.net/algeria/policy/](https://www.africa-press.net/algeria/policy/)
[سفیرها-لدى-الجزائر-للتشاور](#).

(134) مركز الجزيرة للدراسات. "الانقلاب الرابع: مالي بين الانتقال السلمي والانفلات الأمني". <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4765>.

(135) مركز الدراسات الإفريقية. "النشاط الزراعي في أفريقيا: هل ستزدهر يوماً ما؟". <https://africansc.iq/posts/details/57>.

(136) سخري منال. "تحول الطاقة في الساحل الأفريقي: أزمات تهدد الطموحات الخضراء". <https://attaqa.net/2026/01/08/>. "تحول-الطاقة-في-الساحل-الأفريقي-أزمات-ت-".

(137) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). أفريقيا الغربية والوسطى | محور المعرفة عن الرعاة <https://www.fao.org/pastoralist-knowledge>.

[hub/pastoralist-networks/regional-networks/west-and-central-africa/ar/](https://pastoralist-networks/regional-networks/west-and-central-africa/ar/).

138) موسوعة بریتانکيا. "منطقة

الساحل. <https://www.britannica.com/place/Sahel>".

139) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. "ديناميات الاتجار بالمخدرات في ليبيا وأنحاء شمال إفريقيا: الاتجاهات والآثار". المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، القاهرة، 2024.

140) جرمون نوال. "استراتيجية مكافحة تجارة المخدرات: الجزائر أنموذج". المركز الديمقراطي العربي، 2017.

141) وزارة الشؤون الخارجية (الجزائر). "الجزائر تدين بشدة الاعتداء الإرهابي الذي استهدف موقعا للشرطة بمدينة سبها الليبية". <https://www.mfa.gov.dz>.

142) وزارة الدفاع الوطني (الجزائر). "مكافحة الجريمة المنظمة وتأمين الحدود الوطنية: توقف مجموعة إجرامية عابرة

للحدود". https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2023/avril/mdn18042023ar.php.

143) خطاب يوسف كامل. "متطلبات لتحقيق الأمن الإقليمي في إطار الجامعة العربية... وبقاء الجامعة مهم". مجلة آراء حول الخليج، 2024، ع 196. https://araa.sa/index.php?Itemid=172&catid=4748&id=6991196%3A7&option=com_content&view=article.

فهرس المحتويات

الفهرس:

أ	شكر وعرفان	1
ب	اهداء	3
ج	الملخص:	3
هـ	خطة المذكرة	3
1	مقدمة	3
3	الإشكالية:	3
3	الأسئلة الفرعية:	3
4	الفرضيات:	4
4	أهمية الدراسة:	4
5	أهداف الدراسة:	5
6	أسباب اختبار الموضوع:	6
6	مناهج الدراسة:	6
8	المقاربات النظرية للدراسة:	8
9	حدود الدراسة:	9
10	الدراسات السابقة:	10
11	صعوبات الدراسة:	11
13	الفصل الأول: الإطار النظري: الأمن الإقليمي والقومي، ديناميات التهديد في منطقة الساحل الإفريقي	13
14	تمهيد:	14
15	المبحث الأول: الإطار النظري للأمن الإقليمي والتهديدات الأمنية.	15
15	المطلب الأول: ماهية الأمن الإقليمي: المفهوم، الأشكال، النظريات.	15
18	المطلب الثاني: أهداف الأمن الإقليمي والعوامل المؤثرة فيه:	18
19	المطلب الثالث: ماهية التهديدات الأمنية: المفهوم، الخصائص، التصنيفات.	19
23	المطلب الرابع: التهديدات الأمنية اللاتماثلية: الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية.	23
34	المبحث الثاني: الإطار النظري للأمن القومي والأمن القومي الجزائري.	34
34	المطلب الأول: ماهية الأمن القومي: المفهوم، المستويات، الأبعاد.	34
37	المطلب الثاني: محددات الأمن القومي ومراحل صياغة السياسات الأمنية في الدولة.	37
39	المطلب الثالث: ماهية الأمن القومي الجزائري: المفهوم، الخصائص.	39
41	المطلب الرابع: طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية:	41
49	المبحث الثالث: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي:	49

فهرس المحتويات

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية والطبيعية لمنطقة الساحل الإفريقي.....	49
المطلب الثاني: البنية الديمغرافية والعرقية لمنطقة الساحل الإفريقي.....	54
المطلب الثالث: الإمكانيات الاقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي.....	57
المطلب الرابع: ديناميات التنافس الجيوسياسي الدولي في منطقة الساحل الإفريقي:.....	64
خلاصة:.....	69
الفصل الثاني: أزمت الجوار: التداعيات واستراتيجيات المواجهة.....	70
تمهيد:.....	71
المبحث الأول: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر:.....	72
المطلب الأول: خلفيات الأزمة في ليبيا: المراحل والأسباب:.....	72
المطلب الثاني: التداعيات السياسية والأمنية للأزمة الليبية على الجزائر:.....	79
المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الليبية على الجزائر:.....	89
المطلب الرابع: التداعيات الثقافية والبيئية للأزمة الليبية على الجزائر:.....	92
المبحث الثاني: الأزمة في مالي وتداعياتها على الأمن في الجزائر:.....	94
المطلب الأول: جذور الأزمة في مالي: الأسباب الداخلية والتدخلات الخارجية:.....	94
المطلب الثاني: التداعيات السياسية للأزمة في مالي على الجزائر:.....	101
المطلب الثالث: التداعيات الأمنية للأزمة في مالي على الجزائر:.....	106
المطلب الرابع: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة في مالي على الجزائر:.....	114
المبحث الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية واستراتيجيات مواجهة التهديدات الإقليمية:.....	119
المطلب الأول: المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي:.....	119
المطلب الثاني: الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب:.....	121
المطلب الثالث: الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة:.....	128
المطلب الرابع: الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة الهجرة غير شرعية:.....	133
المطلب الخامس: تقييم الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الإقليمية:.....	136
خلاصة:.....	140
الخاتمة.....	141
قائمة المراجع.....	147
فهرس المحتويات.....	165
الفهرس:.....	166
فهرس الجداول:.....	168
فهرس الخرائط:.....	169

فهرس الجداول:

الجدول رقم (1): يوضح بطاقة فنية لدول منطقة الساحل الإفريقي	54
الجدول رقم (2): يوضح حجم صادرات المعادن من دول الساحل الإفريقي إلى فرنسا والإتحاد الأوروبي والصين سنة 2024	61
الجدول رقم (3): يوضح مشاريع الطاقة المتجددة المنطلقة حديثا او في طور الإنجاز في دول الساحل الإفريقي	64
الجدول رقم (4): يوضح الأسلحة والأعدة العسكرية المنقولة من ليبيا التي صادرتها الجزائر ما بين (2011-2012)	84
الجدول رقم (5): يوضح الأسلحة والأعدة العسكرية الليبية التي احتجزها الجيش الجزائري في (2016)	85
الجدول رقم (6): يوضح نسبة المهاجرين الغير الشرعيين الأفارقة المتواجدين في الجزائر حسب الجنسيات (2011-2012)	113
الجدول رقم (7): يوضح عدد المهاجرين الغير الشرعيين الموقوفين عن مديرية شرطة الحدود حسب الجنس في الجزائر	114
الجدول رقم (8): يوضح ميزانية وزارة الدفاع الجزائري من 2011 إلى 2018	123
الجدول رقم (9): يوضح منظومة الدفاع الجوي الجزائري (2017)	124
الجدول رقم (10): يوضح منظومة الدفاع البحري الجزائري (2017)	124
الجدول رقم (11): يوضح منظومة الدفاع البري الجزائري (2017)	124

فهرس الخرائط:

- الخريطة رقم (1) : توضح الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي 50
- الخريطة رقم (2) : توضح الطبيعة المناخية لمنطقة الساحل الإفريقي 53
- الخريطة رقم (3) : توضح حجم الموارد الرئيسية المنتجة من طرف دول منطقة الساحل الإفريقي 60
- الخريطة رقم (4) : توضح الموقع الجغرافي لدولة ليبيا 72
- الخريطة رقم (5) : توضح أبرز الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي 82
- الخريطة رقم (6) : توضح خطوط نشاطات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي 87
- الخريطة رقم (7) : توضح الموقع الجغرافي لدولة مالي 94
- الخريطة رقم (8) : توضح عملية سيرفال 99
- الخريطة رقم (9) : توضح عملية برخان 100
- الخريطة رقم (10) : توضح تمركز الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي 103
- الخريطة رقم (11) : توضح موقع منشأة الغاز بتقنتورين 107
- الخريطة رقم (12) : توضح الأوضاع في شمال مالي (2013) 108
- الخريطة رقم (13) : توضح المسالك الرئيسية لتهريب الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي 110
- الخريطة رقم (14) : توضح مسالك الهجرة الغير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي 112